عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الخدمة المدنية في الداخل الفلسطيني من وجهة نظر إسلامية

دراسة تحليلية

إعداد

محمود محمد مصالحه

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1436هـ - 2015م

الخدمة المدنية في الداخل الفلسطيني من وجهة نظر إسلامية

دراسة تحليلية

إعداد الطالب:

محمود محمد مصالحه

بكالوريوس شريعة من كلية الدعوة والعلوم الإسلامية

أم الفحم

إشراف الدكتور

حسين الدراويش

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة من جامعة القدس

القدس/فلسطين

1436هـ - 2015م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الإسلامية المعاصرة

إجازة الرسالة

الخدمة المدنية في الداخل الفلسطيني من وجهة نظر إسلامية دراسة تحليلية

اسم الطالب: محمود محمد مصالحة.

الرقم الجامعي: 21210147

المشرف: د. حسين أحمد علي أبو كتة الدراويش

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2015/1/17م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. حسين الدراويش التوقيع:.....

2 – الممتحن الداخلي: د.عبد الجواد التوقيع:.....

3 – الممتحن الخارجي: د. محمود الشخشير التوقيع:.....

القدس/ فلسطين

1436هـ - 2015م

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة، أنها قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما أشير له حيثما ورد، وإن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

محمود محمد طه مصالحة

التاريخ: 2014/11/24

الإهداء

إلى اخوتي في الله...

إلى من أحببتهم في الله...

إلى من أرشدوني إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، إلى أساتذتي الأفاضل،

إلى القلوب الطاهرة المعلقة بالله تعالى، والمفعمة بحب مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى من أسكن الأقصى في حنايا قلبه، وتفانى من أجله، حبكم يسري في حنايا القلب نابضا.

محمود محمد طه مصالحة

شكر وعرفان

أشكر ربي العظيم الذي هداني إلى صراطه المستقيم، وعلمني ما لم أكن أعلم من آي الذكر الحكيم، لقد عشت هذه المرحلة من دراستي أتنسم العلم مع أساتذتي الأفاضل في جامعة القدس الذين قدموا لي الكثير باذلين الجهود الكبيرة لبناء أجيال الغد من أبناء فلسطين.

ولا أنسى بشكر شيخي ومشرفي الدكتور حسين الدراويش حفظه الله تعالى الذي لم يدخر جهدا إلا وبذله في إرشادي لكتابة هذه الرسالة.

كما وأوجه شكري إلى الدكتور حسن الخطيب والدكتور شفيق عياش اللذان تفضلا بقبولهم مناقشة خطة هذه الرسالة.

والشكر موصول إلى جامعة القدس: إدارة وأساتذة وعاملين؛ على جهودهم في خدمة طلبة الدراسات العليا المعاصرة، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور مشهور الحبازي حفظه الله، وإلى كل العاملين في مركز الدراسات المعاصر على ما بذلوه من جهد،

إلى هؤلاء جميعا أقدم شكري وعرفاني، وتقديري، آخذاً بقوله صلى الله عليه وسلم:

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"[1].

[1] الترمذي (ح1954)، في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، وقال الألباني عنه رحمه الله" حديث حسن صحيح". الترمذي، أبو عيسى بن عيسى بن سورة بن موسى، سنن الترمذي، ط3، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2011م.

الملخص

تناولت هذه الدراسة الخدمة المدنية كمشروع تتبناه دولة إسرائيل وفرضه على فلسطينيي الداخل في إسرائيل، بعد تقنينه في الكنيست تحت ما يسمى في ظاهره تطبيقا لنظرية الحقوق مقابل الواجبات، في محاولة جادة من قبل المؤسسة الإسرائيلية من خلاله دمج المجتمع العربي داخل إسرائيل، بالمجتمع الإسرائيلي، اجتماعيا، وثقافيا، وإقتصاديا.

وكان من أهم الدوافع لهذه الدراسة: الرغبة في تبيان خطورة هذا المشروع عقديا وسياسيا على هوية وولاء وانتماء فلسطينيي الداخل، وما تهدف إليه المؤسسة الإسرائيلية في إحداث تغيير في هوية وولاء عرب الداخل من خلال الخدمة المدنية، خدمة للدولة والمجتمع الإسرائيلي، بغية الحفاظ على كيان الدولة اليهودية الإثنية العرقية من الذوبان بين العرب، ومن ثم التلاشي.

وتكمن أهمية الدراسة كما تبدو من انعكاساتها الخطيرة على فلسطينيي الداخل، ومعرفة رأي الشريعة الإسلامية فيها، ومن ثم كيفية مواجهتها حفاظا على المجتمع الفلسطيني في الداخل.

ولقد قامت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، في وصف ظاهرة ومشروع الخدمة المدنية عند عرب الداخل من خلال جمع الوثائق والاستطلاعات والدراسات المتعلقة بالخدمة المدنية، وتدوينها ثم شرحها وتحليلها على طريقة المنهج التحليلي، ومن ثم توضيح وجهة نظر الإسلام فيها، ثم نقد لهذه الخدمة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية:

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز حقيقة مقاصد السياسيين الإسرائيليين بجعل الخدمة المدنية لتصبح حاجةً للناس، ثم تكشف انعكاسات هذ الخدمة المختلفة بكل أبعادها وأشكالها المستقبلية على فلسطينيي الداخل، ثم تُبين وجهة نظر الشريعة منها؛ حتى يتجنبها المجتمع الفلسطيني في داخل الخط الأخضر.

وقد دون الباحث في الخاتمة أبرز النتائج ومنها:

حكم الإسلام في الخدمة المدنية في دولة إسرائيل، هو على الحرمة اتفاقا، لكون الخدمة المدنية هي وسيلة لتغيير الولاء؛ أي النصرة والتأييد عند فلسطينيي الداخل لدولة إسرائيل كدولة معادية للإسلام أخرجت الشعب الفلسطيني من أرضه وديارة، وظاهرت على إخراجه، وهذا يتعارض مع ولاء المؤمن لله ولرسوله ولجماعة المسلمين لقول الله عز وجل: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ

وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴾ [1]، ولقوله عز وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[2]؛ لذلك يعد الولاء لدولة إسرائيل كبيرة من الكبائر العظيمة في حين إذا كان الولاء غير مطلق، أما إذا كان الولاء مطلقا فيصل إلى حد الردة والخروج عن الإسلام.

[1] سورة المائدة آية 55.
[2] سورة المائدة آية 51

civil service on the Palestinians inside Israel from an Islamic perspective analytical study

Student Name: Mahomd Mohammad Masalha
Superviser: Dr. Hussen Darawesh

Abstract

This study examined the civil service as a project sponsored by the State of Israel and to impose on the Palestinians inside Israel, after codified in the Knesset under what is called in the face of an application of the theory of rights versus duties, in a serious attempt by the Israeli establishment from which to integrate the Arab community inside Israel, Israeli society, socially, and culturally, and economically.

One of the main motives of this study: the desire to demonstrate the seriousness of this project nodal and political identity and loyalty and of the affiliation Palestinians inside, and aims to Israeli establishment in a change in the identity and loyalty of Arabs inside through the civil service to the state and Israeli society, in order to maintain the entity of the ethnic Jewish state as alleged leaders.

The importance of the study also looks at the serious implications for the Palestinians inside, and knowing where the opinion of Islamic law, and then how to address them in order to preserve the Palestinian community at home.

This study was based descriptive approach in the description of the phenomenon and the progect of Civil Service of the Arabs inside through the collection of documents, surveys and studies relating to the civil service, and audit, and then explained and analyzed the way the analytical method, and then clarify the viewpoint of Islam where, then criticism for this service in light of the provisions of islamic.

The aim of this study was to highlight the fact of the purposes of Israeli politicians making the civil service to become the people's need, and then detect reflections of this service different forms of the future in.

all its dimensions on the Palestinians inside, then demonstrate their point of Islamic law which, even shunned by the Palestinian community inside the State of Israel. The researcher at the conclusion without the most prominent results, including

The researcher at the conclusion without the most prominent results, including the rule of Islam in the civil service in the State of Israel, is a privacy agreement, The fact that the civil service is a way to change allegiance; any "Nosra" and support when the Palestinians inside the State of Israel as anti-Islam drove the Palestinian people from their land and homes, made an effect to get thim out, and this is inconsistent with the loyalty of the believer to God and His Messenger and the believers of the words of God Almighty, " but complements Allah and His Messenger and those who believe" (1), and the Almighty said: "O ye who believe, do not take Jews and Christians, some parents of some of you, it turns them that God does not guide the unjust people" (2), so loyalty to the State of Israel is a

major sin was great while loyalty is not absolute, but if loyalty was never to the extent "Faisal" apostasy and Islam.

مسرد المحتويات

إقرار.....أ

شكر وعرفان.....ج

الملخص..... د

Abstract.....و

مسرد المحتويات.....ح

المقدمة.....1

أهداف الدراسة:.....1

مشكلة الدراسة:.....1

الصعوبات التي واجهت الدراسة:.....2

مناهج الدراسة.....2

الدراسات السابقة.....3

فصول الدراسة.....3

المبحث الأول: تعريف بفلسطينيي الداخل في إسرائيل.....8

المطلب الأول: التركيبة السكانية لهم: 8

المطلب الثاني: الوضع القانوني والدولي لهم:.....9

المطلب الثالث: حالهم تحت الحكم العسكري:..... 12

المطلب الرابع: حالهم بعد حرب1967م:..... 13

المطلب الخامس: حالهم بعد الانتفاضتين:..... 14

المبحث الثاني: البنية الثقافية لفلسطيني الداخل في إسرائيل:..... 19

المطلب الأول: البعد الثقافي العام لفلسطينيي الداخل..... 19
المبحث الثالث: البنية الحزبية لفلسطينيي الداخل في إسرائيل وفيه سبعة مطالب..... 24
المطلب الأول: الحزب الشيوعي والجبهة للسلام والمساواة..... 25
المطلب الثاني: حركة أبناء البلد..... 26
المطلب الثالث: التجمع الوطني الديمقراطي..... 27
المطلب الرابع: الحزب القومي العربي 28
المطلب الخامس: الحركة العربية للتغيير..... 28
المطلب السادس: الحزب الديمقراطي العربي..... 29
المطلب السابع: الحركة الإسلامية..... 30
المبحث الرابع: قانون الخدمة المدنية 35
المطلب الأول: التطور التاريخي لقانون الخدمة المدنية في إسرائيل بعد تعريف الخدمة المدنية: ... 36
المطلب الثاني: نصوص توصيات لجنة عبري، أساس قانون الخدمة المدنية في إسرائيل:..... 40
المطلب الثالث: دراسات حول قانون الخدمة المدنية في إسرائيل: 45
المطلب الرابع: مصادقة الكنيست على قانون الخدمة المدنية: 55
المبحث الخامس: تطبيق قانون الخدمة المدنية في إسرائيل على فلسطينيي الداخل وفيه مطلبان... 56
المطلب الأول: مناقشة بعض نصوص قانون الخدمة الوطنية المدنية:..... 56
المطلب الثاني: تصرحات مسؤول في الخدمة المدنية، ونائب وزير الأمن الإسرائيلي:..... 57
خلاصة الفصل الأول..... 59
الفصل الثاني: الأهداف الإسرائيلية من الخدمة المدنية في إسرائيل..... 61
توطئة..... 63
المبحث الأول: حل المشكلة بالتفوق السكاني على العرب 64
المطلب الأول: تعريف الديموغرافية..... 64

المطلب الثاني: النكبة والتفوق السكاني على العرب بالطرد والتهديد:..... 65
المطلب الثالث: التزايد السكاني لفلسطينيين 48 من نكبة 1948م حتى عام 2012م:..... 68
المطلب الرابع: حل المشكلة الديموغرافية، التفوق العددي، من خلال مفاوضات الحل النهائي مع الفلسطينيين: 72
المطلب الخامس: حل مشكلة التفوق السكاني بسلطة القانون: 73
المبحث الثاني: التمهيد للانخراط في الخدمة الشرطية والعسكرية في إسرائيل وتخفيف مهمات الجيش الأمنية..... 77
المبحث الثالث: إلغاء حق العودة للفلسطينيين المهجرين خارج وداخل فلسطين 78
المطلب الأول: قرار حق عودة اللاجئين 194..... 78
المطلب الثاني: العلاقة بين حق العودة والخدمة المدنية:..... 80
المبحث الرابع: الحفاظ على هوية الدولة اليهودية بالتهويد الاجتماعي لفلسطينيي الداخل..... 82
المبحث الخامس: تهويد وأسرلة عرب الداخل. 84
المطلب الأول: خطورة الخدمة المدنية في التهويد الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في الداخل 84
المطلب الثاني: خطورة الخدمة المدنية في التهويد الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني في الداخل: 86
المطلب الثالث: خطورة الخدمة المدنية في التهويد التعليمي للمجتمع الفلسطيني في داخل إسرائيل: 87
المطلب الرابع: أهداف التربية والتعليم الإسرائيلية:..... 88
المطلب الخامس: تهويد الأراضي الفلسطينية بسلبها من أصحابها: 91
الفصل الثالث 94
وجهة النظر الإسلامية في الخدمة المدنية في دولة إسرائيل..... 94
المبحث الأول: الحكم الشرعي للخدمة المدنية في دولة إسرائيل، وفيه خمسة مطالب:..... 96
المطلب الأول: مفهوم الخدمة والعمل التطوعي في الإسلام لغة واصطلاحا: 96
المطلب الثاني: أشكال من العمل التطوعي في الإسلام:..... 100

المطلب الرابع: الأحكام الشرعية في الخدمة المدنية في إسرائيل:..... 104
المطلب الخامس: أحكام موالاة الكفار ولو كانوا أقرباء 117
المبحث الثاني: الانعكاسات السلبية الخطيرة الداخلية للخدمة المدنية في دولة إسرائيل على فلسطينيي الداخل..... 122
المبحث الثالث: الأثار السلبية الخارجية للخدمة المدنية في دولة إسرائيل..... 136
المبحث الرابع: خطورة الخدمة المدنية في إطالة عمر دولة إسرائيل..... 137
المبحث الخامس: سبل مواجهة الخدمة المدنية في دولة إسرائيل من وجهة نظر إسلامية:..... 141
الخاتمة..... 143
مسرد المصادرة المراجع..... 151
ملاحق الرسالة..... 159

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأتم الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم،

وبعد:

فإن هذه الدراسة توضح كيفية استغلال حاجة عرب الداخل الفلسطيني المحتل قبل عام 1948 لدى صناع السياسة في المؤسسة الإسرائيلية، وكيف يتم استغلال نظرية الحاجة عند هؤلاء، من أجل ربطهم بمشروع الخدمة المدنية تحت شعار: الواجبات مقابل الحقوق؟ وفي ذلك خطورة على انتماء فلسطينيي الداخل، وتذويب لهم في البوتقة الإسرائيلية، ويستوجب الأمر على الباحث كذلك معرفة وجهة نظر الشريعة الإسلامية في هذه الخدمة المدنية، من هنا كانت هذه الدراسة حول هذا الموضوع، بعد عون الله –عز وجل–، وتشجيع مشرفي الدكتُور حسين الدراويش من جامعة القدس، والدكتُور رائد فتحي من مركز الدراسات في أم الفحم، على هذه الدراسة، التي لاقت مني القبول.

أهداف الدراسة:

أولا: بيان حقيقة مقاصد السياسيين الإسرائيليين من صيرورة الخدمة المدنية لتصبح حاجة.

ثانيا: وكشف انعكاسات الخدمة المدنية المختلفة بكل أبعادها وأشكالها المستقبلية على فلسطينيي الداخل.

ثالثا: وبيان وجهة النظر الشرعية من هذه الخدمة المدنية؛ حتى يتجنبها الناس، ويبتعدوا عنها.

مشكلة الدراسة: وتجيب الدراسة على الأسئلة التالية:

أولا: ما مدى خطورة الخدمة المدنية على عرب الداخل؟

ومن هذا السؤال تتفرع عدة أسئلة، منها:

- ما مدى تأثير الخدمة المدنية على عرب الداخل سلبا ؟

وما مدى تأثير الخدمة المدنية على دولة إسرائيل إيجابا ؟

- وما وجهة نظر الإسلام في هذه الخدمة؛ وسبل معالجتها ؟

الصعوبات التي واجهت الدراسة:

ولقد واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات منها:

أولا: قلة المصادر من الجانب الإسرائيلي حول حقيقة الخدمة المدنية، وتكتُّمها عليها.

ثانيا: ندرة الدارسين لمشروع الخدمة المدنية، رغم أهمية هذه الدراسة.

ثالثا: العمل السري الذي يكتنف واقع هذه الخدمة ثم محاولة الكشف عنه.

رابعا: عدم توضيح حكم الإسلام في هذه الخدمة؛ مما استوجب هذه الدراسة.

كيفية مواجهة هذه الصعوبات:

وقد تغلب الباحث بفضل الله –تعالى–على هذه الصعوبات بالطرق التالية:

أولا: تقصي المصادر والمراجع التيُ كتبت حول الخدمة المدنية من مصادرها العربية والعبرية.

ثانيا: ومحاولة الاستنباط والتحليل، من خلال استبيان كشف ملابسات حقيقة الخدمة المدنية، وأسباب انتشارها، وإيجابِيّاتها، وسلبياتها، وانعكاساتها على فلسطينيي الداخل.

مناهج الدراسة:

واعتمد الباحث على المنهج التكاملي، ومنه:

أولا: المنهج الوصفي: في وصف ظاهرة الخدمة المدنية، عند عرب الداخل.

ثانيا: المنهج التحليلي: في توضيح وجهة نظر الإسلام في هذه الخدمة.

ثالثا: المنهج النقدي لهذه الخدمة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات سابقة تلم بأطراف الموضوع دون معالجته من جميع جوانبه، ومن هذه الدراسات: وثيقة الخدمة المدنية "شروت لئومي"، إصدار مركز السلطات المحلية إسرائيل، وهي تفيد في بيان وجهة النظر الإسرائيلية من هذه الخدمة المدنية، دون التطرق لوجة النظر الإسلامية.

فصول الدراسة:

وقد جاءت الدراسة في مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة تشتمل على نتائج، وتوصيات، وفي المقدمة وضح الباحث، دوافع الدراسة، ومناهج البحث فيها، والدراسات السابقة، والصعوبات التي ستواجه هذه الدراسة، وسبل التغلب عليها، وأهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

وأما فصول الدراسة فقد جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: فلسطينيو الداخل في دولة إسرائيل، وفيه خمسة مباحث هي:

المبحث الأول: تعريف بفلسطينيي الداخل في إسرائيل.

المبحث الثاني: البنية الثقافة لفلسطينيي الداخل في إسرائيل.

المبحث الثالث: البنية الحزبية لفلسطينيي الداخل في إسرائيل.

المبحث الرابع: قانون الخدمة المدنية في إسرائيل.

المبحث الخامس: تطبيق قانون الخدمة المدنية في إسرائيل على فلسطينيي الداخل.

الفصل الثاني: الأهداف الإسرائيلية من الخدمة المدنية في إسرائيل، وفيه أيضا خمسة مباحث هي:

المبحث الأول: الحفاظ على هوية الدولة اليهودية.

المبحث الثاني: حل المشكلة السكانية مع العرب بالتفوق العددي عليهم.

المبحث الثالث: التمهيد للانخراط في الخدمة الشرطية والعسكرية في إسرائيل.

المبحث الرابع: إلغاء حق العودة للفلسطينيين المهجرين خارج وداخل فلسطين.

المبحث الخامس: تهويد وأسرلة عرب الداخل بشكل نهائي.

الفصل الثالث: وجهة النظر الإسلامية في الخدمة المدنية في دولة إسرائيل، وفيه أيضا خمسة مباحث:

المبحث الأول: الحكم الشرعي للخدمة المدني في دولة إسرائيل.

المبحث الثاني: الآثار السلبية للخدمة المدنية في دولة إسرائيل في فلسطينيي الداخل.

المبحث الثالث: الآثار السلبية الخارجية للخدمة المدنية في دولة إسرائيل.

المبحث الرابع: خطورة الخدمة المدنية في إطالة عمر دولة إسرائيل.

المبحث الخامس: سبل مواجهة الخدمة المدنية في دولة إسرائيل.

وفي الختام رصد الباحث نتائج الدراسة ومحصلتها.

وفي التوصيات، أثبت الباحث التوصيات التي تمخضت عنها الدراسة.

هذا جهد المقل في هذه الدراسة، فإن أحسنت فتوفيق من الله، ثم من توجيه مشرفي د. الدراويش، جزاه الله عني خير الجزاء، وإن أخطأت فمن عند نفسي ومن الشيطان أعوذ بالله منه، وأسأل الله –عز وجل–العفو والعافية إنه نعم المولى ونعم المجيب.

الفصل الأول:

فلسطينيو الداخل في دولة إسرائيل. وفيه خمسة مباحث هي:

المبحث الأول: تعريف بفلسطينيي الداخل في إسرائيل، وفيه خمسة مطالب هي:

المطلب الأول: التركيبة السكانية لهم.

المطلب الثاني: الوضع القانوني والدولي لهم.

المطلب الثالث: حالهم تحت الحكم العسكري.

المطلب الرابع: حالهم بعد حرب 1967م.

المطلب الخامس: حالهم بعد الانتفاضتين.

المبحث الثاني: البنية الثقافية لفلسطينيي الداخل في إسرائيل، وفيه مطلب واحد.

المطلب الأول: البعد الثقافي العام، لفلسطينيي الداخل وفيه توطئة وأربعة مآخذ هي:

المأخذ الأول: المكون الثقافي الإسلامي لهويتهم.

المأخذ الثاني: المكون الثقافي القومي لهويتهم.

المأخذ الثالث: المكون الثقافي الوطني لهويتهم.

المأخذ الرابع: المكون الثقافي المدني الإسرائيلي لهويتهم.

المبحث الثالث: البنية الحزبية لفلسطينيي الداخل في إسرائيل وفيه سبعة مطالب، هي:

المطلب الأول: الحزب الشيوعي والجبهة للسلام والمساواة.

المطلب الثاني: حركة أبناء البلد.

المطلب الثالث: التجمع الوطني الديموقراطي.

المطلب الرابع: الحزب القومي العربي.

المطلب الخامس: الحركة العربية للتغيير.

المطلب السادس: الحزب الديموقراطي العربي.

المطلب السابع: الحركة الإسلامية:

المأخذ الأول: التطور التاريخي للحركة الإسلامية بعد سنة 1967م:

المأخذ الثاني: التجربة الانتخابية للحركة الإسلامية:

المأخذ الثالث: الجناح الشمالي للحركة الإسلامية: بين أعوام 1996م–2003م:

المأخذ الرابع: تطور الحركة الإسلامية وأسباب نجاحها:

المبحث الرابع: قانون الخدمة المدنية في دولة إسرائيل، وفيه أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: التطور التاريخي لقانون الخدمة المدنية.

المطلب الثاني: نصوص قانون الخدمة المدنية في إسرائيل.

المطلب الثالث: دراسات حول قانون الخدمة المدنية في إسرائيل.

المطلب الرابع: مصادقة الكنيست على القانون الخدمة المدنية.

المبحث الخامس: تطبيق قانون الخدمة المدنية في إسرائيل على فلسطينيي الداخل، وفيه مطلبان

المطلب الأول: مناقشة بعض نصوص قانون الخدمة الوطنية المدنية.المطلب الثاني: تصريحات مسؤول في الخدمة المدنية ووزير الأمن الإسرائيلي.

خلاصة الفصل الأول.

المبحث الأول: تعريف بفلسطينيي الداخل في إسرائيل.

فلسطينيو الداخل في إسرائيل هم العرب الفلسطينيون الأصليون الذين يعيشون داخل الخط الأخضر (خط الهدنة عام 1948م)، وهم يعيشون اليوم داخل حدود دولة الاحتلال، وقد تعدّدت المصطلحات التي يُعرّف بها البقيّة الباقية من هؤلاء الفلسطينيين[1]؛ فمنهم من يُعرّفهم بأنّهم: فلسطينيّو الدّاخل، وعرب الدّاخل، وعرب ال 48، وعرب الخطّ الأخضر، وأما تعريفهم بعرب إسرائيل فهو تعريف إسرائيلي. وهم الفلسطينيون الذين بقوا في مدنهم وبلداتهم بعد أن سيطرت المنظمات الصهيونية المسلحة على مناطقهم التي يعيشون فيها، وبعد إقامة دولة الاحتلال في حدود عام 1948م.

المطلب الأول: التركيبة السكانية لهم:

لم يكن الإحصاء دقيقا للسكان الفلسطينيين قبل النكبة حتى 31 كانون ثاني عام 1947م، فقد تراوح عددهم ما بين 1,200,000 إلى1,300,000 عربي في فلسطين، ولعل الثورات المتلاحقة للشعب الفلسطيني وعدم الاستقرار الأمني، كان سببا في عدم دقة هذا الإحصاء، وكذلك صعوبة إحصاء البدو الرحل، الأمر الذي أظهر فارقا في المحصلة النهائية لعدد لسكان فلسطين.[2]

وتقول رواية التي ذكرها عارف العارف: إن تعداد الفلسطينيين الذين هُجِّرُوا 750,000 نسمة دون احتساب مهجري الداخل بحسب الإحصائيات.[3]

وجاء في رواية ثانية: أن تعداد الفلسطينيين في فلسطين قبل نكبة عام 1948م "حوالي 1,300,000 فشكلوا أغلبية سكانية فيها على أراضي حوالي 80%من مساحة فلسطين التاريخية، التي أقيمت عليها دولة الاحتلال. وبقيام دولة الاحتلال شردت العصابات الصهيونية ما بين 714,150 – و744,150 لاجئ، منهم حوالي 390,000 لاجئ من القرى، وحوالي 254,000 لاجئ من المدن، وبلغ عدد لاجئ بدو النقب من 70,000– 100,000"[4].

---

[1] في تعدد المصطلحات التي يوصف بها فلسطينيو الداخل، يُنظر: أمارة، محمد، مرعي عبد الرحمن: اللغة في الصراع، دار الفكر، الأردن، عمان، ط1، 2008م، في الصفحات من ص 222-234. حيث أورد الأوصاف في سبع مجموعات.

[2] صنبر إلياس: ترجمة كاظم جهاد، فلسطين 1948م التغييب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون ط1، 1987م، ص191– 192، بتصرف.

[3] عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود، ج5، اصدار دار الهدى، 1955، ص 1099.

[4] الطويل، فالح: اللآجئون الفلسطينيون قضية تنتظر حلا، ابن خلدون، الأردن، اربد، ط1 1996م، ص18-19، بتصرف.

أي أن عدد المهجرين بما فيهم مهجري الداخل حوالي 800,000 نسمة، وبلغ تعداد من بقوا على أرضهم وفي قراهم ومدنهم داخل حدود دولة الاحتلال، نحو 156,000 نسمة. أما نسبة المهجرين داخل فلسطين ممن تركوا قراهم ومدنهم، وسكنوا في قرى ومدن في الداخل فقد بلغت نسبتهم 26%- 30% فأصبح الفلسطينيون أقلية في وطنهم، وأرضهم بعد أن كانوا الأكثرية الساحقة، والتي شكلت نحو 84% من مجمل سكان فلسطين قبل التهجير عام 1948م[1].

المطلب الثاني: الوضع القانوني والدولي لهم:

يتم اللجوء إلى المنظمات الدولية وإلى قوانينها حينما تُنتهك حقوق الأقلية وتتعرض هويتها وانتماؤها إلى التشويه، ولعل هذه المنظمات تكون الملاذ الذي يضمن هذه الحقوق المشروعة ولو بشكل نظري، وقد عرفت اللجان الدولية لحقوق الانسان، ماهية الأقلية الأصلانية (الأصلية)؟ فهي " مصطلح يستخدم للأقلية في بعض الأحيان، كمرادف لمصطلح الجماعات الإثنية والعرقية والدينية. وبحسب تعريف اللجنة الفرعية للجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، فالأقلية جماعة محكومة، وتحمل جنسية الدولة التي تعيش فيها، وإن صفاتها الاثنية والدينية واللغوية تجعلها متميزة عن بقية الشعب الذي تعيش فيه"[2].

ويرى الباحث أن هذا التعريف ينطبق على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل في معظم معايير الأصلانيّة، أي (الأصلية)التي وضعتها اللجنة الفرعيّة التابعة للأمم المتّحدة لمنع التمييز، وحماية الأقلّيّات ذات الخصوصية التي تميزت بها عن غيرها من حيث الأقدميّة الزمنية، والمحافظة على التميّز الثقافيّ، كشعوب أصلانيّة مرتبطة بأرضها التي قد ثبتت عليها، فهي تتعرّض منذ الاحتلال للإخضاع والتهميش والتشريد والإقصاء والتّمييز والتهويد من قبل المجتمع اليهودي المُهيمِن. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الأصلانيّة على علاقةً اشتراطيّة بين وجود مجموعة من الناس وكمجتمع، وبين ارتباطهم بمكانٍ محدّد.[3] ونزولا على أرض الواقع بمصطلح الأصلانية في حياة فلسطينيّ الدّاخل، ظلّ القضاء المُوجّه والتمييز العنصري، "يتجلى هنا في تسخير القضاء الإسرائيلي لصالح المجموعة العرقية اليهودية من خلال " سلسة

[1] مركز الدراسات المعاصرة، المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، أم الفحم ، 2013م، ص9.

[2] Francesco Capotori (1979). Study on The right of Persons belonging to ethnic, religious and cultural Minorities. New York: U.N

[3] يعتبر مصطلح أقلية أصلانية (Indigenous Minority) مصطلحا سياسيا حديثا: ويعني البقية الباقية من مجموعة سكانية ظلت تعيش في بلادها.
وطنها، أي (الأصلية) رغم قيام مجموعات مهاجرة باحتلاله وإقامة دولة جديدة على أنقاضها, وتحولها إلى أقلية عددية وسياسية.

من القوانين التي تفتقر إلى أصول العدالة الطبيعية، وقد ألغت كل إمكانية لممارسة نقض قضائي، ويهدف ذلك إلى إلغاء عودة اللاجئين، وتحويل فلسطينيي الداخل من مزارعين أصحاب قوة اقتصادية زراعية، إلى عمال يبحثون عن لقمة العيش عند اليهود.

ومنذ وجدت دولة إسرائيل والتمييز العنصري وجد مع الفكرة التي قامت عليه ضد فلسطينيي الداخل العرب؛ لاعتمادها قوانين تسمح بالتفوق السكاني لليهود كقانون تشجيع هجرة اليهود، مقابل الحد منها عند العرب فلسطينيي الداخل، وعدم تنفيذ القانون الدولي الذي يحمل رقم 194 الذي صدر عام 1948م، وقد أعطي مشروعية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وأبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

" واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري التي وضعت عام 1966م، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في حالة الحرب (fourth Geneva conventions[1]).

لقد قامت الحركة الصهيونية منذ بدايتها بوضع المخططات للاستيلاء على الأراضي العربية في فلسطين، ولتنفيذ هذه المخططات قامت بإنشاء ما يسمي صندوق أراضي إسرائيل (كيرن كيميت)، وأوكلت إليه شراء الأراضي العربية، وبقيام الدولة اليهودية قامت بإصدار جملة من قوانين التي تكرس المصادرة.[2]

---

[1] إيليا رزق: أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 1996م، ص320.

[2] من هذه القوانين التي تكرس مصادرة الأراضي الفلسطينية ما يأتي:

1. قانون الأراضي الموات لسنة 1921م.
2. قانون الغابات 1926م.
3. قانون تسوية الأراضي لسنة 1928م.
4. أنظمة الطوارئ، لعام 1945م (المادة 25استعملت لأغلاق مناطق معينة، وتم منع السكان العرب من دخول أراضيهم، ثم مصادرتها بحجة أنها غير مستغلة، أو أنها ليست تحت التصرف الفعلي لأصحابها).
5. "انظمة الطوارئ بشأن فلاحة الأرض، والأراضي البور، ومصادر المياه، لسنة 1948م.
6. قانون أملاك الغائبين لسنة 1950م.
7. قانون أملاك الدولة لسنة 1951م.
8. قانون استملاك الأراضي وتصديق الإجراءات والتعويضات) لسنة 1953م.
9. قانون وضع اليد على الأراضي (تعليمات مؤقتة) لسنة 1956م.

12. قانون التقادم الزمني لسنة1958م.

13.قانون إدارة أراضي 1960م. قانون أراضي إسرائيل، وقانون دائرة أراضي إسرائيل، وسُن دستوريا أن هذه القوانين تحظر على الصندوق القومي اليهودي أن يبيع أو يؤجر هذه الأراضي لغير اليهود.

14."قانون وضع اليد على الأراضي في حالة الطوارئ. إسرائيل لسنة 1960م.

وقد استولت السلطات الإسرائيلية بموجب قانون أملاك الغائبين على ما يقدر حوالي 40% من الأراضي، أي ما يقرب 800(ألف دنم) المملوكة من المواطنين العرب في إسرائيل، يقول: آن اوستك: وإن 81 ألف من مجموع 160 ألف فلسطيني الذين بقوا في إسرائيل قد صنفوا بكونهم غائبين..."[1].

والهدف من تلك القوانين منع فلسطينيي الداخل من استعادة أراضيهم وثرواتهم التي سلبت منهم، وقد أُجبر فلسطينيو الداخل على البقاء على 3% من أراضيهم حيث هم يشكلون حتى عام 2012م، 20.6% من إجمال السكان في دولة الاحتلال، والبالغ عددهم ما يقارب 1,647,200 نسمة، أغلبهم أجراء.

بالإضافة إلى محاولة غرس قيم الحضارة اليهودية، والمبادئ الصهيونية في فكر، ومعتقدات أبناء الداخل الفلسطيني، من خلال وضع المناهج التعليمية الموجه للوسط العربي في إسرائيل، وقد وجَّه الباحث سؤالا للأستاذ سميح خطيب مفتش وزارة المعارف خلال جلسة الهيئة التدريسية في المدرسة التي درَّسَ فيها الباحث، فكان السؤال على النحو التالي: " ما هو المنهاج التربوي لوسطنا العربي في إسرائيل، علما أننا نشأنا في هذه الأرض، وأن هناك منهاجا تربويا للوسط اليهودي المتدين وغير المتدين؟"

فمسح وجهه بيده ثم أجاب قائلا: "لا يوجد منهاج تربوي للوسط العربي، فربي الطلبة كما يبدو لك دون الخروج على قوانين التربية والتعليم"[2].

وهنالك في وزارة التربية والتعليم "دائرة التعليم" هي من يضع المناهج للوسط العربي حيث يعمل فيها مفتشون، ومرشدون، وممن هو متخصص في وضع المناهج التعليمية، ولكنهم غير مستقلين في وضع المناهج التربوية والتعليمية؛ لذلك تبني المناهج التعليمية للوسط العربي وفق قيم الحضارة اليهودية،

15."قانون وضع اليد على الأراضي في حالة الطوارئ.

16.قانون أراضي إسرائيل لسنة 1960م.

17.قانون الأراضي لسنة 1961م.

18.وفي عام 1967م أقرت الكنيست قانون الاستيطان الزراعي، الذي يمنع تأجير أراضي الصندوق لغير اليهود، ولو

بعقود غير مباشرة، وكذلك عدم تحويل مياه أراضي الصندوق لأراضي غير اليهود

19.قانون استملاك الأراضي في النقب (اتفاقية السلام مع مصر) لسنة 1980م.

20.,قانون التخطيط والبناء. يُنظر في هذه القوانين: شبكة كتاب الرأي العربي .www. Facebook.com 2013 train ahmad shahen /pownpfo /posts 22.june/

[1] مركز الدراسات المعاصرة: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، 36-37.

[2] مقابلة في، مدرسة "أورط،" "الناصرة"، مع المفتش سميح خطيب، مفتش وزارة المعارف الإسرائيلية ، بتاريخ 15/ 9/ 1997م.

وخاصة في موضوعات التاريخ والجغرافيا، والموطن، وهناك موضوع يدرس اسمه "شيلح" بمعنى بعثة، يتعرف الطالب على معالم البلاد وفق الواقع الإسرائيلي، وليس وفق معالم القرى المهجرة، فهذا فيض من غيض، من البرامج المعدة بعناية فائقة لمسخ التاريخ الفلسطيني من ذاكرة أجيال الداخل الفلسطيني. وهذا الأمر يستوجب إلقاء النظر على حال ومعاناة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل بعد نكبة عام 1948م.

المطلب الثالث: حالهم تحت الحكم العسكري:

لم تسمح حكومات دولة الاحتلال المتعاقبة أن يدير فلسطينيو الداخل شؤونهم بأنفسهم، لا بل فرضت عليهم أجهزة تحكُّم ورقابة شديدة؛ على اعتبار أن المجتمع العربي الفلسطيني يشكل تهديدا أمنيا معاديا، وقد وضعت الحكومات الإسرائيلية فلسطينيي الداخل تحت الحكم العسكري منذ العام 1948م – 1966م.

ولقد عاش الفلسطينيون ظروفا غاية في الصعوبة متمثلة في أزمة وجود، من خلال ممارسة أجهزة الدولة الإسرائيلية المخابراتية المراقبة التي قيدت كل من النشطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقطعت تواصلهم الاجتماعي مع أشقائهم الفلسطينيين في خارج حدود الدولة 1948م، في حين صُبت كل الجهود والامكانات لتنمية وتطوير المجتمع اليهودي، مع التجاهل التام من قبل الدولة لمصالح العرب، كمواطنين فرضت عليهم المواطنة، وقد تجرع العرب الفلسطينيون كؤوس السم والهم والغم على أثر هزيمة الجيوش العربية في حربي 1948م، وحرب 1967م.

ورغم إعطائهم الهوية المدنية الإسرائيلية تعاملت إسرائيلُ مع الفلسطينيين في الدّاخل على أنّهم أعداء، وما تزال مجزرة كفر قاسم الشهيرة التي وقعت عشيّةَ العدوان الثلاثي على مصر، وفي " 1956/10/29م خير دليل على هذا الحقد، حيث قتل الجنود الإسرائيليون 47 من العائدين من الحقول من النساء والرجال والأطفال بدم بارد، وبلا سبب"[1].

وقد حوكم قائد الفرقة على هذه المذبحة بدفع قرشين بالعملة الإسرائيلية آنذاك استخفافا بعرب الداخل. ولم يقف حدُّ العداء لفلسطينيّ الدّاخل عِندَ مجزرة كفر قاسم، ولم ينقطع فلسطينيو الداخل عن شعبهم وأمتهم طوال تلك الفترة ولو عبر الراديو والصحف.

[1] مركز الدراسات المعاصرة: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص9-11.

واستمرت عمليات الطرد الجماعي الضخمة حتى سنة 1953م، وكانت آخر قرية أم الفرج الواقعة بالقرب من نهريا، والتي تم طرد أهلها منها تحت تهديد السلاح فدخلها الجيش الإسرائيلي ودمرها. أما السكان البدو في النقب فظلوا عرضة لعمليات الطرد المتلاحقة حتى سنة 1962م، عندما أرغمت عشيرة الهواشلة على النزوح، وفي عتمة الليل وضع 750 من أبنائها على شاحنات، وطردوا ودُمِّرت بيوتهم.[1]

وفي عام 1966م تم إلغاء الحكم العسكري، حيث بدأت مرحلة جديدة ألغيت فيها التصاريح العسكرية التي حرمتهم من حرية التنقل طوال ثمانية عشر عاما، فعشوا في حصار خانق منعهم من الخروج من بلداتهم إلا بتصاريح، لكن التضييق والتهميش والخنق الاقتصادي، لا يزال سيفا مسلطا على الداخل الفلسطيني، في سياق التعامل الأمني للعقلية الصهيونية في المؤسسة الإسرائيلية، مع فلسطينيي الداخل.[2]

المطلب الرابع: حالهم بعد حرب1967م:

وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، فرضت هذه الظروف الالتقاء الفلسطيني بين جهتي الخط الأخضر، الأمر الذي عزز روح الهوية القومية والدينية الفلسطينية، لفلسطينيي الداخل. وقد تجسد هذا التواصل بين جهتي الخط الأخضر بالنقلة النوعية في الداخل الفلسطيني إذ تم في السبعينات بناء المؤسسات القطرية التي حملت لواء الدفاع عن قضايا الجماهير العربية في الداخل، فتمت إقامة اللجان القطرية التالية:

اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية في عام 1977م، ولجنة الأكاديميين العرب، واللجنة القطرية للطلاب الثانويين.

وكانت المواجهة الأولى بين الجماهير العربية والسلطات الإسرائيلية في شباط عام 1976م، حينما تصدت لمشروع تهويد الجليل للحكومة الإسرائيلية، حيث تم بموجبه مصادرة ألاف الدنمات من الأراضي العربية في الجليل التي يملكها الفلسطينيون، الأمر الذي فجر المظاهرات العارمة التي عمت الداخل،

[1] بابيه، إيلان: التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أكسفورد لندن، 2006، ص248– 251 بتصرف.
[2] المصدر السابق ص252.

وقامت قوات الأمن الإسرائيلية بقتل ستة فلسطينيين، فعُرف هذا النضال الوطني التاريخي في مواجهة الاحتلال "بيوم الأرض" في 30 آذار 1976م.[1]

وعلى أثر تلك الأحداث الدامية تشكلت "لجنة الدفاع عن الأراضي"[2]، وبات يوم الأرض الذكرى السنوية لتلك الأحداث، بل وجعلت الحركة الإسلامية هذه الذكرى السنوية عنوانا لتثبيت أهلنا في النقب في وجه مخططات المؤسسة الإسرائيلية التي تهدد باقتلاعهم ومصادرة أراضيهم، من خلال المعسكرات التطوعية السنوية للتواصل مع النقب. وفي بداية الثمانينات بدأ تطور الأحداث على الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية، وغزة والشتات يتفاعل مع يوم الأرض، الذي بات يوما تضامنيا للشعب الفلسطيني كله وذلك عام 1981م، وفي حرب لبنان عام 1982م وعلى أثر مذابح صبرة وشتيلة أعلن عن إضراب ليوم واحد في الداخل الفلسطيني.[3]

المطلب الخامس: حالهم بعد الانتفاضتين:

وعند اندلاع الانتفاضة الحجارة الأولى عام 1987م، التي اتخذت الطابع الشعبي، حيث تضامن فلسطينيو الداخل مع إخوانهم في الضفة الغربية وغزة الذروة خلال تقديم المساعدات المالية والمادية، وأشكالا أخرى من التضامن الذي عبر به فلسطينيو الداخل عن انتمائهم لشعبهم ولأمتهم العربية بالمظاهرات والإضرابات التي كانت على شكل غير مسبوق.[4]

وفي الثمانينات أيضا برز التيار الإسلامي الذي سعى لخوض انتخابات السلطات المحلية، معتمدا على صلته الوثيقة بالمجتمع من خلال ما يقدمه من خدمات تطوعية اجتماعية ودينية.

وفي الثمانينات أيضا برز التيار الإسلامي الذي سعى لخوض انتخابات السلطات المحلية، معتمدا على صلته الوثيقة بالمجتمع من خلال ما يقدمه من خدمات تطوعية اجتماعية ودينية.

[1] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل تحدي الهيمنة الأشكنازية، مؤسسة الأيام، رام الله، (د ط)، 2005م، ص63، بتصرف.
[2] لجنة الدفاع عن الأراضي: هو التنظيم الأول الذي أخذ على عاتقه تمثيل جميع فلسطينيي الداخل في إسرائيل.
[3] http://derasat.ara-star.com/searc. بتصرف.
[4] جواد الحمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط7، 2004م، ص469-470، بتصرف.

ومع بداية التسعينات، وحين تم التوقيع على اتفاقية أوسلو، التي حظيت بتأييد واسع في الشارع الفلسطيني في الداخل، ولقيت تأييدا كبيرا في الأوساط الحزبية، رغم أن هذه الاتفاقية لم تتحدث عن حقوق الداخل الفلسطيني ومستقبلهم، وتركت ذلك للشأن الإسرائيلي، أو اعتبرته شأنا إسرائيليا داخليا.

وفي 1992م تأسست لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين الفلسطينيين في داخل إسرائيل، وقد أصدرت بيانا يدعو إلى حق عودة المهجرين الفلسطينيين داخل إسرائيل، وطالبت بإلغاء كل القوانين المنافية لقوانين حقوق الإنسان الدولية بشأنهم.[1]

"وفي سياق الصراع المستمر من حرب 1967م، إلى أحداث يوم الأرض عام 1976م، إلى الأحداث في تشرين الأول عام 2000م بين عرب الداخل وبين الدولة اليهودية انتفض الفلسطينيون في القرى والمدن داخل إسرائيل"[2]. حيث كانت هناك مظاهرات تضامنية عارمة وغير مسبوقة مع اندلاع "انتفاضة الأقصى" في الأراضي المحتلة، فكان رد الشرطة عنيفا فقتلت ثلاثة عشر فلسطينيا.

وفي مقابلة للباحث مع رئيس لجنة المتابعة محمد زيدان الذي كشف عن خطة مدبرة مسبقا قبل هبة الأقصى، فقال: "إن العقلية الإسرائيلية تتعامل مع عرب الداخل تعاملا أمنيا، وهي التي جرّت الداخل الفلسطيني إلى المواجهة من خلال خطة وُضِعت مسبقا قبل هبة الأقصى، والدليل على ذلك الزيارة التي قام بها أمنون لين المبعوث من قبل المؤسسة الإسرائيلية للقائي كرئيس لجنة المتابعة؛ وذلك قبيل قيام شارون باقتحام المسجد الأقصى، وقد سألني هذا المبعوث أسئلة حادة عن المسجد الأقصى، وأراد معرفة مدى استعداد عرب الداخل حمايته والدفاع عنه، فيما إذا أقدم كبار المسؤولين الإسرائيليين باقتحام المسجد الأقصى، وقد ذكرت صحيفة هآرتس قبل اقتحام شارون المشؤم للأقصى المبارك، أن أجهزة الأمن تلقت تعليمات بمواجهة الاحتجاجات التي قد تحدث بكل قسوة وشدة وعنف"[3]. وبضغوطات كبيرة من محامين ونشطاء تشكّلت "لجنة أور" للتحقيق، وخرجت بنتيجة في أيلول عام 2003م؛ مفادها بإلقاء المسؤولية على القيادات العربية لعدم كبح المسيرات والمظاهرات. وظهر في النتائج السياسية "للجنة أور" التمييز الجمعي القومي ضد فلسطينيي الداخل. وفي شباط عام 2001م،

[1] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الاشكنازية، ص63، بتصرف.

[2] حسون شلومو، العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل، معهد جوزيف ولمة ، للدراسات الإسرائيلية، جامعة مريلاند واشنطن، 2011م. ص31.

[3] مقابلة للباحث مع رئيس لجنة المتابعة السيد محمد زيدان، الأربعاء، 2014/11/5.

وفي حالة غير مسبوقة في تاريخ إسرائيل، قاطع82 % من فلسطينيي الداخل انتخابات الكنيست، وجاءت هذه المقاطعة احتجاجا على استشهاد 13 فلسطينيا في انتفاضة الأقصى عام 2000م. ويرى الباحث أنه من حيث المبدأ فإن إسرائيل تظهر بمظهر الدولة الديموقراطية، وذلك من خلال الممارسات الانتخابية المحلية والبرلمانية، والتعبير عن الرأي، والتمتع بحرية التنقل، وفصل السلطات، ولكنها من جهة أخرى تمارس منهجية سن القوانين لترعى الأولوية العرقية اليهودية، ومصادرة الأرض لصالح اليهود، من خلال تقنين أكثر من 20 قانونا على حساب حقوق السكان العرب في داخل الدولة، وتبقي الوضع المتدني للعرب الفلسطينيين؛ فهي تمارس نهج الدولة الإثنية ذات الأغلبية العرقية الواحدة تجاه الأقلية العربية الفلسطينية الأصلانية (الأقلية التي بقيت بعد أن كانت أغلبية في أرضها قبل الاحتلال).

وباحتلال إسرائيل للضفة وغزة، فتحت الأبواب المؤصدة على عرب الداخل ليلتقوا مع أبناء شعبهم، فشاركوا إخوانهم في الأراضي المحتلة؛ في حمل همهم قبل وبعد الانتفاضة، وكان نضالهم ليس المطالبة بالمساواة بالحقوق والاعتراف بهم كأقلية قومية، بل أظهروا أنهم وأصحاب قضية تحمل هموم وحقوق الشعب الفلسطيني، وعودة المهجرين، والحفاظ على المقدسات والمسجد الأقصى المبارك، وأسرى الحرية، ووحدة فلسطينيي الداخل، والتطهير العرقي في النقب، هذا ما نطقت به الأحزاب، والحركة الإسلامية، والوطنية في الداخل الفلسطيني. ومن منتصف الثمانينات أخذ يتبلور إجماع واسع لدى الفلسطينيين في إسرائيل حول حل القضية الفلسطينية، إنه من الممكن إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشرقية. يقول الباحث غانم أسعد:

في معرض حديثه عن مطالب الفلسطينيين في إسرائيل، "إنه من حيث المبدأ الأساسي تجسدت حقوقهم الأساسية، مثل حق الترشح والانتخاب في مؤسسات الدولة، والتعبير عن الرأي، وحرية التنقل، فإسرائيل تنتهج من جهة أشكال حكم ديمقراطية تتعلق بالمؤسسات، وبقواعد تنظيم الانتخاب، بشكل دوري في نقل الحكم وفصل السلطات، بين العسكرية والسياسية"[1]. وتبدو هذه النتائج بدون أدنى شك، أنها بفعل

[1] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الاشكنازية، ، ص35- 36.

السياسة الاقتصادية العنصرية الممنهجة تجاه الأقلية الأصلية الفلسطينية، من قبل المؤسسة الإسرائيلية، ونتيجة للصدام القومي الذي أخذ يتوسع بين القوميتين، فستتحول الدولة إلى دولة نظام إثنقراطي، من خلال التدابير التحذيرية والوقائية من قبل المؤسسة، وسيؤدي ذلك إلى الانسحاب من الديمقراطية"[1].

ومن جهة أخرى فإن المؤسسة الإسرائيلية لا تطبق المستوى الجوهري للديمقراطية، وإنما تتماثل كدولة إثنية لمجموعة عرقية قومية يهودية، وتتبع وسائل كثيرة تحول دون دمج مواطنيها العرب كمواطني أقلية أصحاب حقوق، بل فرضت عليهم القوانين العنصرية الظالمة وقد تم ذكرها في هذا المبحث آنفا[2] فتبقي على الوضع المتدني للعرب مقابل اليهود في التمييز ضدهم، وهناك قيود مفروضة على الفلسطينيين في إسرائيل في جميع مناحي الحياة، سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، تحول دون تطورهم، وذلك بسبب نظام الدولة الذي يوظف الجهود الاقتصادية والسياسية والأمنية من أجل تطور المجموعات اليهودية العرقية.

وفي منتصف الثمانينات بدأ يتبلور إجماع واسع لدى الفلسطينيين في إسرائيل حول حل القضية الفلسطينية، وهذا الحل يكمن في إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشرقية، وعند قيامها، ستُحل بقية القضايا الفلسطينية، هذا ما أجمعت عليه الأغلبية الفلسطينية في إسرائيل، حيث سيكون لذلك الأثر الإيجابي في تحسين الوضع الجماعي لفلسطينيين داخل إسرائيل.[3]

ويرى الباحث أن تحقيق المساواة والديموقراطية، مع الأغلبية اليهودية دون شروط، هو مطلب هام وأساسي لفلسطينيي الداخل، وذلك كأي مواطن أقلية في دولة ديموقراطية في العالم، بموجب الأعراف والقوانين الدولية. ودون أي شروط تفرض عليهم؛ لذلك فإن الخدمة المدنية، هي خدمة مشروطة تتنافى

[1] حسون، شلومو: العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل، ص31.

[2] ص9.

[3] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل تحدي الأشكنازية، ص35- 36.

مع أدنى قواعد المفاهيم الديمقراطية في الدول الديمقراطية في العالم الغربي المتمدن، والمتحضر. وتبدو هذه الشروط في" نظرية تحمل العبء مقابل الحقوق في الخدمة المدنية فهي مرفوضة مبدئيا؛ وذلك لأننا السكان الأصليين سُلبت منا ثرواتنا، الأرض والمياه من قبل الدولة، منذ قيامها لم توزع هذه الثروات إلا على اليهود، ونحن نتحمل العبء في كل شيء، من دفع الضرائب، وليس هنالك ديموقراطية مشروطة، في تحمل العبء، لأن الديموقراطية تعطي الحق في التعلم، وتعطي الحق في السكن، والحق في التعبير، والحق في توزيع الثروات الموارد الطبيعية، والبنى التحتية من غير شروط، هذا مفهوم الديموقراطية التي تفتقده دولة إسرائيل"[1].

ويؤكد الباحث هنا أن الاندماج إذا كان اندماجا اجتماعيا وثقافيا في المجتمع الإسرائيلي، ويعتبر مطلبا أساسيا في مشروع الخدمة المدنية لدى الأوساط المجتمعية في المؤسسة الإسرائيلية، والتي تحاول فرضه بموجب قاعدة "الغالب والمغلوب"، هذا ما يرفضه فلسطينيو الداخل بأغلبيتهم الساحقة متمثلة بالأوساط الشعبية، والحركات والأحزاب السياسية دون استثناء، وقد تبين ذلك من خلال الاستطلاعات غير الرسمية كاستطلاع "مدى الكرمل"، الذي هو مناف لحقوق الأقلية الأصلانية (الأصلية) لقوانين حقوق الإنسان، وسيتم ذكره بعد قليل في هذا الفصل وهكذا فالخدمة المدنية التي بها تتم إذابة الأقلية الفلسطينية في الأكثرية اليهودية لإفقادها هويتها الفلسطينية، وهذا الانماج يعتبر تعدٍّ صارخ على حقوق وحرية المواطن الفلسطيني في إسرائيل، كما سيتضح للقارئ لاحقا.

[1] مقابلة أجراها الباحث حول الخدمة المدنية مع الدكتور عاص أطرش (المتخصص بالاقتصاد والعمل، والاحصاء السكاني)، في بيته السبت، 2014/11/8م.

المبحث الثاني: البنية الثقافية لفلسطيني الداخل في إسرائيل:

الإنسان كائن اجتماعي لا يعيش منفردا، ويمتاز عن باقي الكائنات بأن لديه ثقافة، وهي عبارة عن مجموعة من النظم والتجارب في فهم البيئة والعالم والكون يتفاعل معها من خلال الأطر الجماعية للإنسان، ويتم تناقلها من خلال اللغة، لذلك يأخذ سلوكه نمطا معينا، في معادلة في التصرف نحو الكون والإنسان.

وقد عرَّف مالك بن نبي الثقافة: "بأنها مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه"[1]. والمراد من البنية الثقافية للشعب الفلسطيني: هو تراثه وعاداته وأسلوب حياته الاجتماعية، ونظرته للحياة المستمدة من عقيدته وتاريخه وحضارته، فالأفراد في المجتمع يتشرَّبون هذه الثقافة منذ إن تتفتح عيونهم، لقوله صلى الله عليه وسلم: **[كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه]**[2]، فالوالدان يغرسان في ولديهما عقيدته وفكره وأسلوب حياته، فينشأ محافظا على الانتماء للدين والقوم والوطن، فأي احتلال لشعب ما، يعمل على هدم البنيته الثقافية للأقلية الأصلية المحتلة، فالمؤسسة الإسرائيلية لم تشذ عن هذه القاعدة بل مازالت تهدم بالبنية الثقافية لفلسطينيي الداخل بمختلف الوسائل والأساليب، وأخطرها مشروع الخدمة المدنية.

المطلب الأول: البعد الثقافي العام لفلسطينيي الداخل، وفيه توطئة وأربعة مآخذ:

توطئة: شكلت نكبة فلسطين انتكاسة كبيرة للمشروع الثقافي الفلسطيني، لا يقل عن أهمية الحرب، وضياع الأرض، وما يعانيه أهلها من مآسي التهجير والضياع، حيث أن الثقافة تشكل الحصن المنيع أمام الغزو الفكري الغربي.

وإن من أهم نتائج حرب 1948م الكارثية، احتلال المدن، مركز الطبقة المتعلمة والمثقفة، وأصحاب رؤوس الأموال، فهذه مدينة يافا التي احتضنت نوادي المثقفين، وروابط الطلاب الذين قاموا بأول احتجاج طلابي في تاريخ فلسطين، فكانت مدينة يافا الفلسطينية معقل التطور الثقافي، أما المجتمع الريفي، فما هو إلا تجمعات تعيش على هامش المدينة اليهودية.[3] ولقد حوّلت مصادرة الأراضي أهلها ممن بقي بعد

---

[1] سعيد ،همام، وآخرون: الوجيز في الثقافة الإسلامية، دار الفكر، ط3،عمان، 2008م، ص11

[2] صحيح البخاري: 3\321، ح رقمه: 1385، ورواه مسلم في صحيحه: 4\ 2048 رقمه: 2658.

[3] مركز الدراسات: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص 49-53، بتصرف.

النكبة على أرضه ثابتا، من قوة اقتصادية زراعية إلى عمال يبحثون عن لقمة العيش في المدن اليهودية والمستوطنات. ولما غابت النوادي الثقافية، ولم يعرف الفلسطينيون داخل إسرائيل في تلك الحقبة، إلا الثقافة الغربية لليهود، ولا شك أن النظام الثقافي في المجتمع الاستيطاني الإسرائيلي يشكل ركنا أساسيا داعما لأركان الحكم في المجتمع الإسرائيلي، في ترسيخ الفكر الصهيوني الذي يدور حول "أكذوبة أن إسرائيل أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، فهذه أطروحة إبادية"[1]، وخاصة في تحديد العلاقة مع المجتمع الفلسطيني الأصلي، وتحديد الهوية، والسياسة المتبعة تجاههم، وحينئذ لم تسعَ الدولة في دمج عرب الداخل في الهوية الإسرائيلية، وبقي فلسطينيو الداخل على هامش الحياة.

ولم تسمح لهم المؤسسة الإسرائيلية بتطوير الثقافة الفلسطينية الوطنية والقومية، لئلا تستخدم كسلاح ليقاوم مغتصب الأرض، فهي تعتبرها عاملا أساسيا في ترميم وتوحيد المجتمع المحطم بعد النكبة، ولكن فلسطينيون الداخل حافظوا على عناصر الهوية، وقد انعدمت الهجرة الريفية من القرية إلى المدينة، فالمدينة العربية، هجر منها أهلها العرب لتتحول إلى مدينة يهودية.

وفي الثقافة الوطنية تكمن قوة المقاومة الثقافية، في الحفاظ على مكونات الهوية، وقد فُرفض على العرب الفلسطينيون هذا الكبت الثقافي، فأخذوا يهرّبون الكتب، وقصص الأطفال، والاستماع للراديو والتلفاز، وبهذا التواصل مع الأدب والثقافة مع أمتهم العربية، تحقق للعرب الفلسطينيين الثبات على المكون القومي للهوية الفلسطينية.[2]

"وهناك عامل آخر كان يدفع بالفلسطينيين نحو التمسك بهذا الثابت القومي، ألا وهو سياسة المؤسسة الإسرائيلية المُمنهجة، ذات الرفض القاطع لدمج الفلسطينيين من خلال المساواة، والديمقراطية الحياتية الحقيقية بعيدا عن النظام الإثني الذي لم يتوقف عن تقنين القوانين العنصرية في مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، حتى أصبحت قرى كبيرة خالية من ملامح التمدن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي"[3].

وأشار بعضهم إلى سبب الجمود الثقافي، إلى قلة المثقفين بعد عام النكبة، وأوعز آخرون السبب إلى عدم التغذية والإثراء الثقافي الخارجي، فانحسرت ثقافة الأقلية المتبقية من المثقفين العرب داخل إسرائيل، ولا ننسى أن اغتصاب أراضي فلسطينيي الداخل جاء ليحول المزارعين الريفيين الذين يشكلون أغلب فلسطينيي الداخل إلى طبقة عاملة ليس لها إلا البحث عن لقمة العيش في المستعمرات، والمدن اليهودية

[1] أسامة عبد الحق، أمة تقاوم حوارات في الفكر السياسي، مركز فلسطين للدراسات، ط1، القاهرة، ص203.

[2] مركز الدراسات المعاصرة، المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، أم الفحم ، 2006م، ص50، بتصرف.

[3] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل تحدي الهيمنة الاشكنازية، ص38–39 بتصرف .

بعيدة كل البعد عن الثقافة، أو الأندية الثقافية المنعدمة أصلا في أريافهم ويعتقد غالبية الباحثين اليهود في الشؤون العربية أنه منذ عام ،1967م والتقاء العرب في إسرائيل مع إخوانهم في الأراضي المحتلة في الضفة وغزة، هو الذي أحدث عملية فلسطنة في مكون هوية العرب في إسرائيل، وصعود الهوية الفلسطينية. وأن الجرأة في الخطاب السياسي العربي في الداخل، ليست تطرفا بحسب بعض الباحثين اليهود، وذلك بعد حرب 1967م.[1]

ويقول الباحث حسون شالوم:" إن سياسة التمييز والقمع للأقلية العربية ستؤدي إلى الاستياء، وإلى الاضطرابات، الأمر الذي سيحفز الرأي العام العالمي إلى التدخل سياسيا"[2].

ويرى الباحث أن هذا الالتقاء قد أكسبهم الجرأة، التي تمثلت في قوة الخطاب السياسي، وفي إنشاء المؤسسات القطرية، من أجل انتزاع الحقوق المشروعة، والحفاظ على المكاسب الوطنية، والتضامن مع الشعب الفلسطيني، واكتسبت الهوية القومية الفلسطينية القوة في مقاومة أي تيار مناقض ومخالف لها. مما أدى إلى خروج الجماهير العربية من أزمة الهوية التي تحاول المؤسسة الإسرائيلية أن تحصرها فيها، ويجدر القول إن فلسطينيي الداخل لم ينجحوا في الحفاظ على هويتهم فحسب، بل ساهموا في إثراء الهوية الفلسطينية بالكلمة والمقولة المكتوبة شعرا ونثرا، وبالنضال الفكري، والسياسي والاجتماعي، وهذا الذي يقلق أركان الدولة العبرية، فأخذت تتبع نهجا مختلفا لتغيير مفهوم الولاء لدى فلسطينيي الداخل من خلال مشروع الخدمة المدنية.[3]

وبعد عام 1967م تمحور اتصالات مكثفة بين الكتاب العرب في إسرائيل والكتاب في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أثمرت هذا الاتصالات بأشكالها المختلفة، بإقامة المؤتمرات، والندوات المشتركة، ولقاءات لاتحادات الكتاب، وتم إصدار كتب لكتاب عرب الداخل الفلسطيني في دور نشر فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونشرت مقالات لكتّاب عرب الداخل في صحف الضفة الغربية وقطاع غزة، كالبيادر والحصاد والفجر وغيرها.[4]

ويرى الباحث أن هذا التواصل بين طرفي الخط الأخضر قد عزز الانتماء للهوية فظهر جيل جديد ينفض عن هويته غبار الذل والهزيمة، معتزا بدينه، وقوميته وفلسطينيته، وإن فرضت عليه الهوية المدنية

---

[1] المصدر السابق ذاته ص 39، بتصرف.

[2] حسون، شلومو: العلاقات بين اليهود العرب في إسرائيل، ص31.

[3] مركز الدراسات المعاصرة، المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص53، بتصرف

[4] مركز الدراسات: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص 54-55، بتصرف.

الإسرائيلية، ولكنه لم ينس جرح النكبة، وأنه نشأ في أرض هو صاحبها، وينتمي إلى دين وحضارة عمَّرت مشارق الأرض ومغاربها، وأن هذه النكسات والهزائم ما هي إلا سحابة صيف ستنقشع، وينجلي فجر جديد مؤمن بأن أشجار العودة ستزهر من جديد بهذه المكونات للهوية الجماعية للأقلية العربية في داخل إسرائيل، التي تصوغ هوية أبناء الأقلية في إسرائيل، ككل أقلية عرقية أخرى، فالعربي في إسرائيل هويته تشمل المكون الإسلامي، والمكون العربي القومي، والمكون الوطني الفلسطيني، والمكون المدني الإسرائيلي، في هذه الهوية التي تنتمي إلى دين وإلى قوم حمل هذا الدين، وأنشأ حضارة، وينتمي إلى وطن عاش فيه شعب على مدار التاريخ، أما المكون المدني الإسرائيلي فيعتبر مكونا جديدا، ومستحدثا فرضته الأحداث، فهو للتعريف وللتعامل اليومي والحياتي في الدولة صاحبة هذا المكون، أما المكون الإسلامي فهو يتميز عن غيره من المكونات بأنه يتمتع بقوة العقيدة الطاردة لكل ثقافة دخيلة.

المأخذ الأول: المكون الثقافي الإسلامي لهويتهم:

إن الثقافة الإسلامية مستمدة من القيم والعقيدة الإسلامية المؤثرة" في الاحساس بالانتماء للأمة الإسلامية عقيدة وشريعة، وإن نسبة المسلمين هي الغالبة على سائر الأديان في الأقلية العربية في إسرائيل، حيث وصلت هذه النسبة إلى أكثر من 84% من مجموع السكان العرب في الداخل الفلسطيني، فتعتبر هذه النسبة غالبية مطلقة، ففي عينة البحث الذي أجراه سامي سموحة عام1995م، حيث أظهر البحث أن 74.2% من المستطلعين أكدوا على الهوية الإسلامية، وفي عينة أخرى للبحث الذي أجراه محمود معاري عام 1988م، أكد 70% من المستطلعين على أهمية الانتماء الديني، ومن مميزات المكون الإسلامي، أنه يُشكل المناعة المُقاوِمة للانصهار في الآخر، ويزداد مناعة باتحاده مع المكون القومي.

المأخذ الثاني: المكون الثقافي القومي لهويتهم:

بأن الهوية القومية، وهي احساس الفرد العربي في إسرائيل بانتمائه للقومية العربية ثقافة وتاريخا ولغة، وهذا الانتماء القومي قد يعتريه الضعف في هزيمة الجيوش العربية، ويزداد قوة في حالة النجاحات العربية، ويزداد التمسك به في حالة الإقصاء والتهميش من قبل المؤسسة الإسرائيلية، في تشكيلهم أقلية أصلية تابعة للعالم العربي، وقد تعامل الباحثون في أبحاثهم مع هوية الأقلية العربية كهوية مهملة "هوية إثنية" كما ورد في أبحاثهم، هذا الباحث سامي سموحة يعتقد إلى أن المكون الإسرائيلي أقوي من المكون الفلسطيني. وأن هنالك ارتباط وثيق بين المكون القومي والمكون الوطني، لأن فلسطين هي جزء لا يتجزأ

من الوطن العربي الكبير الذي يعتبر الحاضن لها والداعم لها في كل قضاياها، فهما عنصران بعضهما من بعض.[1]

المأخذ الثالث: المكون الثقافي الوطني لهويتهم:

وقد أطلق علماء الاجتماع الإسرائيليين على بروز المكون الوطني اسم "عملية فلسطنة"، أي شكل من أشكال التضامن مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة على حد تعبير الباحثين الإسرائيليين، ويعتقد الباحث سامي سموحة أن المكون الإسرائيلي أقوي من المكون الفلسطيني.[2]

ويرى الباحث: أن الهوية الفلسطينية هي إحدى المكونات الهامة في هوية أبناء الأقلية العربية داخل إسرائيل، ويظهر هذا المكون في إحساس الفرد العربي في إسرائيل بانتمائه للشعب الفلسطيني، وهي جماعة اثنية فلسطينية تميزها لهجات خاصة، وتواصل تاريخي، يقوم هذا الانتماء على أساس المصير المشترك، وقد قويت هذه الهوية بعد الانتفاضة لعام 1987م، وانتفاضة الأقصى، وظهر الارتباط بشكل بارز مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

المأخذ الرابع: المكون الثقافي المدني الإسرائيلي لهويتهم:

هذا المكون هو إحساس الفرد العربي بانتمائه من الناحية القانونية إلى دولة الاحتلال، من خلال الهوية المدنية التي تتمثل في الدولة المحتلة على أنها يهودية صهيونية، وهي في صراع مع الدول العربية المجاورة، وأنها تخدم العرق اليهودي الصهيوني على حساب حقوق الأقلية العربية، ولا تمكن الأقلية العربية من الاندماج مع مواطنيها مع الحفاظ على هويتهم، بل تنتهج منهج الرفض المشكك.[3]

ويرى الباحث: أن الانتماء للهوية الإسرائيلية ضعيف، وظهر ذلك في مقاطعة عرب الداخل انتخابات الكنيست عام 2001م بنسبة أكثر من 80%، ولا يرى الباحث أن هذا مكون من مكونات هوية أبناء الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل، لأن الانتماء ليس هو مجرد إحساس كما بينه صاحب كتاب الهوية "حجيرات، ولكن هو الانتماء والاحساس بالارتباط الوجداني والكياني والقلبي، بالدين والقوم والوطن والشعب، ولا يرى الباحث أن الهوية المدنية القانونية تحقق ذلك في مركب هوية عرب الداخل، وأن المؤسسة الإسرائيلية تسعى جاهدة لتشويه الهوية الوطنية الفلسطينية، في محاولة لإلغاء المكون الوطني،

[1] حجيرات موسى: الهوية الجماعية لأبناء الأقلية العربية في إسرائيل، دار الهدى، ط أولى، كفر قرع، 2008م، ص 76- 77، بتصرف.
[2] حجيرات موسى: الهوية الجماعية لأبناء الأقلية العربية في إسرائيل، ص 81- 83، بتصرف.
[3] المصدر السابق ذاته، ص 76– 80، بتصرف.

من خلال فرض قانون الخدمة المدنية، وبممارستها سيتم إضعاف المكون الوطني الفلسطيني واستبداله بالأسرلة، التي تهدف إلى تقوية المكون المدني الإسرائيلي، بالدمج المجتمعي لفلسطينيي الداخل في المجتمع الإسرائيلي، وسيتمخض عنه الولاء للدولة الإسرائيلية، الذي بحقيقته سيكون مشروطا حسب مفهوم المؤسسة الإسرائيلية التي لن تتخلص من الفكر العدائي لفلسطينيي الداخل، والتي لاتزال تتمسك بوجودها على أرضها داخل نطاق الدولة الإسرائيلية، وبحسب الفكر الصهيوني العرقي وبمفهومه العدائي، فتشترط الاستحقاقات مقابل الحقوق في قانون الخدمة المدنية، وبذلك تعتدي على الحقوق الإنسانية للأقلية الفلسطينية؛ فتفقد جوهر ديمقراطيتها التي تدعيها لتخفي وجهها القبيح أمام العالم.

المبحث الثالث: البنية الحزبية لفلسطينيي الداخل في إسرائيل وفيه سبعة مطالب، هي:

ويرى الباحث أنه من حيث المبدأ فإن دولة إسرائيل تمنح عرب الداخل بعض الحقوق مثل حق الانتخاب، والترشح للمؤسسات الإسرائيلية، مع حق التعبير عن الرأي، ولكن المؤسسة الإسرائيلية ما قامت إلا لخدمة الشعب اليهودي، مع بذل كل الامكانيات في إبقاء الأقلية العربية في الوضع المتدني، تسعى لنيل حقوقها، كطلب المساواة مع الوسط اليهودي في الميزانيات للسلطات المحلية، وفي قضايا التعليم، بعيدا عن القضايا العالقة والملحة، كالتوقف عن مصادرة الأراضي، وهدم البيوت بتوسيع الخرائط الهيكلية للقرى والمدن العربية، أو المطالبة بعدم الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية، أو الاعتراف بهويتهم الوطنية داخل الدولة الإسرائيلية، وبحق عودة المهجرين في الداخل الفلسطيني وخارجه.

وإن تشكيل الأحزاب لخوض الكنيست على مختلف توجهاتها الحزبية ومشاربها الفكرية، فإنه يُنظر إليها وإلى الأقلية العربية كجسم معادي يجب مراقبته، وإن إسرائيل هي دولة يهودية صهيونية، يتعيّن على العرب الاكتفاء بالحقوق الفردية، وعدم المطالبة بالاعتراف بهم كأقلية قومية أصلية، وليس لهم أي علاقة بالصراع الدائر في المنطقة، لذلك هنالك إطار حددته المؤسسة الإسرائيلية لا تتحرك الأحزاب العربية إلا في إطاره، فكان أول الأحزاب العربية تشكيلا الحزب الشيوعي.

المطلب الأول: الحزب الشيوعي والجبهة للسلام والمساواة:

في عام 1923م ظهر التنظيم تحت اسم "الحزب الشيوعي الفلسطيني " وظل أغلب أعضاء الحزب من اليهود ، وفي أول الأربعينات حصل انشقاق في صفوف الحزب فانسحب منه أغلب الأعضاء العرب، ليؤسسوا تنظيما تحت اسم " عصبة التحرير الوطني، وبقي الأعضاء اليهود في إطار " الحزب الشيوعي الفلسطيني"، وبعد قيام إسرائيل اتحد الحزبان ليشكلا وحدة فأقاما" الحزب الشيوعي الإسرائيلي" (ماكي)، وفي الستينات عاد وانشق الحزب بسبب أزمة واجهها، الشق الأول ذو الأغلبية اليهودية حافظ على الحزب (ماكي)، الحزب الشيوعي الإسرائيلي)، والشق الثاني بزعامة مئير فلنر وتوفيق طوبي، فاتخذ اسما جديدا " القائمة الشيوعية الجديدة" (راكاح).

وفي انتخابات 1969م اختفت (ماكي) عن الساحة السياسية، كحزب منافس لراكاح، ليصبح راكاح أكثر تأييدا وقوة، ليفوز بالإنتخابات الثامنة والتاسعة والعاشرة أعوام 1973م و1977م و1981م. [1]

وفي يوم الأرض عام 1976م حيث تجاوزت الجماهير العربية سياسة الحزب، فقامت المظاهرات دفاعا عن الأرض التي تم الإعلان عن مصادرتها، واستشهد ستة فلسطينيين برصاص قوات الأمن. وعلى إثر ذلك؛ تم تشكيل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة كإطار موسع داعم للحزب الشيوعي عام 1977م، للعمل على استيعاب الجماهير العربية، وهذا الإطار يجعل الحزب يستوعب البعد الجماهيري، إضافة لاستثماره لحالة الضعف الحزبي الجماهيري للأحزاب الفاعلة على الساحة العربية في الداخل الفلسطيني.[2]

وفي انتخابات الكنيست عام 1977م حصلت الجبهة على 51% من إجمالي أصوات العرب، فكان فوزها فوزا ساحقا، وفي عام 1981م حصلت الجبهة على37% من الأصوات العربية، أي أنها بدأت في مرحلة العد التنازلي، حيث تميزت الجبهة في هذه المرحلة بالتراجع، لظهور الحركة التقدمية على المسرح السياسي، التي خاضت انتخابات الكنيست، حيث أقحمت نفسها كبديل للحزب الشيوعي،

[1] مركز الدراسات: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص 91، بتصرف.

[2] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل تحدي الهيمنة الاشكنازية، ص52– 55، بتصرف.

فحصلت في انتخابات عام 1984م على32%من أصوات الناخبين العرب، استمر تراجع الجبهة حيث كان أكبر تراجع في انتخابات1992م فقد حصلت على 23%، واحد"[1].

وفي انتخابات 1999م للكنيست تم انتخاب عددا من قياديي الحزب الشيوعي وهم محمد بركة، والثاني عصام مخول والثالث تمار غوجانسكي.[2]

المطلب الثاني: حركة أبناء البلد:

من نتائج حرب 1967م حدوث التواصل بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وبين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، "الضفة الغربية وقطاع غزة"، فأدى هذا التواصل إلى صحوة وطنية فلسطينية في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل، فقد شكل هذا التواصل ظروفا خصبة لإقامة حركة ماركسية قومية فلسطينية على يدي نشطاء في قرية أم الفحم، التفّ هؤلاء النشطاء حول الشاب محمد كيوان وقرروا إقامة حركة محلية جديدة أسموها "أبناء البلد"، وفي الانتخابات المحلية التي جرت عام 1973م فازت القائمة بمقعد واحد من 15 مقعدا، وعلى إثر هذا النجاح أقامت الحركة لها فروعا في قرى ومدن عربية،

وفي انتخابات السلطات المحلية عام 1978م زادت قوتها إلى مقعدين في بلدية أم الفحم، وبلدات أخرى. وفي انتخابات السلطات المحلية عام 1983م زاد تمثيلها في السلطات المحلية ليصل إلى تسعة مقاعد، ولكن في انتخابات عام 1989م منيت الحركة بهزيمة فتراجع تمثيلها في السلطات المحلية إلى 3 مقاعد. وفي انتخابات عام 1993م استعادت الحركة جزء من مقاعدها في السلطات المحلية حيث فازت ب 8 مقاعد.[3]

---

[1] مركز الدراسات: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص 94-99، بتصرف.

[2] المصدر السابق ذاته، ص 99، بتصرف.
محمد بركة: عضو الكنيست ورئيس كتلة الجبهة البرلمانية النائب محمد بركة.
عصام مخول: عضو الكنيست عن كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وشغل منصب رئيس الطلبة العرب.
تمار جابونسكي: البرلمانية اليهودية في كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في الكنيست.

[3] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل تحدي الهيمنة الاشكنازية، ص65-67، بتصرف.

وفي انتخابات الكنيست الرابعةَ عشرةَ عام 1996م، تحالف أبناء البلد مع جهات قومية، لإقامة حزب جديد باسم "التجمع الوطني الديمقراطي. وكان الحزب من الرافضين للخدمة المدنية، وقد شارك في المؤتمر المناهض للخدمة الوطنية والعسكرية الذي أقيم في مدينة سخنين في 6\6\ 2014م[1]، والذي نظمته لجنة مناهضة الخدمة المدنية والعسكرية برئاسة النائب السابق محمد كنعان ورئيس الحزب القومي العربي، وذلك تحت سقف لجنة المتابعة للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني.[2]

المطلب الثالث: التجمع الوطني الديمقراطي:

"تأسس التجمع الوطني الديمقراطي عام1994– 1995م موحدا العديد من الحركات السياسة، والأكاديمية التي نشطت في الماضي في المدن والبلدات العربية، مثل "أبناء البلد" وحركة "ميثاق ومساواة " التي أسسها، د. عزمي بشارة، إضافة إلى أعضاء سابقين في الحركة التقدمية، وعدد من التنظيمات المحلية " كالحزب الاشتراكي" الذي تأسس في المغار، وحركة "أنصار" في أم الفحم، وحركة "النهضة" في الطيبة، وحركة "أبناء الطيرة" وقوى محلية وشخصيات مستقلة، وقد ترأسه عزمي بشارة.[3]

وخاض انتخابات الكنيست عام 1996م مع الجبهة الديمقراطية للسلام وحازا على ثلاثة مقاعد وحصل التجمع الوطني الديمقراطي على مقعد واحد، وفي انتخابات 1999م تحالف مع الحركة العربية للتغيير (أحمد طيبي) وحصل على مقعدين، وفي انتخابات 2003م حيث خاضها منفردا فحصل على ثلاثة مقاعد، وفي عام 2007 م ترأس الحزب واصل طه بعد استقالة عزمي بشارة، وتركه البلاد تجنبا لمحاكمته من قبل المؤسسة الإسرائيلية.[4]

---

[1] الباحث: شارك بنفسه في هذا المؤتمر، ووقع على وثيقة ضد الخدمة المدنية والعسكرية مع الموقعين من القياديين في الوسط العربي، رجال دين من مختلف الطوائف، أعضاء كنيست، رؤساء أحزاب وممثلين عنهم، قضاة متقاعدين، ووجهاء في الوسط العربي، مدينة سخنين، 6\6\2014م.

[2] وقد شاركت في هذا المؤتمر كل القوى السياسية الوطنية والإسلامية، وأعضاء الكنيست العرب، وجمعيات مدنية، ورجال الدين للطوائف الإسلامية والمسيحية والدرزية، وقد مزق شاب درزي بعد إلقاء كلمته طلب استدعائه للخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي على مرأى من الحضور.

[3] صندوق ابراهيم، كتاب المجتمع العربي المحرر، غرة رمسيس، الأحزاب العربية، 2013م، بدون ص، بتصرف.

[4] صندوق ابراهيم، كتاب المجتمع العربي المحرر، غرة رمسيس، الأحزاب العربية، 2013م، بدون ص، بتصرف.

المطلب الرابع: الحزب القومي العربي:

أقيم الحزب القومي العربي عام 2001م بعد أن انفصل عضو الكنيست محمد كنعان عن الحزب الديمقراطي العربي، ويسعى هذا الحزب لنشر الفكر القومي العربي الذي يدعو إلى الوحدة العربية على نهج الفكر القومي الوحدوي الناصري، أما في داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، ويحمل لواء النضال السياسي تجاه سياسة المؤسسة الإسرائيلية، وله قاعدة شعبية متعددة الشرائح دأب على استقطابها، تحالف مع الحركة الإسلامية والحزب العربي الديمقراطي في انتخابات 2003م، وحظي بمقعدين دون أن يدخل محمد كنعان الكنيست، ومن برامج الحزب، تعزيز التواصل الحضاري والسياسي والثقافي العربي مع العالم العربي، ويرفض أي شكل من أشكال الشراكة الحزبية العربية اليهودية ويربط بين اعترافه بالدولة وإعطاء الأقلية العربية حكما ذاتيا.[1]

ويرأس محمد كنعان رئاسة اللجنة المناهضة للخدمة المدنية المنبثقة عن لجنة المتابعة.

المطلب الخامس: الحركة العربية للتغيير:

أقيم الحزب عام 1996م على يدي د. أحمد طيبي[2] وعدد من المثقفين من عرب الداخل بعد استقالته من منصب مستشار الرئيس السابق ياسر عرفات من أجل خوض انتخابات الكنيست، وفي انتخابات 1999م تحالف حزبه مع التجمع الديمقراطي ففاز بمقعدين. وقد انتهت شراكته الانتخابية مع التجمع الديمقراطي مع إعلان الفوز بمقعدين. وقد خاض الانتخابات المحلية وفاز في ثلاثة سلطات محلية، فحاز على 3 مقاعد عضوية.[3]

ويرى الباحث أن الطيبي يعد من النواب العرب النشطاء البارزين في العمل البرلماني، وخاصة في تقديم مقترحات قوانين تخدم الجمهور في الدولة العبرية بشكل عام.

---

[1] مركز الدراسات: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص119، بتصرف.

[2] احمد طيبي: هو طبيب سابق من مدينة الطيبة وعضو البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" ورئيس الحركة العربية

[3] مركز الدراسات: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص 118-119، بتصرف.

المطلب السادس: الحزب الديمقراطي العربي:

على خلفية أحداث الانتفاضة الأولى عام 1988م، وفي مهرجان احتجاجي نظمه فلسطينيو الداخل على الممارسات القمعية للحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أعلن النائب عبدالوهاب دراوشة العمالي انفصاله عن حزب العمل، ومن خلال مشاوراته واتصالاته مع أكاديميين وشخصيات لها حضورها الاجتماعي، تم الاعلان من تأسيس "الحزب العربي الديمقراطي" من خلال المؤتمر بمشاركة المئات من الشخصيات البارزة في الوسط العربي في إسرائيل، بالإضافة إلى رؤساء السلطات، وخاض الحزب انتخابات الكنيست عام 1988م، وقد فاز الحزب العربي بمقعد واحد، ودخل عبد الوهاب بحزبه الكنيست. وفي الانتخابات للسلطات المحلية فاز الحزب برئاسة مجلس محلي و6 أعضاء، وفي انتخابات عام 1993م حقق الحزب فوزا بارزا ففاز 6 رؤساء مجالس محلية و47 عضوا في المجالس المحلية، وفي انتخابات الكنيست الثالثة عشر حصل الحزب العربي الديمقراطي على مقعدين، وقد اتُهم رئيسه بمهادنة الأحزاب الصهيونية، بغية تحقيق مكاسب حزبية من قبل المؤسسة الرسمية، من خلال الدخول في إئتلاف حكومي من أجل تحقيق مكاسب للداخل الفلسطيني.[1]

وقد حاول الحزب العربي تشكيل" القائمة العربية الموحدة" من الأحزاب العربية، ولما فشل في؛ ذلك، أبقى على القائمة العربية الموحدة: المشكلة من الحزب العربي الديموقراطي و"الشق الجنوبي للحركة الإسلامية"، وفي انتخابات عام 2006م انضمت القائمة العربية للتغيير للقائمة العربية الموحدة.[2]

ويعتبر هذا الحزب من المعارضين للخدمة المدنية، وشارك في نشاطات لجنة المتابعة المناهضة للخدمة المدنية.

[1] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل تحدي الهيمنة الاشكنازية، ص69- ،70 بتصرف.

[2] الشق الجنوبي للحركة الإسلامية: هم جزء من الحركة الإسلامية التي آثرت المشاركة في العملية السياسية الإسرائيلية، ودخول الكنيست، علها من خلالها تخدم فلسطينيي الداخل، وقد تحالف مع الحزب العربي الديموقراطي في انتخابات الكنيست عام1996م.

المطلب السابع: الحركة الإسلامية:

المأخذ الأول: التطور التاريخي للحركة الإسلامية بعد سنة 1967م:

انطلقت الصحوة الإسلامية في بداية السبعينات فكونت منعطفا إيجابيا لبداية حقبة التغيير في مفاهيم وقناعات المجتمعات العربية والإسلامية التي أريد لها أن تنسى هويتها الإسلامية، وخاصة بعد الهزيمة المنكرة التي منيت بها الأنظمة والتيارات القومية أمام الجيش الإسرائيلي في حرب 1967م في أيامها الستة، وكان من آثار حرب 1967م أن حدث التواصل بين الأقلية العربية الفلسطينية في داخل إسرائيل، مع إخوانهم الفلسطينيين عبر الخط الأخضر في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال تشكيل لجان الزكاة، والدراسة في المعاهد والكليات والجامعات الفلسطينية، وقامت بأعمال تطوعية في المدن والقرى في الداخل الفلسطيني، محدثة نقلة نوعية، وذلك بتطبيقها لروح الإسلام العملي على أرض الواقع، فانجذب إليها الناس، وقد تجسد ذلك باصطفاف جماهير الناخبين حولها في تجربتها الانتخابية الأولى.[1]

المأخذ الثاني: التجربة الانتخابية للحركة الإسلامية:

في أواخر الثمانينات بعد أن خاضت الحركة الإسلامية غمار انتخابات السلطات المحلية عام 1989م، وفازت بالمجالس المحلية في كفر برا، وكفر قاسم وأم الفحم، وفازت عام 1993م بمجالس بلدات جلجولية، وراهط، وكفر قرع، وعلى أثر ذلك، قرر جزء من الحركة الإسلامية خوض المعترك السياسي لانتخابات الكنيست، وحصل على إثره الانشقاق، وهذا الذي آثر خوض انتخابات الكنيست دُعيَ الجناح الجنوبي فيما بعد. أما الجناح الشمالي للحركة الإسلامية، فقد قرر الاستمرار في ركب الدعوة، وفقا لفهمه العقدي،[2] وآثر العمل الجماهيري المجتمعي على دخول الكنيست، وكانت هنالك مبادرات عديدة للمصالحة إلا أنها لم تؤتِ ثمارها حتى الآن، واستمر الجناح الشمالي للحركة الإسلامية في حمل هم الدعوة وقضايا المجتمع في الداخل الفلسطيني.

المأخذ الثالث: الجناح الشمالي للحركة الإسلامية: بين أعوام 1996م – 2003م.

وحمل الجناح الشمالي هموم المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج، وعلى رأسها المسجد الأقصى والأخطار المحدقة به، فكان مهرجان الأقصى في خطر عام 1996م، معبرا عن ذلك، واستمر السير

[1] مركز الدراسات: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص 108 - 109، بتصرف.
[2] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل تحدي الهيمنة الاشكنازية، ص78، بتصرف.

قدما في تصحيح المسار في شقّي العمل الدعوي والمؤسساتي، الأمر الذي عمل على تثبيت الحركة الإسلامية في المجتمع المسلم في البلاد، مما هيأ الأرضية لإعادة بناء العمل الدعوي في القرى وفي المدن، وقد أكدت المقاطعة الكبيرة للانتخابات في ذلك العام 2001م، على مدى قناعة أغلب أبناء الحركة الإسلامية في الداخل بصحة ما أقدمت عليه الحركة الإسلامية من عدم جدوى الانتخابات، مع التعنت الإسرائيلي في سلوكه تجاه المجتمع الفلسطيني في الداخل، وعدم التسليم بالحقوق المشروعة لفلسطينيي الداخل،[1] وإن خوض انتخابات الكنيست هو تبييض لوجه إسرائيل الإثني في المحافل الدولية.

المأخذ الرابع: تطور الحركة الإسلامية وأسباب نجاحها:

ثمة أسباب لنجاح الحركة الإسلامية منها:

ا- تعميق العمل الدعوي.

ب- البناء المؤسساتي الذي يهتم بالقضايا الاجتماعية، والقضايا السياسية والتعليمية في الدخل الفلسطيني.

إن ما تميزت به الحركة الإسلامية هي أنها لم تُغفل هموم الجماهير العربية بل عايشتها وتفاعلت معها على جميع الأصعدة والمستويات، فقدمت أطروحات اتسمت بالواقعية والعملية، وانزالها على أرض الواقع

متمثلة عدة مسارات، وأهم هذه المسارات:

- **مسار التبليغ والتعريف بالدعوة:**

يعد هذا المسار هو الأساس في التواصل الجماهيري من خلال خطبة الجمعة، والعرس الإسلامي، وتم تطوره إلى مشاريع أسابيع الدعوة، وإحياء الدين، وإحياء صلاة الفجر، والليالي الدعوية، وخلي عينك على بيتك، بصحيفة صوت الحق والحرية، وموقع فلسطينيي 48 تم تغطية

هذه المشاريع الدعوية.[2]

[1] مركز الدراسات: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص 143 - 144، بتصرف.
- الجناح الشمالي للحركة الإسلامية: هو الشق الذي يترأسه الشيخ رائد صلاح، الذي رفض الزج بالحركة الإسلامية ودعوتها في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، وآثر العمل الدعوي والمؤسساتي، والحفاظ على المسجد الأقصى المبارك، المصدر نفسه.
[2] مركز الدراسات: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص 146-146، بتصرف.

- **مسار العمل المجتمعي:**

تتميز الحركة الإسلامية بالحفاظ على سلامة النسيج الاجتماعي للعرب والمسلمين فلسطينيي البلاد، كالميثاق الاجتماعي، وميثاق الشرف لنبذ العنف، والطائفية، وبث روح التسامح في المجتمع، وعمدت على إقامة لجان الإصلاح لمحاربة بؤر الفساد في المجتمع.

وأنشأت لجان الزكاة المحلية والقطرية، لمحاربة الفاقة والعوز في الداخل الفلسطيني، وحرصت الحركة الإسلامية على الاهتمام بالمجال التعليمي، فأنشأت الروضات والمدارس المتميزة بمستواها التعليمي والتربوي، كما أنشأت العيادات الطبية، والمراكز الصحية "كمشفى الرحمة" خدمة للمجتمع، على خطى مشروع المجتمع العصامي في الداخل الفلسطيني، وبذلك فإن الحركة الإسلامية تميزت عن غيرها من الحركات والأحزاب بالخدمة الاجتماعية المتميزة والفاعلة على مستوى المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني.[1]

- **مسار العمل الاقتصادي:**

ابتدأ هذا المسار بتشجيع الشباب على المشاريع الصغيرة، والحث على العمل بإنشاء مشاريع ومؤسسات اقتصادية تحد من البطالة، من خلال مشروع المجتمع العصامي، الذي يدفع المجتمع للوصول الى الاكتفاء الذاتي.[2]

- **مسار العمل السياسي ببعده الإعلامي:** تميزت الحركة الإسلامية بالتواصل مع الهيئات والأحزاب السياسية للحفاظ على مكاسب الجماهير العربية عبر نضالها الطويل، والوقوف في وجه الهجمة على حقوق وثوابت أهلنا في الداخل الفلسطيني، والعمل على دفع لجنة المتابعة في تتبع قضايا الداخل الفلسطيني وخارجه، والتفاعل مع كل المستجدات على الساحة العربية والإسلامية كعمق أستراتيجي، والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية لأبناء الداخل الفلسطيني من الذوبان، وما تتعرض له من هجمة من خلال حملات التجهيل، وبالذات الترويج لمشروع قانون الخدمة المدنية، والوقوف في وجه (الترانسفير)، أي التهجير الجديد للأهل في النقب من خلال مخطط برافر العنصري، الذي يهدف إلى مصادرة أكثر من 800 ألف دنم، ومحو نحو 35 قرية عن الوجود هناك.[3] وبنت الدولة اليهودية علاقتها

مركز الدراسات: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص 144-145.بتصرف

[2] المصدر ذاته، ص145.

[3] مركز الدراسات: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص144، بتصرف

بالمواطنين العرب في الداخل، وفق الفكر الصهيوني باعتبارهم يشكلون خطرا عليها، حتى بعد 66 سنة من قيامها!.

ويرى الباحث: أن المؤسسة الإسرائيلية لازالت تعيش عقدة نفي الآخر؛ وذلك من المنطلقات الإثنية للعقيدة الصهيونية الإحلالية، فتبني سياستها على نفي الآخر والاستيلاء على حيزه، فتمنع عنه العيش في حياة كريمة، وتفرض عليه الحقوق المنقوصة، بل لا تعترف بانتمائه للشعب الفلسطيني، فتسمي فلسطينيي الداخل "بعرب إسرائيل" ومن خلال قانون الخدمة المدنية، تسعي لتغيير انتمائه وتشويه هويته الفلسطينية، وعدم اعترافها بامتداده الوطني. وبناء عليه اتبعت الحركة الإسلامية موقفا رافضا لهذه الخدمة التي تستهدف تمزيق المجتمع الفلسطيني في الداخل، وسحق انتمائه الإسلامي وتشويه هويته الوطنية، وتقطيع أوصاله عن الامتداد القومي العربي؛ لذلك كانت من السباقين إلى مناهضة الخدمة المدنية، فبادرت إلى عقد ندوات لفضح هذا المشروع، وكشف مخاطره، من خلال النشرات، والمؤتمرات، وإصدار الكتب، والندوات. ولا تزال المؤسسة الإسرائيلية تتبع مختلف أنواع الأساليب ضد قيادات الجماهير العربية، بهدف كسر رؤوس الوعي المجتمعي في الداخل الفلسطيني، وتشن حملات التحريض والتهديد والملاحقات، والمحاكمات ضد قيادات الداخل الفلسطيني، كالتي تتعرض لها قيادات الحركات، وحتى أعضاء كنيست في هذا العام بالذات، فهذه الممارسات العنصرية، تثبت المرة تلو المرة على أنها دولة بعيدة كل البعد عما تدعيه وتظهره من ديمقراطية بين دول العالم الديمقراطي.

أنظر في الهامش[1] إلى آراء الباحثين الإسرائيليين في العلاقات بين الحركة الإسلامية والدولة اليهود.

وعندما يدقق الناظر في برامج الأحزاب العربية والحركات الإسلامية والوطنية، وأطروحاتها فيما يتعلق بالخدمة الوطنية المدنية وأدائها، فيجد أن هذه الأحزاب والحركات تُجمع على رفض الخدمة المدنية على النحو التالي:

ا- إن لجنة المتابعة الممثلة للوسط العربي، والمكونة من كل الحركات والأحزاب، ولجنة رؤساء المجلس العربية، ومنظمات المجتمع المدني أجمعت قاطبة من خلال لجنة المتابعة برئاسة محمد زيدان على

[1] "وتقول الطبيبة سارة أوساتسكي لازر - باحثة إسرائيلية تتخصص بشؤون العرب في إسرائيل بشأن الحركة الإسلامية: إن قيادة الحركة الإسلامية ستحاول مواصلة العمل في إطار القانون حتى بعد إخراجها عن إطاره؛ لأنها لا ترغب في التنازل عن مراكز القوة التي راكمتها خلال السنين، وستواصل المشاركة في اللعبة تحت أسماء وأقنعة أخرى.وحسب رأي أوساتسكي لازر- الخطر هو تلاشي الخط الأخضر بصورة متزايدة، والمقصود هو أن إخراج الحركة عن القانون سيزيل العائق الرئيسي الذي يفصل بين أغلبية مؤيدي الحركة والذراع العسكرية لحماس تماما مثلما يحدث مع المستوطنين؛ لأن الحركة قد عملت حتى الآن سرًا وعلنيا وفقا للقانون الإسرائيلي، وإخراجها عن هذا الإطار سيغير من طابعها، كما أن هذه الخطوة ستدفع قسمًا ملموسًا من الحركة للعمل "الإرهابي" الحقيقي من وجهة النظر الإسرائيلية وقال الباحث الإسرائيلي الدكتور إسحاق ريتر: إن دولة إسرائيل تقف اليوم أمام معضلة واجهتها أنظمة عربية في السابق تتعلق بالتعامل مع الحركة الإسلامية؛ إذ إن إخراج الحركة الإسلامية عن القانون هو بمثابة السير في الطريق الأسهل الذي ستكون إحدى نتائجه توجه قسم من أفراد الحركة إلى العمل الإرهابي كما حدث مع تجربة الدول العربية؛ وهو ما يُدخل إسرائيل في دوامة أخرى وجحيم لا يطاق، وهي حاليا لم تتخلص بعدُ من "كابوس الانتفاضة المزعج"، ولا تريد فتح أبواب أخرى عليها"

رفض الخدمة المدنية جملة وتفصيلا، وقال: "فهذه الخدمة تهدف إلى تجيير طاقات المجتمع العربي في الداخل، وهي إحدى الوسائل الخبيثة للمؤسسة الإسرائيلية لاختراق المجتمع العربي في الداخل وخاصة قطاع الشباب، من خلال برامج إغرائية لإسقاطهم بهذا الفخ... ومن أهداف المؤسسة الإسرائيلية العمل على تفكيك المجتمع العربي في الداخل، وتفتيت نسيجه الاجتماعي لذلك ارتأت لجنة المتابعة اقامت لجنة مناهضة تعمل تحت سقفها، وقد ترأسها أيمن عودة، ثم محمد حسن كنعان، وقد وضع لها برامج تهدف إلى تحذير الشباب من مخاطر الوقوع في فخ الخدمة المدنية، وقد عمل محمد كنعان على إقامة مؤتمر مناهضة الخدمة المدنية والعسكرية في مدينة سخنين الذي تكلل بالنجاح"[1].

ب- وللمرة الثانية في يوم الجمعة عصرا في مدينة سخنين في 6\6\2014م، نظمت لجنة المتابعة للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني مؤتمرا وطنيا حاشدا رفضا للخدمة المدنية والعسكرية، ردا على محاولات المؤسسة الإسرائيلية فرضها على أبناء الداخل الفلسطيني، وخاصة فرض الخدمة العسكرية على أبناء الطائفة المسيحية، محدثة شرخا في داخل المجتمع الفلسطيني. وقد ضم هذا المؤتمر أعضاء كنيست عرب وممثلين عن كل الأحزاب والحركات السياسية والمجتمع المدني في الداخل الفلسطيني، بالإضافة إلى رجال الدين من الطوائف الإسلامية والمسيحية والدرزية، وقد عبر المتكلمون من كل الشرائح عن رفضهم وسخطهم تجاه المؤسسة الإسرائيلية في محاولاتها فرض واقع جديد على عرب الداخل من خلال فرض الخدمة المدنية والعسكرية بقوة القانون، وفي نهاية هذا المهرجان تم التوقيع على وثيقة رفض للخدمة المدنية والعسكرية، وقد كان الباحث ممن شارك في هذا المؤتمر الذي يعتبره حدثا تاريخيا أجمعت عليه كل أطياف المجتمع العربي في الداخل. وقد عقدت لجنة المتابعة مؤتمرها الأول لمناهضة التجنيد والخدمة المدنية في مدينة الناصرة في 2013/6/7 بمشاركة قادة الحركة الإسلامية والتيارات الحزبية بمختلف توجهاتها حيث عبروا عن رفضهم القاطع للتجنيد والخدمة المدنية.[2]

ت-وقد أجرى مركز مدى الكرمل التابع لأبناء البلد، استطلاعات حول الخدمة المدنية' وقد أظهرت أن الغالبية المطلقة في المجتمع العربي في الداخل ترفض الخدمة المدنية.[3]

ويرى الباحث أن الحركة الإسلامية، من خلال مركز الدراسات التابع لها، الذي يقوم بدور رائدٍ، فقد أصدر كتابين حول مشروع الخدمة المدنية مبينا خطورة هذه الخدمة على المجتمع الفلسطيني في الداخل

[1] مقابلة للباحث مع رئيس لجنة المتابعة السيد محمد زيدان يوم الأربعاء في بيته بتاريخ 2014/11/5م

[2] صحيفة صوت الحق والحرية، 2013/6/14م، بتصرف.

[3] يُظر استطلاع مدى الكرمل في هذا الفصل ص (130). ملحق رقم 4، جدول رقم 6.

الإصدار الأول كان عام 2006م، قبل تعيين مديرية الخدمة المدنية بعام، والإصدار الثاني صدر عام 2013م، قبل صدور قانون الخدمة الوطنية المدنية بعام تقريبا، وقد عقد مركز الدراسات الندوات، والمحاضرات في مختلف البلدات العربية، وما تم نشره عبر صفحات الإنترنيت، حول خطورة تطبيق هذا المشروع الذي بدأوا به، وما نشره في موقعه عبر الأنترنت.

المبحث الرابع: قانون الخدمة المدنية، وفية ثلاثة مطالب بعد التوطئة:

التوطئة:

لقد فشل الفكر الصهيوني المتمثل بالمؤسسة الإسرائيلية من سلخ فلسطينيي الداخل عن امتدادهم الوطني للشعب الفلسطيني، وعن امتدادهم القومي لأمتهم العربية والإسلامية، من خلال الانقطاع التام عن الذي فرض عليهم إبان الحكم العسكري طوال ثمانية عشر عاما، من خلال الترهيب، والملاحقات المخابراتية، وبالرغم مما يلاقيه عرب الداخل من التضييق والتمييز العنصري، والحصار الاقتصادي، ومصادرة الأراضي التي كانت تمثل شريان الحياة، خدمة من الدولة اليهودية لصالح العرق اليهودي، بقي التكاثر السكاني لدى الأسرة الفلسطينية، يحرج ويغيظ عناصر الفكر الصهيوني، الذي ما فتئ يجري الاستطلاعات المتلاحقة منذرا مما أسماه خطر التكاثر السكاني في المجتمع العربي في إسرائيل؛ حفاظا على يهودية الدولة، ولم يتم تجنيد عرب الداخل للجيش الإسرائيلي سابقا؛ وذلك لأسباب أمنية، فكان لابد من إيجاد نموذج بديل للخدمة العسكرية، فكان طرح الخدمة المدنية كمشروع بديل على حد زعمهم مع فتح الأبواب للخدمة العسكرية، ولأهمية وخطورة هذا المشروع، فلابد من ذكر التطور التاريخي لقانون الخدمة المدنية أولا.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقانون الخدمة المدنية في إسرائيل بعد تعريف الخدمة المدنية:

أما تعريف الخدمة المدنية: فهي عمل يلتزم بها كل مواطن للدولة وللمجتمع الإسرائيلي بلا أجر لمدة عام لكل كامل ممن بلغ سن التجنيد ولم يستدعى للخدمة العسكرية، أو أعفي منها، على أن يحصل بعد تأديتها على مساعدات كمثل الجندي المسرح من الجيش.

"طُرحت فكرة الخدمة المدنية في إسرائيل عام 1953م، لإيجاد مخرج لإشكالية تجنيد النساء اليهوديات المتدينات للجيش، وعلى إثر ذلك تم سن قانون الخدمة الوطنية، الذي يلزم النساء اليهوديات المتدينات بأداء خدمة مدنية لمدة 24 شهرا بدلا من أداء الخدمة العسكرية"[1].

وفي أكتوبر عام 1948م طرحت وزارة الأقليات قضية تجنيد العرب في الجيش، حيث أوصى مدير فرع الوزارة في حيفا "موشية ياتح" بتجنيد الشباب العرب من أجل تعزيز ارتباطهم وولاءهم للدولة، مع إبعادهم عن جبهات القتال. وفي تموز عام 1954م أعلن وزير الدفاع فرض التجنيد على الشباب العرب وفقا لقانون الخدمة العسكرية، ولكن تم تعديل القانون ليقتصر فقط على أبناء الطائفة الدرزية، ليستثني الشباب العرب لدواعي أمنية، وقد اعتبرت المؤسسة الإسرائيلية، المجتمع العربي مجتمعا معاديا للدولة، وذلك على خلفية الصراع العربي الإسرائيلي، ليظل موضوع الخدمة المدنية مغيبا للدواعي الأمنية.

وفي عام 1977م ومع فوز اليمين بالحكم، طفت قضية الخدمة الوطنية على السطح، فقد أوصى مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية " موشية شارون" الذي طالب بفرض الخدمة المدنية على الشبان العرب من ذوي الأعمار ما بين 18-35 عاما، وجعلها شرطا للقبول في الجامعات، والوظائف الحكومية.[2]

وقدَّم" شموئيل طوليدانو": ومستشارون وباحثون أوراقا كثيرة تناقش موضوع الخدمة الوطنية، ولكنّ الدولة لم تتخذ أي قرار بهذا الشأن. وفي سنوات التسعينات أخذت الخدمة الوطنية حيزا كبيرا في النقاش

[1] طه، مجدي: الخدمة المدنية والتجنيد، مركز الدراسات المعاصرة، الرسالة للنشر والإعلام، أم الفحم، 2013م ص16، بتصرف.

[2] أبو جابر، وأخرون: الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل، ص 11-12، بتصرف.

السياسي الإسرائيلي حول كيفية دمج العرب سياسيا واجتماعيا، وذلك بعد اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل، حيث الظروف مواتية لحالة الأسرلة.

ولم يتخلف أعضاء كنيست عن إدلاء مقترحاتهم لقانون الخدمة الوطنية، ومنهم: "رفئيل إتان الذي قدم اقتراح قانون عام 1985م، وأمنون روبشطاين الذي قدَّم اقتراح قانون عام 1996م، ويوسي كاتس قدَّم اقتراح قانون عام2002م"[1]، وشُكلت لذلك لجان، منها:

وفي 29 حزيران عام 1998م قررت الحكومة صياغة مشروع لإجبار الشباب العرب أبناء جيل 18 على أداء الخدمة المدنية. وكلف بمتابعة المشروع وزير شؤون الوسط العربي "موشية كتساب عام 1998م.[2]

"**لجنة طل** "وهي لجنة القاضي "تسفي طل" التي عُينت في 22 أغسطس عام 1999م من قبل وزير الدفاع ورئيس الحكومة اهود براك، بهدف محاولة الوصول إلى تسوية مع الطلاب اليهود المتدينين، وقد قدمت توصياتها في 23 أغسطس عام 2000م باقتراح قانون الخدمة، وقد تم (تأجيل الخدمة للطلاب المتدينين) القانون قُبل، ومدته 5 سنوات من يوم الإعلان عنه من 1 يناير عام 2003م. وفي عام 1999م "بعد فوز باراك في الانتخابات، تم تكليف مجلس الأمن القومي بإجراء بحث شامل حول موضوع الخدمة المدنية وقام بتركيز المشروع د. رؤوبين غال من معهد الكرمل للدراسات في" زخرون يعقوب"[3]. ودخلت الخدمة المدنية الحيز العملي حينما أكد عليها شارون بعد فوزه بانتخابات عام 2001م في خطاباته على حق الشعب اليهودي في البلاد، وعلى يهودية الدولة، وعلى الخدمة المدنية كسبيل لعلاج خطر التفوق السكاني للعرب الفلسطينيين في الداخل،

وجاءت توصيات **لجنة "لبيد عام 2000م"**:
وهي توصيات اللجنة الوزارية التي يترأسها موطي لبيد لفحص توصيات لجنة "أور" "لبيد"،
وقد انقسم تقريرها إلى قسمين:
القسم الأول: عالج فيه وضع الجماهير العربية، وفي البند الثاني تحت اسم "دمج أبناء الوسط العربي وبناته في إطار خدمة وطنية مدنية" اقترحت اللجنة ثلاث توصيات بهذا الخصوص، ويتضح من خلالها عملية الربط الواضحة والمباشرة بين الخدمة الوطنية والخدمة العسكرية، والربط بين الحقوق وأداء الخدمة. وجاء في التوصيات البنود التالية:

---

[1] أبو جابر، إبراهيم وأخرون: الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل، 2006م. ص12– 13.بتصرف.
[2] صحيفة هآرتس،16\11\1998م.
[3] أبو جابر، إبراهيم وأخرون: الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل، 2006م. ص 13.بتصرف.

"1. تقوم الحكومة بتطوير فكرة خدمة وطنية مدنية رسمية، يؤديها مواطنو إسرائيل الذين لا يقومون بأداء الخدمة العسكرية، وتتم هذه الخدمة في المرحلة الأولى بالتطوع في إطار مجتمعهم"[1].

"2.و تشجع الحكومة إمكانية توسيع دائرة التطوع في صفوف أبناء الوسط العربي **للجيش ولشرطة إسرائيل**، ولأطر أخرى... .

3. يكلف وزير الرفاه ببلورة خطة الدمج بالتعاون مع الوزراء: الأمن، والمالية والقضاء؛ وذلك بهدف تطوير الدمج بين هذا المشروع، وبين المشاريع القائمة للشباب والفتيات، ومنها تسريع التعديلات القانونية المطلوبة.

4.سيأتي لاحقا أن لجنة الجنرال عبري، وهي لجنة أمنية، قد تبنت كل ما جاء في لجنة لبيد"[2].

وفي" 14 أكتوبر من نفس العام، عبر شارون في جلسة كتلة الليكود عن موقفه الشخصي الذي يؤيد أن يخدم المواطنون العرب في الجيش الإسرائيلي، إجبارياً مقابل ما يحصلون عليه من حقوق.

وفي "كانون الأول 2003م (خلال مؤتمر هرتسليا)، تم الإعلان عن تكليف شارون بعض الجهات المختصة بشؤون الأمن القومي الإسرائيلي ببناء خطة عملية لإمكانية شمل الفلسطينيين في الداخل في الخدمة الوطنية.

وفي نفس مؤتمر هرتسليا في كانون الأول 2003م في خطاب شارون الذي يمكن تسميته خطاب "يهودية الدولة وأهم خطاب سياسي لشارون، قال:

مهمتنا جميعاً هي تصميم شكل إسرائيل اليهودية الديموقراطية، دولة يسود فيها توزيع العبء ونيل الحقوق بواسطة أداء خدمة وطنية بشكل أو بآخر.

وفي نفس كانون الأول 2003م، عاد وأكد على مطلب الخدمة الوطنية خلال لقائه في الناصرة برؤساء السلطات المحلية العربية"[3].ويرى الباحث في خطاب يهودية الدولة والخدمة المدنية، الذي يمكن أن نضع له اسما: خطاب معادلة الربط، لأن رئيس الوزراء شارون، هو أول رئيس وزراء حكومة إسرائيلي يضع معادلة الربط بين مصطلح "يهودية الدولة" والخدمة الوطنية، في مؤتمر هرتسيليا الذي نظمته جهات أمنية وسياسية وأكاديمية بعد انتفاضة الأقصى، لبحث قضية واحدة " الطابع اليهودي للدولة وحل مشكلة التفوق السكاني" وقد حسم شارون حل هذه المشكلة ليتم بالولاء وليس "بالترانسفير"[4] الذي لم يعد ممكنا على حد قوله، وحسم قضية ولاء العرب للدولة من خلال أدائهم للخدمة الوطنية، وهذا الذي سيكفل حل مشكلة التفوق السكاني، التي باتت مقلقة على حد زعمه.

---

[1] تقرير اللجنة الوزارية لفحص توصيات لجنة "أور"، حزيران 2004م، ص22– 13، أقر الحكومة التوصيات بقرار رقم:2015.

[2] المصدر السابق ذاته، ص26.

[3] أبو جابر، إبراهيم، وآخرون: الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل، ص 24.

[4] أبو جابر، إبراهيم، وآخرون: الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل، ص25.

فالهدف الرئيسي من الخدمة المدنية وفق تصريحات شارون هو ولاء فلسطينيي الداخل للدولة اليهودية، وليس لوطنهم وهويتهم الفلسطينية، ويترتب على ذلك ترك ولائهم لوطنهم فلسطين بحسب مفهوم شارون لمشروع الخدمة المدنية.

وهذا موشيه أرينس وزير الدفاع السابق الذي كان أكثر تشددا في عنصريّته من شارون تجاه العرب في معارضته للخدمة الوطنية، يقول بكل وضوح: "أنا ضد خدمة وطنية للعرب، أنا مع خدمة عسكرية للجميع كالتي يقوم بها الدروز والتي أثبتت أن غير اليهود أيضا يستطيعون الاندماج كمواطنين مخلصين كاملي الواجبات والحقوق،...الخدمة العسكرية هي الواجب المدني الأهم" [1].

ويرى الباحث: أن ما يدعيه موشية أرينس أن دمج الدروز كان ميزة اجتماعية، وقد انخفض معدل الولادة عندهم بعد أن كان المعدل كما هو عند المسلمين، واليوم فإن الولادة عند الدروز تقترب إلى معدل الولادة عند السكان اليهود، لذلك يطالب بفرض تلك التجربة على العرب في إسرائيل، والتي سوف تؤدي إلى تغيير نمط حياة المسلمين، ولن تشكل الخدمة في الجيش خطرا على الدولة؛ لذلك على العرب المسلمين تقديم الخدمة العسكرية. وتحت ادعاء أن الخدمة العسكرية، ستقربهم للدولة، وتجعل مشاركتهم كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، فوزير الحرب هذا لا يعرف العمل إلا بمفهومه العسكري وبمنطق الأوامر العسكرية على فلسطينيي الداخل، وكأن الوسط العربي مزرعة، وهو السيد المطاع فيها.

[1] موشية، أرينس: "أحاديث عن الوضع"، أخبار أونو، 2004/9/29 م، ص14- 16

المطلب الثاني: نصوص توصيات لجنة عبري، أساس قانون الخدمة المدنية في إسرائيل:

في أغسطس 2004م قدمت لجنة عبري توصياتها لوزير الدفاع، إذ أوصت ما يلي:

1- "إلزام العرب بالخدمة المدنية، وتوصي اللجنة بفرضها وليس أداءها بالتطوع.

2- ربطها بالحقوق، ومن لم يؤدِ الخدمة لا يتمتع بحقوق أساسية"[1]، وتقترح اللجنة ليس فقط بحقوق غير متساوية بين من يخدم ولا يخدم، بل تقترح الحرمان لمن لا يخدم.

هذا التقرير جاء تحت عنوان: "توصيات مرحلية" المقدم إلى رئيس الحكومة.
ويرى الباحث أن هذه التوصيات المرحلية توحي أن هناك مراحل أخرى لم يتم الإفصاح عنها، ولا يعلم ما تُخبئه في طياتها، وقد تكون شكلا من أشكال فرض مشروع الخدمة المدنية على فلسطينيي الداخل، وربما يتم اعتماد جملة من القرارات تجبر أبناء وبنات الداخل الفلسطيني على السعي للتطوع بالإكراه أو بالتهديد، أو في اطار تطبيق نظرية صناعة الحاجة على المجتمع الفلسطيني في الداخل.

ومن الواضح "توافق اللجنة على ما توصلت إليه اللجنة الوزارية بشأن "**لجنة أور**" برئاسة نائب رئيس الوزراء السابق تومي لبيد، في قضية دمج أبناء وبنات الوسط العربي في إطار الخدمة الوطنية المدنية، إذ قررت هذه اللجنة ما يأتي:

1- إن "الحكومة تعمل على تقدم فكرة تأسيس الخدمة الوطنية المدنية، الذي يلتزم به مواطنو إسرائيل، الذين لا يستدعون للخدمة العسكرية، وهذه الخدمة ممكن أن تكون بالتطوع في إطار مجتمعهم كمرحلة أولى.

2-وأن الحكومة تشجع الإمكانيات لتوسيع دائرة المتطوعين في أبناء الوسط العربي للجيش، ولشرطة إسرائيل، ولأطر أخرى.

3- يُكلف وزير الرفاه ببلورة خطة الدمج، بالتعاون مع وزراء: الأمن، والمالية والقضاء؛ وذلك بهدف تطوير الدمج بين هذا المشروع وبين المشاريع القائمة للشباب والفتيات ومنها تسريع التعديلات القانونية المطلوبة"[1].

[1] دولة إسرائيل: اللجنة التأسيسية، مقدمة لرئيس الحكومة، وزير الأمن، وزير الرفاة الاجتماعي، 2005م، ص2-3.

ويرى بأن اللجان اللاحقة تتبني ما سبقتها من توصيات، فها هي لجنة لبيد تتبني توصيات لجنة أور، وكلتاهما تصب في الفكرة نفسها التي تتوافق مع مشروع الخدمة المدنية الوطنية، المنبثقة عن مبدأ ترسيخ الدولة اليهودية خلال الدمج المجتمعي للخدمة المدنية، كمقدمة مرحلية تفضي للوصول إلى الموالاة للدولة، وحمايتها عن طرق أداء الخدمة العسكرية.

وتوالت توصيات اللجان التي تدعو إلى الخدمة المدنية، ومن هذه التوصيات: توصيات لجنة "عبري" في أواخر شباط 2005م والمسماة رسميا " لجنة إنشاء الخدمة الوطنية"، التي قدمت توصياتها إلى رئيس الوزراء أريئيل شارون على النحو التالي:

"نظام الخدمة المدنية يطلب منه أن يكون له نظرة وطنية شاملة، من أجل أن يلبي أهمية الاحتياجات الاجتماعية لدولة إسرائيل، وخلق تعاون بين طبقاتها، ويعمل لتقريب القلوب، وتقليص الفجوات، وتقديم المساواة، ولغرس القيم المشتركة. وإضافة إلى ذلك، العنصر الوطني يعتبر أداة مركزية لخلق إجماع اجتماعي واسع، ووسيلة لإكساب ثقة الجمهور"[2].

وقد **أوصت هذه اللجنة في بند 25 بما يلي:**

في الوسط العربي لم يتم استدعاء معظم الشباب العرب حتى الآن للخدمة الإجبارية لجيش الدفاع، لذا

"تقترح اللجنة الآن في المرحلة الثانية فتح إطار الخدمة المدنية لأبناء وبنات الوسط العربي (الذين يشكلون 19000 فرد ممن بلغوا سن التجنيد)، بهدف توفير البديل للخدمة العسكرية، وإقامة الأطر البديلة التي يمكن للشبان العرب التطوع من أجل المجتمع الإسرائيلي والدولة التي يعيشون فيها.

وتعتبر اللجنة أن هذه الخطوة تشكل حلا وسطا بين مبدأ المساواة واستحقاقات الخدمة المدنية المرافقة لها، وبين المشكلة القومية الموضوعية التي تمنع تجنيد أبناء وبنات الوسط العربي لجيش الدفاع الإسرائيلي.

وتتوقع لجنة عبري أن هذه الخطوة المتوقعة ستكون لها أبعاد اجتماعية إيجابية على مكانة العرب في إسرائيل، وعلى العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل.[3]

---

[1] دولة إسرائيل: اللجنة التأسيسية، مقدمة لرئيس الحكومة، وزير الأمن، وزير الرفاة الاجتماعي، 2005م ، ص2– 3.

[2] دولة إسرائيل: اللجنة التأسيسية، ص2–3.

[3] المصدر السابق ذاته، ص11.

ويرى الباحث أنه وبهذا الشكل تأمل اللجنة بتمهيد الطريق للوسط العربي بالاندماج الأفضل في النسيج السياسي والاجتماعي الإسرائيلي، ومن الواضح أن لجنة عبري قد تبنت توصيات لجنة لبيد الوزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء السابق تومي لبيد وما توصلت **(لجنة أور)**، في قضية دمج أبناء وبنات الوسط العربي في إطار الخدمة الوطنية المدنية(3)، من توصيات لجنة لبيد.[1]

مناقشة بعض توصيات لجنة عبري لبيد:

ويرى الباحث: أن ربط عدم أداء الخدمة، بتطبيق "بمبدأ الحرمان" كما ورد في عبارة النص التالية: "ومن لا يؤدي الخدمة فإنه لا يتمتع بحقوق الأساسية"[2]، هذا تلويح بحرمانه من حقوقه الأساسية بعد أن أدى ما عليه من ضرائب، ويُعتبر من الضغوط النفسية والمادية، وهذا الأمر يتناقض كليا من حيث المبدأ مع الأعراف الديمقراطية لدى الدول الديمقراطية المتحضرة، ومع حقوق الانسان، وقرارات الأمم المتحدة عرض الحائط، بالتذرع بشماعة المسألة الأمنية الواردة في كل الظروف. وها هي لجنة عبري التي خرجت من قلب المؤسسة العسكرية خير دليل على ترسيخ يهودية الدولة، وفق نظرية الغالب والمغلوب، والتي حتما تنسف الاجماع والانتماء الوطني لفلسطيني الدخل، وربما ستُدخل مصطلحات: كأرض الميعاد، وحق العودة للشعب اليهودي، وبناء دولته ومستقبله على أرضه، ولفيف من أقوال مؤسسي الدولة كابن غوريون وبيغن، وغيرهم ممن ارتكبوا المجازر بحق الشعب الفلسطيني.

ومما ورد في توصيات لجنة عبري ما يأتي:

"لا بد من إقامة الأطر البديلة التي يمكن للشبان العرب التطوع من أجل المجتمع الإسرائيلي، والدولة التي يعيشون فيها"[3].

و يرى الباحث أن هذه العبارة تخص صراحة الشبان العرب بالتطوع من أجل، خدمة الدولة اليهودية، وهذا يشكل اعترافا صريحا بيهودية الدولة، وأنها دولة الشعب اليهودي، التي يقرر فيها مصيره على أرضه، وأن غير اليهود هم مجرد رعايا فيها، وبذلك ينسف الخادم المتطوع حقيقة حقه، وحق الشعب الفلسطيني في أرضه التي ورثها جيل عن جيل، منذ ألاف السنين، ويسقط الحقيقة الإيمانية من كونها مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أمّ بالأنبياء في بيت المقدس.

---

[1] ص40.

[2] دولة إسرائيل: اللجنة التأسيسية، مقدمة لرئيس الحكومة، وزير الأمن، وزير الرفاه الاجتماعي، 2005م، ص2-3.

[3] المصدر السابق ذاته، ص11.

ومما أيضا ورد في نص توصيات لجنة عبري ما يلي:

"لهذه الخطوة المتوقعة أبعاد اجتماعية إيجابية على مكانة العرب في إسرائيل، وعلى العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل"[1]. إذ تتحدث هذه العبارة عن " مكانة العرب في إسرائيل" ويتساءل الباحث عن ماهية هذه الأبعاد؟ هل هي الأبعاد الظاهرية التي يفهمها البعض على أنها التحسن المعيشي المرجو، أو تقلد مناصب ووظائف ذات مكانة في المؤسسات الإسرائيلية، أو الإعفاءات الضريبية، أو القروض والمنح، ربما هذه الوعود قد تحصل بشكل جزئي، أم هي الأبعاد ذات الانعكاسات الثقافية، والاجتماعية على المجتمع العربي من خلال الولاء الذي أعلن عنه شارون، والاندماج الاقتصادي الذي صرح به نتنياهو، وبالتالي سوف تتشكل معالم شخصية جديدة لفلسطينيي الداخل، منسلخا عن هويته الفلسطينية والإسلامية والعربية متنكرا لها ومحاربا لقيمة عاداته وتقاليده.

ويرى الباحث صالح لطفي مدير مركز الدراسات المعاصرة " أن الخدمة المدنية هي جزء لا يتجزأ من أدوات الضبط والمراقبة التي تستعملها المؤسسة الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب في هذه البلاد. وحقيقة الخدمة المدنية وفقا للمنظومة التي تُقدم إلى المواطنين العرب، وبالذات الأجيال الناشئة الشباب والفتيات، هي صورة حداثية للحكم العسكري، بمعنى، انتهت سطوة الحكم العسكري والمخابراتي بشكل مباشر، واستُبدل بأدوات مدنية، ولكن محركها، وقيمها، وأهدافها أمنية بالمطلق، وبالتالي فإن الخدمة المدنية هي أحد المشاريع الاستراتيجية التي ابتدعتها الحكومة الإسرائيلية بعد هبة القدس والأقصى"[2].

وليس هذا فحسب بل "يرى رئيس مركز الدراسات المعاصرة إبراهيم جابر أن القانون محاولة أخرى من جانب المؤسسة الإسرائيلية لجر الفلسطينيين بالداخل للصدام والمواجهة"[3].

ويرى كذلك الأستاذ مجدي طه[4] أن هناك نوعين من التحديات التي تواجه الفلسطينيين في الداخل هما:

القسم الأول ويتلخص في نقطتين إثنتين هما:

1- الانتماء لمجموعة الأغلبية (اليهودية)، أو تقديم واجبات تحددها المؤسسة الرسمية نفسها، كما أشار الباحث.

---

[1] دولة إسرائيل: اللجنة التأسيسية، مقدمة لرئيس الحكومة، وزير الأمن، وزير الرفاه الاجتماعي، 2005م ، ص11.

[2] وفي مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ صالح لطفي، الثلاثاء في مركز الدراسات المعاصرة، في تاريخ 2014/11/4م.

[3] وتد، محمد حسن: أم، الفحم، الجزيرة نت، الحديث بتاريخ، 2011/1/6م.

[4] مجدي، طه: الخدمة المدنية والتجنيد، مركز الدراسات المعاصر، أم الفحم، 2013م

2- والتحدي الثاني هو المتعلق بمنطق التوجه الإسرائيلي العام للتعامل مع الفلسطينيين من خلال العقيدة السياسية؛ حيث تسعى المؤسسة الإسرائيلية لخلق واقع خارج إطار المنظومة الديمقراطية لشرعنة سياسات القمع والتمييز، والإقصاء تجاه الفلسطينيين، ولهندسة وتقنين نظرية الحقوق مقابل الواجبات،

والقسم الثاني من التحديات متعلق بمشروع الخدمة المدنية نفسه، أنه يعتبر بشكل عام سيفا ذا حدين وهو سياسة تكتيكية، واستراتيجية تناقض مصالح عرب الداخل.[1]

ويرى البحث أن هذه الازدواجية تسعى لتقنين مشروع الخدمة المدنية وتحويلها عبر نظرية الحقوق مقابل الواجبات إلى واقع يستهدف الهوية الفلسطينية، ويسعى إلى تشويه الانتماء الوطني، والقضاء على رموز الوعي القومي، وسحق الهوية الوطنية في حال استجابة الفلسطينيين، وخاصة شريحة الشباب المستهدفة في المشروع، ويضمن التخلص من المظاهر المزعجة بالنسبة للإسرائيليين، مثل القضايا المتعلقة بالهوس "التفوق السكاني"، ودعاوي "الترانسفير" (الترحيل)، وهذه الزيادة السكانية المتضاعفة التي من شأنها تقوض مقومات يهودية الدولة يحسب تقديراتهم.

وفي المقابل يأتي رفض أبناء الداخل الفلسطيني الرفض المبدئي لهذا المشروع الذي يبرر السياسات الاثنو- قومية والسياسات العرقية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الداخل، ومنها سياسات الإقصاء والتمييز التي تعتمدها المؤسسة الإسرائيلية، بسبب رفض الشطر الأول من معادلة الواجبات مقابل الحقوق.

ويرى الباحث مصطفى مهند "أن الخدمة المدنية تعتبر التحدي للعرب الفلسطينيين في الداخل وهي إعلان الولاء وربط الحقوق بالاستحقاقات، وهي توجه إسرائيلي جديد في السياسة الديمغرافية للحفاظ على طابع الدولة اليهودية أي استبدال الترانسفير بالولاء"[2].

وتبدو الخدمة الوطنية المدنية للباحث بأنها ستتحول إلى أداة تزيل مكونات الهوية الفلسطينية، التي تعتبر حائلا بين العربي الفلسطيني والتجنيد لجيش الدفاع الإسرائيلي وباعتبار أن الخدمة المدنية ستزيل مكونات الهوية الفلسطينية القومية والوطنية، واستبدالها بالأسرلة، ليسهل الانتقال إلى المرحلة التالية: ألا وهي التجنيد لجيش الدفاع الإسرائيلي.

---

[1] طه مجدي وآخرون: مركز الدراسات المعاصرة، 6-8-2013م، بتصرف.

[2] مصطفي، مهند: الفلسطينيون في إسرائيل والخدمة المدنية، موقع عرب 48..www.arab com

صالح لطفي: باحث ومدير مركز الدراسات المعاصرة في أم الفحم التابع للحركة الإسلامية.

طه مجدي: باحث في مركز الدراسات المعاصرة.

مصطفى مهند: باحث المركز العربي للحقوق والدراسات، وحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية.

ومع الوصول إلى مرحلة التجنيد العسكري، التي هي ذروة أهداف الخدمة المدنية، فعند إذن يتم استدراج العرب الفلسطينيين في إسرائيل، إلى الولاء والانتماء لدولة الشعب اليهودي، وليهودية الدولة دولة الاحتلال، ولن يتأتى ذلك إلا بعد التشويه الكامل للهوية الفلسطينية بالتأسرل، فيكون قد بدّل الفلسطيني انتماءه وولاءه وانسلخ عن إسلامه وقوميته ووطنيته الفلسطينية، وكذلك سيتم تحجيم الزيادة في التكاثر السكاني لفلسطينيي الداخل، وسيبقى عرب الداخل تحت سقف أجهزة الرصد والضبط والتحكم الأمنية الإسرائيلية، وأن تم تخريج الخدمة المدنية بالمظهر المدني، وتحت وزارات مدنية. لذلك مُهِّد لقانون الخدمة المدنية بالدراسات التي تعتمد حقائق استطلاعية للوسط العربي واليهودي كما هو وارد في المطلب الثالث:

المطلب الثالث: دراسات حول قانون الخدمة المدنية في إسرائيل:

وتعتمد الدراسات العلمية على حقائق تؤخذ من المشاهدات، أو الاستطلاعات لواقع تلك الدراسة، فقانون الخدمة المدنية يحتاج إلى دراسة واستطلاع واقع المجتمع في الوسط العربي، والوسط اليهودي، ولقد أجريت عدة دراسات حول قانون الخدمة المدنية في دولة إسرائيل ومن هذه الدراسات:

ا- " أجراه مركز "أرييل" في القدس في العام 1999م.[1]

ب- دراسة، د. رؤوبين غال من معهد الكرمل للدراسات في" زخرون يعقوب.[2]

ت- استطلاع المركز اليهودي العربي جامعة حيفا – سامي سموحة(ب) و زوهر ليختمان.[3]

ث- " معهد أورشليم القدس لدراسات إسرائيل- البروفيسور يتسحاك راطر(ت) لعام 2012م.[4]

ج " مركز مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.[5]

ح- " بمبادرة نساء ضد العنف: لمعهد يافا للاستطلاعات والبحوث.[6]

---

[1] أبو جابر إبراهيم، واخرون: الخدمة المدنية والفلساخر ونطينيون في إسرائيل، ص15.

[2] المصدر نفسه، ص16.

[3] المصدر نفسه، ص16.

[4] سموحة، سامي: المركز اليهودي العربي، جامعة حيفا، استطلاع 2011. ومديرية الخدمة المدنية، للصحافة، عام 2012، بتصرف.

[5] رايطر، يتسحاك، معهد أورشليم القدس لدراسات إسرائيل، ط. حمطال أبل، أورشليم، 2012م، بتصرف

[6] بتصرف. www.wavo.org/nv/?todo=news

(ت)- البروفيسور سموحه سامي: محاضر في العلوم الاجتماعية في جامعة حيفا، ويرأس المركز العربي اليهودي، جامعة حيفا.
(ث)-البروفيسور راطر يتسحاك: هذا الذي عمل على رأس طاقم أكاديمي على مدار سنتين في بلورة وثيقة جديدة للعلاقات بين العرب واليهود، تحت عنوا ن" نحو مواطنة إسرائيلية شمولية" في مركز الدراسات.

وبعد وصول براك إلى سدة الحكم عام 1999م، تم تكليف مجلس الأمن القومي بإجراء بحث شامل، لاعتبار الخدمة الوطنية المدنية مسألة أمنيّة قوميّة، لكونها قد تكون حلا لتمسك فلسطينيي الداخل بهويتهم وهذا الذي يشكل خطرا على يهودية الدولة على حد زعمهم، لذلك؛ كلَّف مجلس الأمن القومي د. رؤوبين غال من معهد الكرمل للدراسات في" زخرون يعقوب " بدراسة حول توجهات الطلاب العرب في المدارس الثانوية، حول مجمل القضايا السياسية، ومنها الخدمة الوطنية، والعسكرية.[1]

ومن خلال الاستطلاع الآتي الذي أجراه مركز "أرييل" في القدس في العام 1999م في الوسط اليهودي وكانت نتيجة الاستطلاع كالتالي:

نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز "أرييل" في القدس في العام 1999م حول الخدمة المدنية من وجهة نظر اليهود.[2]

تشير نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز "أرييل" في القدس في العام 1999م، إلى أن نسبة اليهود المؤيدين لمنح الحقوق كاملة لعرب الداخل بلغت 5. 88 % ولكن بشرط أداء الخدمة العسكرية، ونسبهم باشتراط الخدمة المدنية 5. 85%، ويتضح للباحث أن هذه النسبة المطلقة متقاربة جدا بين من يشترط منح الحقوق للعرب مقابل الخدمة العسكرية أو المدنية.

أما في ما يتعلق بفرض الخدمة العسكرية على العرب دون ربطها بالحقوق، فكانت النتيجة هي ما بين 39%- 49 %، فهؤلاء أشد عنصرية من غيرهم. وأما فيما يتعلق بفرض الخدمة الوطنية على العرب دون ربطها بالحقوق، فكانت النتيجة ما بين 45% و 56%،[3] وهي نسبة مرتفعة، أي أن أكثر من نصف الإسرائيليين يقولون بوجوب فرض الخدمة المدنية على العرب. ويتساءل الباحث أين هي الديمقراطية في الدولة اليهودية التي تزعم إسرائيل أنها تتبناها؟!.

ولذلك يستنتج الباحث، أن هنالك توجيها لتربية عدائية صهيونية ممنهجة تجاه المجتمع الفلسطيني في الداخل، والتي عبر عنها الوسط اليهودي بغالبيته المطلقة، بإشتراطهم أداء عرب الداخل الخدمة الوطنية المدنية، أو العسكرية بنسبة أكثر من 85.5%، مقابل نيلهم حقوقهم الكاملة، ومتى كانت الديموقراطية تضع شروطا لنيل الحقوق؟!، ولعله يعني التنازل عن الهوية الوطنية الفلسطينية، وطمس معالم مكوناتها الإسلامية والعربية، ويعبر هذا المطلب عن السلوك العنصري، وغير الديمقراطي في دولة تصنف نفسها في قانونها الأساس أنها ديموقراطية، ولكن واقع الحال ينفي ذلك من خلال ما تمارسه دولة إسرائيل طوال العقود الماضية وحتى الآن بحق الأقلية الفلسطينية في الداخل، وهذا الاستطلاع يظهر أن التربية على المفاهيم الديموقراطية تجاه المجتمع الفلسطيني في الداخل غير متحققة، وقد اعتادت الدولة العبرية من

---

[1] أبو جابر إبراهيم، واخرون: الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل، ص13، بتصرف.

[2] المصدر نفسه، ص15.

[3] يُنظر ملحق رقم(1)، جدوال (1)، استطلاع مركز أرييل القدس لعام 1999م، ص 158.

قبل رفض تنفيذ القوانين والأعراف الدولية المتعلقة بالشعب الفلسطيني، التي ضمنت حقوقه المواثيق الدولية، وهناك استطلاع آخر يؤكد ذلك.

للبروفيسور سامي سموحة عامي 2011م- 2009م:

يظهر من استطلاع سموحة أن نسبة المؤيدين للخدمة من العرب آخذة بالهبوط، فقد كانت عام 2009م 54% فانخفضت عام 2011م إلى40%، يهدف استطلاع 2009م للباحث الأكاديمي سامي سموحة إلى تسجيل مواقف الأطر الشبابية من سن 18 – 22 عاما من الخدمة الوطنية المدنية من أبناء العرب الفلسطينيين في الداخل،[1] وقد تبين أنه يفتقد إلى المهنية، وأنه منحاز لمشروع الخدمة المدنية، بتجييره نتائج الاستطلاع لصالح الخدمة المدنية الوطنية، وذلك في أمرين:

الأمر الأول: "أن قرابة أل40% من الشباب المستطلعة تؤيد الخدمة المدنية الوطنية، ولكن في المقابل أن ما يقارب 50% لا يملكون المعلومات الكافية عن هذا المشروع، ومع ذلك استُطلعوا بتعريف للخدمة المدنية أنها عمل تطوعي لخدمة المجتمع، فهذا يعتبر تجيير للأصوات المستطلعين بما يخدم رغبات وميول الباحث المستطلِع.

وقد نشرت فضيحة سموحة من خلال استطلاعه المجيَّر، الذي أظهرها أيمن عودة رئيس لجنة مناهضة الخدمة المدنية الوطنية التابعة للجنة المتابعة، في اليوم الدراسي المنعقد في جامعة حيفا، الفرق بين تعريف الخدمة المدنية لرئيس الخدمة المدنية، وبين استطلاع الرأي... حيث اختار فيه بروفيسور سموحة حذف المجالات التالية من الخدمة المدنية من استطلاعه، وهي:

الأمن، الأمن الداخلي، واستيعاب الهجرة!!"[2].

وأما الأمر الثاني:

فقد تبين من خلال استطلاع سموحة أيضا، أن 30% من المستطلعين هم ممن أنهى الخدمة المدنية وممن يخدم، الأمر الذي سيرفع من النسبة المؤيدة للخدمة.

وأن 9. 39 % من المستطلَعين هم من البدو، وهذه نسبة أعلى بكثير من حقيقة نسبتهم ا في الوسط العربي التي تصل إلى 15.5% في الوسط العربي.

وأن 9. 19% من النصارى، حيث إن نسبة النصارى في عرب الداخل لا تتجاوز 8%، ولا شك أن البدو فيهم نسبة لا يستهان بها تخدم في الجيش الإسرائيلي، وهناك من النصارى من يخدم في الجيش

[1] يُنظر ملحق رقم (2)، جدول رقم (2)، ص161.

[2] www.raddar.co.il/print.

والشرطة، وعند كثير منهم ميول للخدمة في المؤسسات الأمنية، فهذان عاملان اجتهد سامي سموحة أن يرفع بهما من نسبة استطلاعه، ليجيّر النتائج برفع نسبة المؤيدين العامة للخدمة المدنية.[1]

أليست هذه معلومات بالغة الأهمية في أن تكون حاسمة في تغيير أراء من المستطلعين وخاصة لحساسيتها؟

والسؤال الذي يطرح: ماذا قصد سامي سموحة من إخفائها على ما يقرب من 50% ممن لا يملكون المعلومات الكافية عن مشروع الخدمة الوطنية المدنية؟

يقول الباحث إذا دمجنا بين الأمرين الأول والثاني نخلص إلى النتيجة أن هذا الاستطلاع للباحث الأكاديمي سموحة فاقد للمهنية، وقد يكون مجيّرا لجهة ما، ولصالح الخدمة الوطنية المدنية التي اعتمدتها مؤسسة رسمية، وتم اعتماد نتائج استطلاع سموحة للدعاية من قبل مدير سلطة الخدمة المدنية "جيربي".

وقد أظهر استطلاع سموحة أن استعداد الشباب للخدمة في هبوط مستمر كما أظهرت في استطلاعات سموحة، 54%عام 2009م، مقابل 40% عام 2011م، كما أوردته مديرية الخدمة المدنية في نشرة لها وزعت على الصحافة، عام 2012م.[2]

ويرى الباحث أن ما يحدث من حروب شنتها الدولة العبرية على الدول العربية، وخاصة على الشعب الفلسطيني في غزة، قد عزز روح الانتماء القومي والوطني الفلسطيني في الداخل في تعاطفه مع أبناء شعبه، وهذا التضامن أظهر أنه من أبرز مكونات الهوية الفلسطينية، ومن جهة أخرى، لم يذكر سموحة أنه كلما ازداد الوعي لمفهوم الخدمة المدنية لدى الشباب الداخل الفلسطيني، ازدادت نسبة الرفض للخدمة المدنية.

جدول: رقم (1):

استطلاع المركز اليهودي العربي جامعة حيفا – سامي سموحة وزوهر ليختمان.

يُظهر الاستطلاع أن 46% من الوسط اليهودي يعتقد أن التوتر العلاقات بين اليهود والعرب ما زال قائما وهذه نسبة عالية بالمقارنة مع الوسط العربي فإن نسبة من يعتقد ذلك 34%.

والذين يعتقدون أنه لن يطرأ تحسن على العلاقات بين العامين القادمين في الوسط اليهودي تصل نسبتهم إلى 47%، في المقابل 26% في الوسط العربي.

[1] سموحة، سامي: المركز اليهودي العربي، جامعة حيفا، استطلاع 2011، بتصرف.

[2] نشرة مديرية الخدمة المدنية، ينظر ملحق رقم (2)، جدول رقم(2)، ص 161.
شا لوم جربي: مدير سلطة الخدمة الوطنية المدنية المسؤولة عن الأجسام العاملة في الخدمة المدنية.

والذين يعتقدون أن الحالة ستتغيَّر للأسوأ تصل نسبتهم في الوسط اليهودي إلى 33%، مقابل في الوسط العربي فإن نسبتهم تصل إلى 23%.

أما مسألة إن يكون اندماج كامل في التعايش في دولة إسرائيل، فإن نسبة الذين يعتقدون ذلك في الوسط اليهودي تصل إلى 28%، مقابل 53% في الوسط العربي.[1]

يتضح للباحث من استطلاع سموحة، أن الوسط العربي أكثر تفاؤلا مما هو متوقع، بعيدا عن التطرف والتشاؤم، ومستعد للتعايش والاندماج، ولكن الوسط اليهودي الذي يشكل الأغلبية السكانية صاحبة القرار والتي تملك أكثر أوراق اللعبة في التغيير، يُظهر الاستطلاع أنها أكثر تشاؤما وتشددا في رفض قبول الأقلية العربية التي تبدي أكثر تفاؤلا.

ولو جمعنا النسبة المئوية في الوسط اليهودي، للذين يعتقدون أن الحالة ستتغيَّر للأسوأ، فهي 33%، والذين يعتقدون أنه لن يطرأ تحسن على العلاقات بين العامين القادمين في الوسط اليهودي تصل نسبتهم إلى 47%، سنحصل على نسبة تصل إلى 70% ممن يبدي تشاؤمه من أي تحسن على العلاقة بين عرب الداخل، واليهود في العامين القادمين، وهذه نسبة مطلقة.

ملحق رقم (2)، جدول رقم: (2):

وفي معطيات جدول 2، يُعْرَض فيه إحصائيات "سموحة" و"لختمان" حول التطورات والتغيرات في مشروع الخدمة المدنية من عام 2007م–عام 2011م، ويظهر أن أعداد المتطوعين للخدمة المدنية تتضاعف كل ثلاث سنوات.[2]

وأما سامي سموحة فيعزو هذا الانخفاض في نسبة المؤيدين للخدمة المدنية، عما كان عليه في العقد الماضي، إلى تلك الانعكاسات التي تدور في المنطقة من الصراعات والحروب السابقة التي شنتها إسرائيل على كل من لبنان وغزة، وما وقع من انتفاضة الأقصى، والتي أسفرت عن قتل 13 عربيا من فلسطينيي الداخل.[3]

وحسب رأي الباحث يعود هذا الهبوط إلى سببين رئيسيين:

[1] سموحة، سامي: المركز اليهودي العربي، جامعة حيفا، استطلاع 2011. ومديرية الخدمة المدنية، للصحافة، عام 2012، بتصرف.
–يُنظر ملحق رقم(2)، جدول رقم(1)، ص161.
[2] سموحة سامي، زوهر لختمان: استطلاع "مديرية الخدمة الوطنية المدنية". يُنظر ملحق رقم (2)، جدول رقم(2)، ص161.
[3] المصدر السابق ذاته، بتصرف.

الأول: أنه كلما ازداد الشباب فهما ووعيا لمفهوم الخدمة المدنية وخطورتها على المجتمع العربي انخفضت نسبة المؤيدين وازدادت نسبة المعارضين لها.

الثاني: المردود العكسي للسياسة العدائية والعدوانية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني في الداخل، وقد ظهر ذلك في هبة الأقصى، وفي الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، وخاصة الحروب الأخيرة على الشعب الفلسطيني وبوجه خاص على الأهل في غزة، التي أيقظت الروح الوطنية في الداخل الفلسطيني.

وفي جدول رقم(3) في الملحق ذاته:

تشير المعطيات العددية في هذا جدول، من عام 2005م– 2012م" لمديرية الخدمة المدنية" استنادا إلى استطلاع 2012م لسموحة مدير المركز العربي اليهودي في جامعة حيفا.

ويظهر في جدول رقم (3)، أن أعداد المتطوعين في الخدمة المدنية بازدياد كل عام، وإن كان استطلاعات سموحة يفتقر إلى المهنية.[1]

وقد أثبت الباحث ذلك[2] أن استطلاعات سموحة مجيرة وفاقدة للمهنية، إلا أن تضاعف أعداد المتطوعين في كل عام كما أظهره هذا الجدول، أمر يدعو إلى القلق، ويجب التصدي لهذا الظاهرة بالوسائل المشروعة ومن خلال لجنة المتابعة، وعلى الحركات والأحزاب العربية أن تأخذ دورها بجدية أكبر في التصدي لهذه الظاهرة المقلقة، والتي تتجه بالمجتمع الفلسطيني نحو الضياع وفقدان الذات.

وهنالك استطلاع آخر لمعهد أورشليم القدس للدراسات يأتي في ملحق رقم(3)، جدول رقم (1):

نتائج استطلاع معهد أورشليم القدس لدراسات إسرائيل – البرفيسور يتسحاك راطر لعام 2012م.

وهذه مقترحات الاستطلاع يطرحها رايطر، وقد اقترح 16 مقترحا كجملة واحدة على المُستطلَعين، وهناك ومن ضمن المقترحات التي لم تكن في هذا الجدول، كحق العودة للشعب اليهودي إلى أرضه، والذي لم تُسجل نتائج المستطلعين على هذا المقترح، ولكن تمت الموافقة عليه ضمن 16 مقترحا في الاستطلاع كسلة واحدة، قد وافق على 16 مقترحا 80% من الوسط العربي ورفضه 14%، وهذا محل تساؤل، لماذا لم يطرح هذا المقترح منفردا كغيره من المقترحات علما أنه ذا أهميته الكبرى؟ ولماذا لم يطرح تطبيق قرار حق عودة المهجرين الفلسطينيين من باب العدالة والحيادية العلمية في منهجية هذا الاستطلاع؟ وإن عدم

[1] سموحة، سامي: المركز اليهودي العربي، جامعة حيفا، عام 2012م، بتصرف.

[2] يُنظر استطلاع سموحة ، زيادة عدد المتطوعين: وفي ملحق رقم (2)، وجدول (3)، ص 161. وينظر ص39.

طرح حق عودة المهجرين يظهر أن الاستطلاع يخدم الفكر الصهيوني الإحلالي، ويهودية الدولة. وإن مقترح إسرائيل دولة يهودية ديموقراطية، وأن الوسط العربي يوافق على ذلك؛ بنسبة 73%، يظهر أن استطلاع يخرج بنتيجة مفادها، أن الوسط العربي بأغلبيته قد أنصفته دولة إسرائيل بنيل حقوقه، وأن التمييز العنصري يكاد يكون غير موجود، وأن عرب الداخل قد تنازلوا عن حقهم في أرضهم! وهذا منافي للواقع، ويتعارض مع استطلاعات أخرى كاستطلاع مدى الكرمل. وحول السؤال العلاقات اليهودية العربية هل تتجه نحو الصدام؟ كانت الإجابة في الوسط اليهودي ضعيفة وهي بنسبة 22% بنعم، مقابل النسبة في الوسط العربي 9%بنعم، أي أن العلاقات بين العرب واليهود جيدة وبعيدة كثيرا عن الصدام. بل تتجه نحو التحسن، ويوافق على ذلك أغلبية الوسط اليهودي بنسبة 74% مقابل الموافقة المطلقة في الوسط العربي التي تبلغ نسبتها 87%.[1]

والإجابة على سؤال دمج العرب في الوظائف العليا، يوافق الوسط اليهودي بنسبة 50%، وهذا يدل على أن نصف المجتمع اليهودي لا يتنازل عن الوظائف العليا لصالح الوسط العربي، بالرغم من تنازل 80% عن ثوابت حق عودة المهجرين الفلسطينيين وموافقته على هجرة اليهود إلى وطنهم، واعترافه بإسرائيل دولة يهودية ديموقراطية،.

وإما الإجابة على سؤال دمج العرب في وظائف شبكات الاتصال، يوافق الوسط اليهودي بنسبة57%. وتعتبر هذه النسبة في الوسط اليهودي غير الكافية، على وظائف للوسط العربي في شبكات الاتصال.

وأما الإجابة على سؤال أن تكون الخدمة المدنية تطوعا في الوسط العربي، وعلى أن تتحول بعد 5 سنوات إلى خدمة إجبارية، يوافق الوسط اليهودي بنسبة 61%، وفي المقابل يوافق الوسط العربي بنسبة 62%.

وأما الإجابة على سؤال دمج العرب في الوظائف شبكات الاتصال، يوافق الوسط اليهودي بنسبة57%.

نتائج الاستطلاع تُظهر أن الجمهور اليهودي غير معني بدمج الجمهور العربي في الحياة الإسرائيلية، كما جاء في استطلاع رايطر يلية.[2]

[1] يُنظر الملحق معهد الدراسات القدس رقم (3)، جدول رقم (1)، ص163

[2] رايطر، يتسحاك: معهد أورشليم القدس لدراسات إسرائيل، ط. حمطال أبل، أورشليم، 2012م، بتصرف .
- يُنظر في ملحق معهد الدراسات القدس رقم (3)، جدول رقم (1)، ص 163

وأما الإجابة على الاعتراف بالعرب كأقلية قومية، فقد وافق الوسط اليهودي على ذلك بنسبة 45%، واعترض 48%، وبنفس النسبة كانت الموافقة على اللغة العربية اللغة الثانية الرسمية.

وأما مسألة المساواة في الحقوق بين الوسط اليهودي والوسط العربي، فكانت موافقة الوسط اليهودي بنسبة 68%.

يرى الباحث أنه مع تقديم الاستطلاع على شكل مقترحات في سلة واحدة، وتصل الإجابات في الوسط اليهودي، إلى 50%، أو تتعداها إلى 57%، في كثير من المسائل المقترحة، أما بالنسبة الخدمة المدنية فارتفعت إلى61%، على أن يعترف العرب بإسرائيل دولة يهودية ديمقراطية، فكانت موافقتهم بنسبة عالية تصل 72%،[1] قريبة من نسبة الوسط العربي، فهذا يدلل على أن أكثر من نصف الوسط اليهودي بقليل، غير معني باندماج الوسط العربي في الوظائف العليا، وفي شبكات الاتصال، وأنه غير معني بأن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الثانية، في حين أن حكومة نتنياهو السابقة والحالية انتهجت تغيير أسماء البلدات، والمدن، والشوارع في الوسط اليهودي من الترجمة إلى اللغة العربية، إلى كتابة الأسماء العبرية بأحرف عربية، وذلك في عملية تهويد واضحة المعالم لجغرافية البلاد.

ويُعتقد أن هذا الاستطلاع فيه تجيير للمؤسسة الإسرائيلية، ويظهر أن الوسط العربي قد تنازل عن ثوابته وهويته، ويُظهر هذا الاستطلاع بموافقة أغلب فلسطينيي الداخل على هجرة اليهود إلى وطنهم دولة إسرائيل، مقابل حصوله على بعض الحقوق المادية والوظيفية، مما يدل على أنه لا يتماثل مع الواقع، وهو يصب في تمرير مشروع الخدمة المدنية. وهذا استطلاع آخر حول موضوع الخدمة المدنية أجراه أحد المراكز العربية غير الرسمية.

استطلاع مركز مدى الكرمل–المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

" وقد أظهر الدكتور عاص أطرش مدير وحدة الاستطلاع، نتائج استطلاع مركز مدى الكرمل–المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية حول موضوع الخدمة المدنية الذي نشر بتاريخ 2013/02/12م، وقد تبين أن 70% من المُستطلعين يرفضون الخدمة المدنية.

[1] يُنظر الملحق معهد الدراسات القدس، رقم (3)، جدول رقم (1)،ص 163

حيث أُجرى استطلاع رأي عام لآراء الشباب والفتيات العرب في اسرائيل بين أجيال (16–22)، حول موضوع الخدمة المدنية...، بواسطة الاستجوابات التلفونية، حسب عينة عشوائية ممثِّلة، حجمها 504 مستطلعًا، وبنسبة خطأ محتملة لا تزيد عن 4.5%"[1].

وفي تعريف مشروع الخدمة المدنية، تبين أنه يتمحور على ثلاثة أسس: "ربط الخدمة المدنية بالخدمة العسكرية، والربط بين الخدمة المدنية والأهداف السياسية، والخدمة المدنية كمشروع يحمل أهداف اقتصادية، وقد طلب من المستطلعين اختيار أحد التعريفات للخدمة المدنية بين عدة تعريفات"[2].

دولة إسرائيل. ويظهر من هذا الاستطلاع أن 58.7% ممن استُطلعوا قد عرفوا خطورة الخدمة المدنية على الداخل الفلسطيني، ومدى ارتباطها بالأهداف العسكرية والسياسية التي تهدف للحفاظ على الدولة اليهودية وهذه النسبة تمثل الأغلبية ولكن ليست المطلقة، رغم أن هناك 21% بعضهم لم يجيب والبعض الأخر يبدو أنه لا يعلم عن الخدمة المدنية.[3]

ملحق رقم(4)، جدول رقم (1):

يُظهر جدول رقم (1): نتائج استطلاع مدى الكرمل لعام 2012م، لجيل الشباب حول الخدمة المدنية وعلاقتهم بدولة إسرائيل:

ويرى الباحث أن نسبة الشباب المعارضين للخدمة المدنية تصل إلى 70%، وهذه نسبة مطلقة ومعبرة عن رفض غالبية قطاع الشباب من سن 16– 22عاما للخدمة المدنية، مع أن 34% لم يعرفوا معنى مصطلح الخدمة المدنية، ولو عرفوه لازدادت نسبة المعارضين للخدمة، أما علاقة الشباب بدولة إسرائيل فيُظهر استطلاع مدى الكرمل، أن الذين يعرّفون أنفسهم بالفلسطينيين دون التعرض للمواطنة بالرفض بشكل صريح هم 8.3%، وهي نسبة تعد قليلة ولكنها تظهر قوة ارتباطهم بشعبهم، وأما الذين يعرِّفون أنفسهم عربا فلسطينيين مواطنين في دولة إسرائيل يشكلون 33.3% من الشريحة المُستطلعة من الشباب، فهم متمسكون بعروبتهم وفلسطينيتهم مع وجودهم بدولة إسرائيل كمواطنين، أما الذين يعرِّفون أنفسهم عربا إسرائيليين فنسبتهم متدنية كثيرا لا تتعدى 8%، والذين يعرفون أنفسهم عربا فلسطينيين إسرائيليين، يشكلون 7.4%فهي نسبة متدنية جدا.

وإما الذين يعرفون أنفسهم إسرائيليين ونسبتهم 14.3%، هم من تربوا على الأسرلة وغيّروا انتماءهم إلى دولة إسرائيل، هؤلاء أيضا غيروا انتماءهم الفلسطيني وتأسرلوا.

---

[1] m–research.org ada@mada ،ص131.

[2] شحادة، مطانس: الفلسطينيون في إسرائيل ومشروع الخدمة المدنية قراءات أولية، مدى الكرمل، حيفا، 2014م، ص41.

[3] يُنظر ملحق مدى الكرمل، رقم(4)، جدول رقم(1)، ص 164

أما الذين يعتبرون أن إسرائيل غير ديموقراطية، والذين يعتبرونها بين بين، يشكلون نسبة عالية تصل 59.6%،[1] هم الذين يعيشون التمييز العنصري التي تنتهجه الدولة تجاه عرب الداخل، وتجاه الشعب الفلسطيني.
وهذا استطلاع آخر غير رسمي.

استطلاع بمبادرة نساء ضد العنف: لمعهد يافا للاستطلاعات والبحوث.
وهنا استطلاع آخر نشرته جمعية نساء ضد العنف في مؤتمر صحفي، في مكتب لجنة المتابعة العليا، حول مواقف الشباب والفتيات من الخدمة المدنية، الذي أعده معهد يافا للاستطلاعات والبحوث، حيث تتراوح الأعمار بين 17– 20 سنة، وكانت النتائج كما يأتي في ملحق (5)، جدول(1).[2]

ويرى الباحث أن نتيجة هذا الاستطلاع في جدول(1)، لمعهد يافا للاستطلاعات والبحوث، بمبادرة نساء ضد العنف، قد أظهر أن 78% يقولون لا للخدمة المدنية، وهذه نسبة عالية من الرافضين للخدمة المدنية في الوسط العربي في داخل إسرائيل. في المقابل قال 20% نعم للخدمة المدنية، فهم ممن قد تأسرل، أو من أصحاب النفوس الضعيفة.

وأن 59% ممن يشككون بأن الخدمة المدنية تجلب لهم الحقوق والمساواة مع اليهود، فهؤلاء تعلموا الدرس من أبناء الطائفة الدرزية المجندين في الجيش، ولم يحصلوا على كامل حقوقهم.
وأما الذين يرون أن الخدمة المدنية هي بديلة للخدمة العسكرية، فهم أقرب إلى رفضها، وأما الذين يرون أن الخدمة المدنية مرتبطة بالخدمة العسكرية، يبدو أن هؤلاء على دراية، وإدراك لمفهوم الخدمة المدنية وخطورتها على المجتمع في الداخل الفلسطيني.

[1] يُنظر، ملحق مدى الكرمل، رقم (4)، جدول رقم (1)، ص164
[2] بتصرف.-www.wavo.org/nv/?todo=news
يُنظر ملحق نساء ضد العنف، رقم (5)، جدول رقم(1)، ص167

المطلب الرابع: مصادقة الكنيست على قانون الخدمة المدنية:

قانون الخدمة المدنية:

"تمت مصادقة الكنيست على قانون الخدمة المدنية في 19/أذار/ 2014م، وتم تسجيله في كتاب القوانين، ويحمل رقم 2442. وخلفية قانون الخدمة المدنية ما يلي:

1- خلفية قانون الخدمة الوطنية المدنية" (في ما يتعلق بالوسط العربي):

"في كانون الثاني 2005م، وافقت الحكومة على سلسة القرارات التي تتبني التوصيات المختلفة للجنة تأسيس الخدمة المدنية–الوطنية، من جملة ما أوصت " لجنة عبري" به الحكومة أن تجعل الخدمة الوطنية المدنية لكل مواطني وسكان إسرائيل، الذين لا يستدعون للخدمة العسكرية، أو أنهم قد أُعفوا منها. لذلك اقترحت اللجنة أن تعمل على إقامة إطار حكومي، يقوم بمعالجة الخدمة الوطنية–المدنية، ويهدف إلى تنظيم الخدمة الوطنية الحالية، وتوسيع دائرة هذه الخدمة، لتشمل شباب من المجموعات السكانية الذين لا يخدمون بشكل ثابت، لينضموا من خلال مواقف وطنية أو مدنية، كلٌ حسب اختياره. وحسب هذه التوصيات يقام مسار الخدمة المدنية لطلاب المعاهد الدينية اليهودية، حسب قانون طل. وتوضع الإمكانيات لإقامة "مديرية الخدمة المدنية الوطنية" التي ستُفعِّل قرارات الحكومة، لصالح البنات والأبناء الذين أُعفوا من الخدمة العسكرية، أو الذين لم يستدعوا للخدمة العسكرية.

ومديرية الخدمة الوطنية أقيمت عام 2007م على أثر الهبوط في أعداد المجندين للجيش، من الرقم السنوي، بسبب الفشل في تطبيق "قانون طل" وعدم دمج العرب في إسرائيل في الخدمة المدنية الوطنية"[1].

" وتعمل مديرية الخدمة بوزارة الرفاه، ولكنها قد انتقلت لمكتب رئيس الحكومة، وهي الآن في مكتب العلوم والتكنولوجيا... وإن أهم وظائف المديرية اليوم هو: الإشراف على الجمعيات العاملة في هذا المجال، كما أن المديرية هي المسؤولة عن تطبيق قانون طل وتنفيذ قرارات الحكومة"[2].

2- خلفية قانون الخدمة المدنية الوطنية:

[1] الكنيست: مركز البحوث والمعلومات، قانون الخدمة المدبية، كتاب القوانين، 2014/3/19م ،ص17، الهامش.

[2] المصدر نفسه ذاته، ص17.

الخدمة المدنية – الوطنية: هي مشروع للتطوع المجتمعي لفائدة الجمهور والدولة، ويتم تنفيذها بواسطة "الجسم المشغِّل" وهي مخصصة لكل من هو معفي من الخدمة العسكرية، أو من لم يستدع للتجنيد العسكري، من كل المجموعات في الأوساط، بما في ذلك الأبناء والبنات، والجنود المتدينون، والعرب، واليهود، أناس من ذوي المحدودية، و(عدم القدرة). مدة الخدمة سنة واحدة، وربع المتطوعين قد يستمرون سنة إضافية، ولكن ليس أكثر، والخدمة حسب القانون تبدأ من اليوم، وعند وصول المتطوع"[1].

المبحث الخامس: تطبيق قانون الخدمة المدنية في إسرائيل على فلسطينيي الداخل وفيه مطلبان.

توطئة:

تزامن الحديث عن قانون الخدمة المدنية الوطنية عندما تعالت أصوات بعض القادة والمفكرين محذرين مما أسموه بخطر التفوق السكاني الفلسطيني (التكاثر السكاني للفلسطينيين) داخل إسرائيل، ومما عزز تطبيق قانون الخدمة المدنية انتفاضة الأقصى عام 2000م، التي عبرت عن عمق جذور الهوية الفلسطينية، وتجذر انتماء فلسطينيي الداخل إلى دينهم وقوميتهم، فاستشعرت المؤسسة الإسرائيلية بالخطر على كيانها لأول مرة منذ قيامها، الأمر الذي جعل المؤسسة الأمنية تستعمل العنف المفرط كالرصاص الحي، والقنص ضد فلسطينيي الداخل للجمهور ولقادتهم على حد سواء، من أجل إيقاف هذه الانتفاضة غير المسبوقة فقتلت 13 فلسطينيا من عرب الداخل دون أي محاسبة للمسؤولين من قوات الأمن.

المطلب الأول: مناقشة بعض نصوص قانون الخدمة الوطنية المدنية:

وتبين أن الدولة قد فشلت في قمع وترهيب رموز الوعي القومي والوطني في إلغاء الهوية والذاكرة الفلسطينية، وسحق المشروع الوطني، فدار الحديث في الدوائر الأمنية وأروقتها بالبحث عن البدائل، فهي بحاجة ماسة إلى تهويد الناس وأسرلتهم.

[1] المصدر نفسه ذاته ،ص17

وقد تبنى قانون الخدمة المدنية توصيات لجنة عبري التي بدورها تبنت توصيات لجنة "لبيد–أور"[1]، وفي عام 2007م، أقيمت مديرية الخدمة التي تشرف على الأجسام التي تطبق مشروع الخدمة المدنية على الأرض في الداخل الفلسطيني.

وقد بدأت مديرية الخدمة المدنية عملها منذ عام 2008 م وبتوجيه حكومي، باستخدام الأساليب المتنوعة في الترغيب من خلال الإغراءات المادية، والدعاية من قبل كبار المسؤولين في مشروع الخدمة المدنية عبر وسائل الاعلام المختلفة، وكذلك تم عقد المؤتمرات حول هذا المشروع.[2]

ثم بدأ تشكيل الأجسام والجمعيات المشغلة، التي انحصرت أعمالها على تطبيق قانون الخدمة المدنية، باستخدام المغريات المادية لتجند الشباب والشابات ممن بلغو سن التجنيد في الوسط العربي واليهودي وذلك بإشراف وتوجيه مديرية الخدمة المدنية.

المطلب الثاني: تصرحات مسؤول في الخدمة المدنية، ونائب وزير الأمن الإسرائيلي:

وهو شلوم جربي: مدير عامّ مديرية الخدمة المدنية – الوطنية، موقع مديرية الخدمة الوطنية، 2011م، في معرض حديثه حول الخدمة المدنية– الوطنية قال:

"الخدمة المدنية – الوطنية هي "الفسيفساء الحقيقية للمجتمع الإسرائيلي"، يخدم في الخدمة المدنية– الوطنية يهود، وعرب، ودروز، وشراكسة، وبدو؛ متديّنون، وعلمانيون، ومتزمّتون– يحقّقون واجبهم الأخلاقي بصورة مثالية. كلّ متطوّع هو مختلف، لكنّ جميعهم يتشابهون في رغبتهم في التطوّع على حساب وقتهم من أجل تحسين وجه مجتمعنا.... إنّني أؤمن أنّ متطوّعي الخدمة المدنية – الوطنية يُثبتون أنّه يمكن العمل على منع الاستقطاب الاجتماعي، وإنشاء تعاون حقيقي بين جميع فئات المجتمع الإسرائيلي، وبعث الأمل بمستقبل أفضل لجميعنا كمواطنين في دولة إسرائيل"[3].

ولم تتوقف تصريحات المسؤولين الإسرائيليين وكان آخرها في حزيران عام 2013م:

" حيث صرح نائب وزير الأمن الإسرائيلي داني دنون قبل أيام، والذي أعلن عدم دعمه "للقانون" أي قانون الخدمة المدنية، في حال عدم التطرق إلى دمج العرب في الخدمة المدنية بشكل واضح"، وأوردت

---

[1] لجنة لبيد: هي نسبة لتومي لبيد نائب رئيس الوزراء، الذي ترأس اللجنة، والتي أقيمت لفحص توصيات لجنة أور.
الجنة أور: نسبة للقاضي أور الذي ترأس الجنة لفحص احداث انتفاضة الأقصى.

[2] الكنيست: مركز البحوث والمعلومات، قانون الخدمة المدبية، كتاب القوانين، ص17 .
- قتلت قوات الأمن الإسرائيلي 13 فلسطينيا أثناء هبة الأقصى، عام2000/10/1م، على أثر اقتحام شارون المسجد الأقصى المبارك.

[3] www.sharedlife.org.i كتاب الخدمة، الفصل العاشر، ص200،.

صحيفة صوت الحق عن تشكيل لجنة وزارية برئاسة " يعقوب بري" رئيس الشاباك السابق– من حزب يش عتيد، وقد قدمت توصياتها التي شملت من أسمتهم ب" أبناء الأقليات" – العرب – على شكل مشروع قانون الخدمة المدنية"[1].

ويرى الباحث أن تشكيل اللجنة الوزارية التي يرأسها "يعقوب بري" رئيس الشباك السابق أي رئيس السابق للمخابرات العامة الإسرائيلية، حيث أن هذه اللجنة لا تتعامل مع فلسطينيي الداخل كمواطنين؛ ولكنها تتعامل معهم من خلال منظومة العلاقة الأمنية للدولة العبرية العدائية لهم، ولو دققنا النظر في وصف هذه اللجنة الوزارية لأبناء الداخل الفلسطيني، وكيفية حشدها واستبطانها لمصطلحات التفكيك والتفتيت لعرب الداخل حتي في تسميتها لهم، فإنها لا تعتبرهم أبناء أقلية عربية واحدة في الداخل، بل "أبناء الأقليات"، هكذا هو ديدن الفكر الصهيوني في تعامله مع القضية الفلسطينية، "بسياسة فرق تسد".

ولا شك أن تصريح نائب وزير الأمن الإسرائيلي داني دنون، ورئيس الشاباك السابق يعقوب بري الذان عبرا عن دعمهما لقانون الخدمة المدنية، الأمر الذي يؤكد أن قانون الخدمة المدنية الوطنية مشروع أمني بامتياز.

[1] صحيفة صوت الحق والحرية، 14/6/2013. ص12.

خلاصة الفصل الأول

وصفوة القول في هذا الفصل ما يراه الباحث من إن مشروع الخدمة الوطنية المدنية، الذي بات قانونا بالأمس القريب، يعتبر نتيجة للاقتراحات، والدراسات، والتوصيات الإسرائيلية المتواصلة لتكريس هذا المشروع وتثبيته، وصولا إلى مرحلة التقنين، حتى تم تدعيم هذا المخطط ذي الأبعاد الاستراتيجية الخطيرة بالقانون الإسرائيلي، من أجل تطبيقه على أبناء الداخل الفلسطيني، ولهذا القانون مخاطر جمّة على أبناء الداخل الفلسطيني، من أبرزها ما يأتي:

1- محاولة إخفاء الأفكار التاريخية لفكرة المشروع الصهيوني، من خلال التركيز على المهنية والكفاءات العلمية، والطابع المدني، والاجتماعي، والثقافي من خلال إشغال المجتمع بشعارات التضليل، ومقولة الحقوق مقابل الواجبات.

2- إسقاط مشروع الخدمة المدنية – الوطنية على مجتمع عرب الداخل يهدف إلى تفكيك هذا المجتمع من خلال التعامل بالدمج الفردي في المشروع، في الداخل الفلسطيني، مع اعتماد سياسة النفس الطويل.

3- ومعاقبة الرافضين للمشروع بالحرمان من الحقوق، للتضييق عليهم ماديا ونفسيا بهدف إكراههم على الخدمة المدنية، وهذا مناف لديمقراطية الدولة التي تدعيها إسرائيل.

4- واختراق المجتمع وتغيير قناعاته السياسية من خلال تغيير بنيته الاجتماعية في عمليات اندماجية، تصهر مكونات المجتمع، فتؤدي إلى تذويب خصائص الهوية الفلسطينية، وصياغة شخصية جديدة مشوهة تحمل هوية الولاء الإسرائيلية، هذا ما أكده رئيس الشباك السابق عامي أيلون، بقوله: "يجب أن نعترف أن الحل هو الخدمة المدنية، لنصهر كل المجتمع الإسرائيلي، وقد فشلنا في تجنيد أعداد كبيرة من العرب في الخدمة المدنية"[1].

5- نزع مقومات الانتماء العربي، بهدف تحييد فلسطينيي الداخل عن دائرة الصراع، وجعل قضية فلسطينيي الداخل قضية داخلية خاصة بعيدة عن محيطها القومي والوطني والإسلامي.

6- قتل الروح الوطنية والقومية والإسلامية لدى المواطنين العرب في البلاد، وخاصة جيل الشباب، وهذا هو الهدف الاستراتيجي من وراء الخدمة المدنية.

7- العمل على تغيير القيادات الإسلامية، والوطنية المعارضة، بقيادات موالية للمؤسسة الإسرائيلية.

8- ضرب المجتمع من داخله، وذلك بأحداث شرخ عميق يصعب رأبه بين الخادمين الذين انسلخوا عن هويتهم وانتمائهم لأمتهم بموالاتهم لإسرائيل، وبين من ثبت على هويته الوطنية، والقومية والإسلامية.

[1] http:/www.aljabha.org/?i=34477

9- فرض التجنيد العسكري الإجباري نتيجة للتحولات النفسية، والاجتماعية، بعد نجاح الاندماج الثقافي في المجتمع الإسرائيلي من خلال الخدمة المدنية، وهذه ذروة الأهداف التي تسعى المؤسسة الإسرائيلية إليها.

10- تصوير العمل السياسي على الشاب والفتاة، وكأنه السبب المباشر لعدم تقدمهم في ترقيات الحياة.

11- تغطية النقص في التجنيد للجيش نتيجة للتهرب والفرار من الخدم العسكرية، وقد بلغت نسبة الهاربين من الجيش 14% حسب الإحصائيات الأخيرة.[1]

12- انسلاخ جزء من الشعب الفلسطيني، وانقلابه من كونه مُدافعا عن حقوقه ليصبح مناصرا لعدوه، وهذا الأمر يشكل خطرا وضررا كبيرا على حق عودة اللاجئين، وذلك بنجاح المؤسسة الإسرائيلية في تحييد قطاع كبير من فلسطينيي الداخل! وتجنيدهم لصالحها، وبذا يكون قد تم للمؤسسة الإسرائيلية ما تطمح إليه من تهويد وأسرلة عرب الداخل الفلسطيني.

[1] في مقابلة أجراها الباحث مع صالح لطفي مدير: مركز الدراسات، الثلاثاء في 2014/11/4م.

الفصل الثاني: الأهداف الإسرائيلية من الخدمة المدنية في إسرائيل، وفيه خمسة مباحث:

توطئة:

المبحث الأول: الحفاظ على هوية الدولة اليهودية بالتهويد الاجتماعي لفلسطينيي الداخل، وفيه خمسة مباحث.

المبحث الثاني: حل المشكلة بالتفوق السكاني على العرب.

المطلب الأول: تعريف الديموغرافية:

المطلب الثاني: النكبة والتفوق السكاني على العرب بالطرد والتهديد.

المطلب الثالث: التزايد السكاني لفلسطينيي 48 من نكبة 1948م وحتى عام 2012م.

المطلب الرابع: حل المشكلة الديموغرافية، بالتفوق العددي، من خلال مفاوضات الحل النهائي مع الفلسطينيين.

المطلب الخامس: حل مشكلة التفوق السكاني بسلطة القانون.

المبحث الثالث: التمهيد للانخراط في الخدمة الشرطية والعسكرية في إسرائيل وتخفيف مهمات الجيش الأمنية.

المبحث الرابع: الغاء حق العودة للفلسطينيين المهجرين داخل وخارج فلسطين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قرار حق عودة اللاجئين 194.

المطلب الثاني: العلاقة بين حق العودة والخدمة المدنية.

المبحث الأول: الحفاظ على هوية الدولة اليهودية بالتهويد الاجتماعي لفلسطينيي الداخل، وفيه خمسة مطالب.

المبحث الخامس: تهويد وأسرلة عرب الداخل، وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول: خطورة الخدمة المدنية في التهويد الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في الداخل.

المطلب الثاني: خطورة الخدمة المدنية في التهويد الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني في الداخل.

المطلب الثالث: خطورة الخدمة المدنية في التهويد التعليمي للمجتمع الفلسطيني في الداخل.

المطلب الرابع: أهداف التربية والتعليم الإسرائيلية.

المطلب الخامس: تهويد الأراضي الفلسطينية بسلبها من أصحابها

توطئة:

خلاصة القول في أهداف الخدمة الوطنية المدنية في إسرائيل:

لقد قامت دولة إسرائيل في حرب 1948م بالفكر والتخطيط الصهيوني على العقيدة اليهودية، بالمشاركة الاستعمارية الغربية على نكبة الشعب الفلسطيني؛ لذلك فإن المحافظة على يهودية الدولة يعتبر المطلب الأساسي الذي تستمد منه الدولة اليهودية وجودها، إذن من غير الوارد الفصل بين يهودية الدولة وصهيونيتها، لأنهما العنصران اللذان تقوم عليهما هذه الدولة، وإن الفصل بينهما يعني الاندثار وزوال الدولة اليهودية من أرض الواقع، فالسؤال الأول المطروح أمام كل مفكري وقادة دولة إسرائيل، كيف السبيل إلى المحافظة على يهودية الدولة؟.

ويأتي مشروع الخدمة الوطنية المدنية، الذي أصبح اليوم قانوناً وسيلة ناجحة للإجابة على هذا التساؤل عبر تحقيق مجموعة من الأهداف: كالتفوق السكاني للعرق اليهودي، والتهويد والأسرلة للشعب الفلسطيني، كما سبق وأشار الباحث في خلاصة الفصل الأول، وكذلك يهدف قانون الخدمة المدنية الوطنية إلى إلغاء حق العودة للمهجرين الفلسطينيين في داخل إسرائيل وخارجها، مع الاستيلاء الدائم على البقية المتبقية من الأرض الفلسطينية.

وفي هذا الفصل سيعالج الباحث هذه الحقيقة؛ وذلك بتوضيح حيثياتها.

المبحث الأول: حل المشكلة بالتفوق السكاني على العرب، وفيه خمسة مطالب:

إن التزايد العددي للفلسطينيين بات ملموسا، فقد ارتفغت النسبة المئوية لعرب الداخل من 14% عام 1948م إلى 1. 21% عام 2014م؛ لذلك قالوا يجب حد هذه الزيادة في العدد.

ومن المفيد في هذا المبحث أن يعرِّف الباحث الديموغرافية، ويعالج النكبة والتفوق السكاني على العرب بالطرد، والتواجد للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، وأن يتقصى التوزيع السكاني لفلسطينيي الداخل حسب الألوية والمحافظات في فلسطين، والتزايد السكاني للعرب الفلسطينيين في الداخل، ومحاولة العدو حل المشكلة الديموغرافية من خلال المفاوضات مع الفلسطينيين، وسلطة القانون على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف الديموغرافية:

الديموغرافية كما ورد في الموسوعة العربية للعلوم الإنسانية هي ذات "أصل يوناني مؤلف من شقين هما: Demos ويعني الشعب أو السكان، graphs ويعني الوصف، وبهذا يصبح المعنى الحرفي الكلي لهذا المصطلح "وصف السكان"، أو "الدراسة الوصفية لهم"[1].

وهكذا فالديمغرافية تهتم بالتاريخ الكمّي للسكان من مختلف النواحي، سواء الطبيعية منها أم المجتمعية، وهذا يعني أن من مهام الديموغرافية "دراسة السكان من حيث الحجم، والنمو، والتطور، ومن حيث بنية السكان الطبيعية والمكانية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك دراسة توزع السكان الجغرافي، وتركيبهم العمري، والجنسي أو النوعي، يتبع هذا العلم توقعات المواليد والوفيات والهجرة والزواج،... وعادات السكان وتقاليدهم، إضافة إلى خصائصهم النوعية المباشرة مثل: الحالة المهنية والعملية، والمستوى التعليمي، والفني خاصة للقوة البشرية "[2].

[1] الموسوعة العربية ENCYCLOPEDIA
www.arab-ency.com › ... › العلوم الإنسانية.
[2] المصدر السابق ذاته.

المطلب الثاني: النكبة والتفوق السكاني على العرب بالطرد والتهديد:

من نتائج حرب سنة 1948م بين العرب واليهود ما أسفرت عنه تلك الحرب غير المتكافئة من قيام المنظمات الصهيونية الهغاناة، والأرغون، والإتسيل، واللحي بارتكاب أكثر من (70) مجزرة بحق الشعب الفلسطيني، بهدف دفع الشعب الفلسطيني إلى الهجرة عن فلسطين، والتي أسفرت عن جريمة القرن العشرين بطرد ما يقارب 800 ألف فلسطيني من أرضه، لتتحول الأغلبية الأصلية بين عشية وضحاها إلى أقلية على أرضها، من مليون وثلاثمائة ألف فلسطيني، إلى 156 ألف نسمة داخل أراضي الدولة العبرية ما قبل عام 1967م، و سقطت فلسطين 1948م بأيدي المنظمات الصهيونية فأقامت عليها دولة إسرائيل ذات الأغلبية العرقية اليهودي.[1] ونُكب الشعب الفلسطيني بأكمله، فكان التحول العددي السكاني لصالح اليهود، الذي تم بعمليات الطرد القسري، والتطهير العرقي، كما ذكره المؤرخ إيلان بابيه في كتابه "التطهير العرقي"[2].

وما ذكره المؤرخ الفلسطيني د. نور الدين مصالحة في كتابه " طرد الفلسطينيين"، وخسر الفلسطينيون أرضهم وديارهم وضاعت دولتهم

وها هي عينة من القادة والزعماء الذين أشرفوا بأنفسهم على الطرد الجماعي للشعب الفلسطيني: "ومن هؤلاء القادة العسكريين لحزب العمل: (دافيد بن غوريون، ويسرئيل غاليلي، وإغال ألون، ويتسحاك رابين، وموشيه ديان وغيرهم)، هم وغيرهم من أشرف على طرد الفلسطينيين سنة 1948م.

جاء في كتاب (طرد الفلسطينيين) لنور الدين مصالحة تبيانا للخطة الصهيونية "دالت"، التي نفذتها المنظمات الصهيونية الهاجانة، والإتسل، والأرغون، والليحي، تطبيقا عمليا للفكر الأيديولوجي الصهيوني المتمثل في عمليات الطرد غير المسبوقة للشعب الفلسطيني، وتقضي تفريغ جوانب طرق المواصلات الرئيسية من القري العربية.

ويرى الباحث أن السيطرة على الطرق الرئيسية وعلى محاورها التي تعتبر الشريان الحيوي للبلدات والمدن الفلسطينية؛ وبتلك العملية فإن المنظمات الصهيونية قد امتلكت زمام المعركة، وسرعة الحركة، وتسهيل الامدادات العسكرية؛ ومن جهة أخرى قد حرمت الفلسطينيين من استخدامها للدفاع عن بلداتهم ومدنهم.

---

[1] الكيالي عبد الوهاب، وأخرون: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط العاشرة، الأردن، 1990م، بتصرف.

[2] بابيه، إيلان: مؤرخ إسرائيلي اليساري، صاحب كتاب التطهير العرقي في فلسطين، 2006م، وهو عضو في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

وقد وضعت بصورة مفصلة من قبل الهاجاناة، التي عرفت (ب تُخنيت دالت عام 1942م، واعتُمِدت في 1948/3/10م بقيادة الضابط المسؤول في القيادة السرية " ياعيئل يادين" والذي تولى القيادة بسبب مرض رئيس الأركان " يعكوف دوري.

وكانت الخطة تقضي بالاستيلاء على النقاط الرئيسة في البلاد، وعلى الطرق، وذلك قبل رحيل البريطانيين وفق الأسس السياسية والاستراتيجية للخطة دالت التالية :

1- توسيع الدولة اليهودية إلى أبعد من حدود التقسيم، وأيضاً " نسف" و" تدمير" القرى العربية وطرد السكان إلى خارج الحدود.

2 - الاستيلاء على المدن العربية وطرد السكان من الضواحي الواقعة على جانبي طرق المواصلات .

3 - إعداد لائحة بأسماء القرى والمدن تتضمن معلومات عن قادتها وزعمائها من أجل تسهيل عملية التنفيذ للخطة. ويؤكد المؤرخون الصهاينة أمثال " بني موريس" و" مئير ياعيل" أن طرد العرب وتدمير القرى والمدن بموجب خطة دالت كانا أمرين في غاية الأهمية من نواحي استراتيجية وعسكرية،[1] وكانت الخطة تنسجم مع سياسة " بن غوريون " والذي اتخذ موقفه المُعلن بترحيل الفلسطينيين، والبقاء على أقلية عربية في الدولة اليهودية عام 1948م.

ويؤكد "ميخائيل بار- زوهار" بأن ابن غوريون كان سعيداً جداً لفرار العرب من أراضي الدولة اليهودية، وذلك لنجاح أهداف التسوية السياسية والديمغرافية لتحقيق وخلق دولة يهودية متجانسة العنصر. وأوضح "بار-زوهار" في اجتماع سياسي عسكري حاسم في 11 أيار 1948م أنه قد أمر بن غوريون بتدمير الجزر العربية " القرى العربية" الواقعة بين المستوطنات اليهودية[2].

وتم تهجير أغلب الشعب الفلسطيني من فلسطين، ولقد تم تفريغ حيفا ويافا واللد والرملة، وتفريغ 531 قرية ومحوها عن الوجود، من خلال المجازر التي ارتكبت في المناطق والألوية الفلسطينية، أنظروا إلى هول ما فعلته تلك العصابات من المجازر، في تفاصيل خطة دالت المجرمة في الهامش كما هو مبين في خطة (دالت).[3]

---

[1] مصالحه نورالدين: طرد الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، ط الأولى، 1992م، ص166--169، بتصرف.

[2] مصالحه نورالدين: طرد الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، ط الأولى، 1992م، ص166--169، بتصرف.

[3] ملحق مجازر المنظمات الصهيونية، رقم (6)، ص134.

إن الصلة واضحة وضوح الشمس بين ما يسمى "بالتهديد الديموغرافي " العربي، والرغبة في تشجيع العرب الإسرائيليين على الهجرة، وردت سنة 1976م في مذكرة داخلية أعدها موظف إسرائيلي كبير جدا هو يسرائيل كنغ، مفوض وزارة الداخلية في منطقة الشمال ... وأقترح كنغ فيما أقترحه، تبني سياسة أكثر عدوانية، هدفها تشجيع العرب الإسرائيليين، وخصوصا الشباب على الهجرة "[1].

وتشير التقديرات أنه قد غادر البلاد ما بين سنة 1948 و1974 نحو 5%من العرب المقيمين في إسرائيل، معظمهم من المتعلمين، وكل ذلك للحد من خطر التكاثر السكاني المتزايد على حد زعمهم.

وتوالت التهديدات قادة الدولة الإسرائيلية لعرب الداخل، كما هو ماثل في الملحق رقم(7)[2].

[1] – مصالحه نورالدين: أرض أكثر وعرب أقل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، ط الأولى، 1996م، ص196، بتصرف.
[2] ينظر ملحق تهديدات قادة إسرائيل، رقم (7)، ص140.

المطلب الثالث: التزايد السكاني لفلسطينيين 48 من نكبة 1948م حتى عام 2012م:

يتبين من الجدول رقم [1] أن نسبة العرب الفلسطينيين قد اخفضت من سنة 1948م، بسبب الهجرات اليهودية المكثفة، وبقيت منخفضة حتى سنة1965م، وبعد سنة 1970م أخذت النسبة السكانية لعرب الداخل بالارتفاع إلى أن وصلت سنة 1985م إلى 17.9%، ثم استمرت النسبة بالارتفاع مع خصوبة الإنجاب عند عرب الداخل حتى بلغت سنة 2012م 20.6%، حيث تضاعف العرب الداخل حتى سنة 2012م، ما يقارب 9 أضعاف

جدول رقم (1). يبين التزايد السكاني للعرب الفلسطينيين في إسرائيل من نكبة 1948م حتي عام 2012م:

السنة	عدد السكان العرب / ألف نسمة	نسبة السكان العرب في إسرائيل
1948	156000	17 .9
1955	198600	11.1
1960	239100	11.1
1965	299300	11.5
1970	440100	14.6
1975	533700	15.3
1980	638900	16.3
1985	749000	17.6
1990	875000	18.1
1995	1012200	20
2000	1188700	18
2005	1377100	19.7

[1] دائرة الإحصاء المركزية، الدليل الاحصائي السنوي أسرائيلي، لعام 2014 رقم 65، لعام 2014م، ص129-129.

2010	1573100	20.4
2013	1647200	20.6
2014	1714600	21.1

الرسم البياني رقم (2): يظهر تغيير خصوبة الأسرة في الإنجاب

خلال السنوات 1955م– 2000م، عند "المسلمين واليهود والنصارى والدروز":

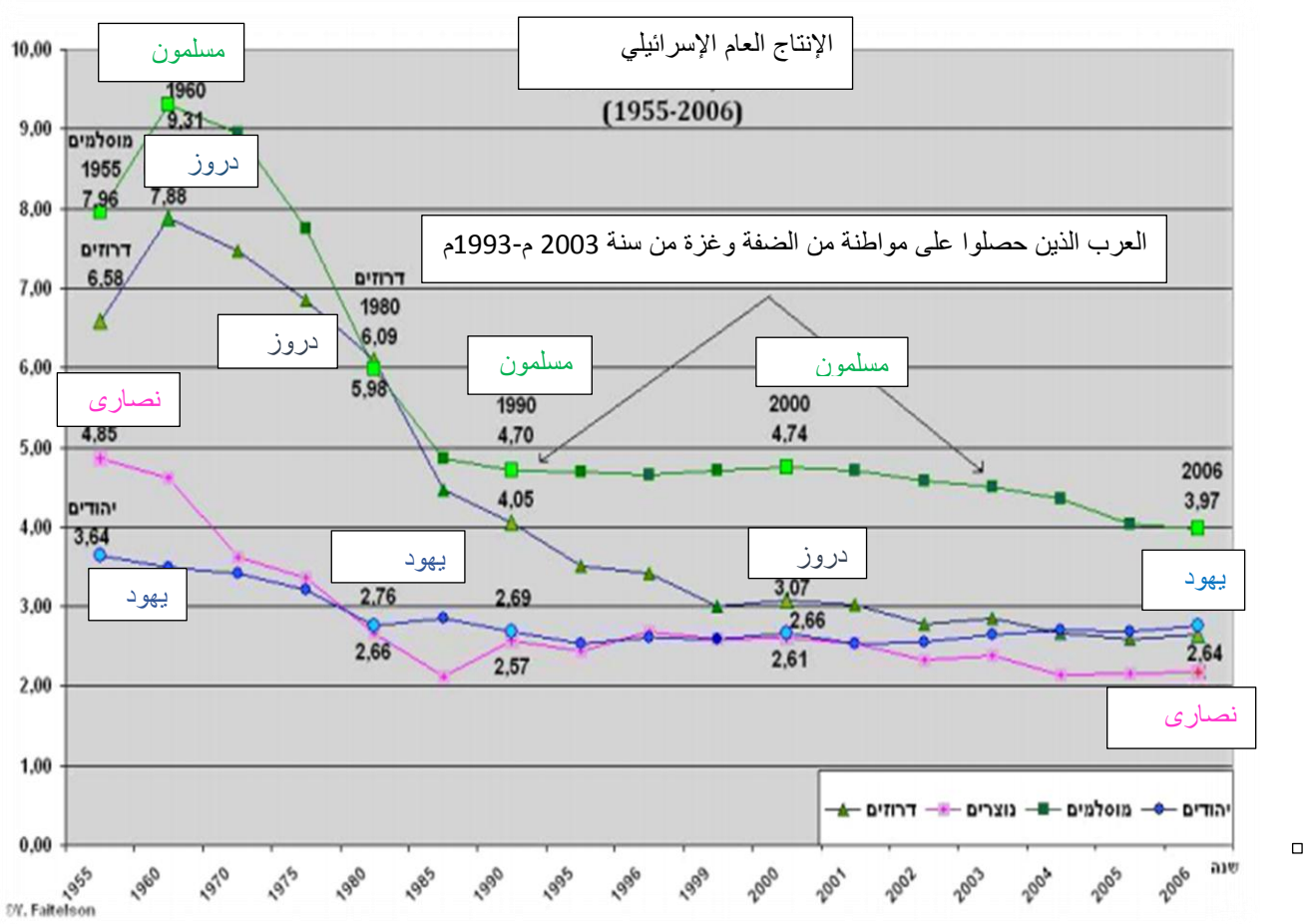

يهود مسلمون نصارى دروز.[1]

[1] יעקוב פייטלסון .מאמר – המכון לאסטרטגיה ציונית. המגמות הדמוגרפיות בארץ ישראל. (2007م – 1800م). ישראל 2008م. דף 21.

يتبين من الرسم البياني رقم (2): تغيُّر خصوبة الأسرة في الانجاب عبر السنوات من 1955م– 2000 م عند المسلمين واليهود والنصارى والدروز.

وقد شمل الانخفاض جميع الطوائف، وخاصة الطائفة الدرزية التي كان الإنجاب فيها قريبا من الإنجاب عند المسلمين عام 1960م، وبعد انخراط الطائفة الدرزية في الخدمة العسكرية أصبحت في عام 2000م تقترب من الإنجاب عند اليهود، وفي عام 2004 م تساوت مع النسبة عند اليهود؛ وذلك بسبب تأثر المجتمع الدرزي بالثقافة اليهودية.

ولا شك أن الانخفاض بدا بارزا أيضا عند المسلمين فقد أنخفض من 9.3 عام 1960م إلى قريب من 97. 3 عام 2006م.

في حين أن اليهود تقريبا حافظوا على نسبة الانجاب منذ العام 1955م.

وأصبح التوزيع السكاني لفلسطينيي الداخل حسب الألوية والمحافظات في إسرائيل

"وفق الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية لعام 2012م يشكّل المسلمون حوالي 2. 84% من الفلسطينيين في إسرائيل، و7.7% من المسيحيين، و8% دروز. يُقدّر عدد فلسطينيي الداخل بالإضافة إلى العرب الحائزين على مكانة "مقيم دائم" في المناطق التي احتلتها إسرائيل بعد حرب 1967م وضمتها في 1981م (القدس الشرقية والجولان) 1647200نسمة، أي 20.6% من السكان في إسرائيل. وهم يقيمون في خمس مناطق رئيسية: الجليل، المثلث، الجولان، القدس وشمالي النقب والمدن الساحلية. أما نسبة السلمين العرب من مجموع السكان العرب الفلسطينيين في الداخل يبلغ حوالي3. 17%. حسب قانون المواطنة الإسرائيلي.

وكان التوزيع السكاني للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، وفق الإحصائيات الإسرائيلية لعام 2012م، على النحو التالي:

في لواء الشمال 699000 نسمة، ومنهم من قضاء عكا380200 نسمة، ومنهم قضاء مرج بن عامر 252300 نسمة.

وفي لواء حيفا 234900 نسمة، ومنهم من قضاء حيفا 59600 نسمة، وقضاء الخضيرة 175300 نسمة.

لواء المركز 157300 نسمة، منهم لواء تل أبيب 18200 نسمة.

---

(1)–فايطلسون، يعقوب: بحث – المعهد للأستراتيجية الصهيونية، الاتجاهات إلى التفوق السكاني في أرض إسرائيل، (1800م – 2007م)، د ط، إسرائيل، ص 21. (ترجمة الباحث).

لواء الجنوب 212100 نسمة، منهم قضاء بئر السبع 211200 نسمة"، قضاء القدس 305700 نسمة.[1]

صحيح أنه تضاعف عدد العرب الفلسطينيون في الداخل خلال 66 عاما من أيام النكبة وحتى عام 2012م ما يقارب 9 أضعاف، إذا أخرجنا لواء القدس والجولان من المعادلة وهذه الزيادة هي بسبب اهتمام الأسرة المسلمة في الإنجاب، الأمر الذي جعل ميزان التغيير الديمغرافي يميل لصالح فلسطينيي الداخل، ولكن بفضل التكاثر الطبيعي، وعندما وصلت النسبة السكانية لعرب الداخل إلى ما يقرب 20%، وإذا بالدنيا تقوم ولا تقعد، وإذا بالاستطلاعات الرسمية وغير الرسمية تجرى سنويا، والمؤتمرات تعقد والتوصيات تخرج علينا بالخطر الديمغرافي على حد زعمهم، وهذا (دوتان) بنظرته العرقية الاثنية اليهودية الإسرائيلية في التعامل تجاه المجتمع الفلسطيني المسلم في الداخل، يخلص (دوتان) إلى مشروعه بطرد جماعي لفلسطيني الداخل.[2]

وهذا دوتان[3]: يصف تنامي السكاني للعرب في الأراضي المحتلة بالقنبلة الموقوتة، المعدة ضدنا دون توقف إذ زاد تعداد السكان العرب أربعة أضعاف فوصل الى 1.3مليون نسمة في نوفمبر 1967م، مقابل 3 مليون نسمة يهودي إسرائيلي ويقول إن هذا العدد لا يمكن استيعابه ويتحدث عن نقل الفلسطينيين الى العراق، وفي سياق حديثه يدعو الى ترحيل كل فلسطيني على جانبي الخط الأخضر. وكان مشروع (دوتان) يتلخص في طرد 100 ألف عائلة فلسطينية فينفق على كل عائلة 5000 دولار لتهجيرها، ووفق هذه الخطة يتم تهجير من 600 ألف إلى 700 ألف فلسطيني، ويتم تنفيذ هذه الخطة على مدى خمس أو ست سنوات، في كل سنة ينفق مئة مليون دولار، وهكذا يتوقع أن يغير التوازن الديموغرافي بشكل ملموس. ويوصي دوتان القادة الصهاينة في إسرائيل أن يتعاملوا مع مشروعه للهجرة كأولوية قومية

عليا.[4]

ونقل عن الحاخام مئير: من كريات أربع "أندور" الناطق باسم غوش إمونيم أنه قال سنة 1980م": على العرب أن يعلموا أن هناك سيدا هنا، هو الشعب اليهودي إنه يحكم أرض إسرائيل...العرب سكان

[1] الدليل الإحصائي السنوي الإسرائيلي، لعام 2013م، عدد64، ص134- 143.

[2] مصالحة، نورالدين: أرص أكثر وعرب أقل، ص 213 بتصرف.

- موشه، دوتان: رئيس تحرير دورية " هأماة"- أهم أيديولوجية، حزب اللكود، مخطط مشروع دوتان للترحيل، أطلق على الضفة أرض اسرئيل المحررة.

[3] موشية، دوتان: رئيس تحرير دوريه هاماه، أهم أيديولوجية حزب اللكود.

[4] مصالحة، نورالدين: أرص أكثر وعرب أقل، ص 213 بتصرف.

موقوتون صودف أن سكنوا في هذه البلاد. هنالك وصايا تتعلق بمثل هؤلاء السكان الموقوتين وينبغي أن نتصرف وفقا لذلك..."[1].

أما الحاخام تسفي كوك: فيصف الأرض بأرض الأسلاف وفق التوراة والتاريخ، ويصف من يدعي أن الأرض عربية بالكذب والتزوير، ويصف أن اليهودي عائد الى بيته، والعربي بالغازي.[2]

ويرى الباحث أن هؤلاء الحاخامات اليهود المستوطنين يوظفون تفسير الفكر الديني الصهيونية بربطه بالتاريخ والتوراتي فيترجم إلى التغيير الديموغرافي على أرض الواقع، التفوق العددي في مشروعهم الاستيطاني في تملك الأراضي المحتلة، 1967م، وهذه الفكرة الصهيونية تنبثق من (الحق الإلهي في تهويد الأرض)، وهي ليست خاصة بالأراضي المحتلة فحسب بل تشمل كل أرض فلسطين عام 1948م.

المطلب الرابع: حل المشكلة الديموغرافية، التفوق العددي، من خلال مفاوضات الحل النهائي مع الفلسطينيين:

وهذا أرنون سوفر المحاضر في الجغرافية السياسية، ومن كبار المروجين للخطر الديموغرافي، والمقرب من القادة السياسيين، قدم ورقة لرئيس الوزراء شارون، وتم مناقشتها في لجنة الخارجية والأمن. وفي مؤتمر هرتسليا للأمن والممانعة، اقترح سوفير في ورقته ضم منطقة المثلث والقدس الشرقية إلى السلطة الفلسطينية، لتقليل عدد العرب المسلمين في الدولة، فتتخلص إسرائيل من 400 ألف نسمة، حيث سيبلغ عددهم 800 ألف نسمة عام 2020م ويبقى في الدولة عام 2020م، 200ألف عربي مسيحي، و150 ألف درزي، ومليون مسلم، مقابل 6 ملايين يهودي[3].

واستطرد سوفير في اقتراحه، أنه في حالة معارضة العرب المحليين، يتم حصرهم في جيتووات اقتصادية، وإغلاق المنافذ عليهم، هكذا يفصح سوفير عما يجول في نفسه من عنصريّة مقيتة تجاه فلسطينيي الداخل.

---

[1] المصدر السابق ذاته، ص213.

[2] المصدر السابق، ص 213 بتصرف.

[3] سوفير، أرنون: إسرائيل ديمغرافيا 2000م – 2020م (مخاطر واحتمالات), ترجمة غانم محمد، مؤسسة الأيام، رام الله، 2001م، ص71 بتصرف.

وفي رسالة أخرى بعثها إلى شارون لا يبرر فيها فكرة فصل المثلث والقدس الشرقية بمفاهيم أمنية، ولكن بمفاهيم التفوق العددي "الديموغرافي"، وجاء فيها: "عليك أن تعلم ذلك منذ أشهر؛ لأن المعطيات الديموغرافية الصعبة مع غياب الفصل تعني نشوء أكثرية عربية، وهذا يعني نهاية دولة إسرائيل اليهودية"[1]. ويبرق أرنون سوفير، برسائله المتلاحقة الموجهة إلى الساسة الإسرائيليين، يهدف من خلالها دق ناقوس الخطر الداهم، إذا لم يتم خفض عدد العرب الفلسطينيين بضربة واحدة بضمهم 400 ألف من المثلث الى السلطة الفلسطينية، والتخلص من أكبر عدد ممكن من المسلمين، في حل للمشكلة الديموغرافية، مستغلا إطار الحل النهائي على حد زعمه.

المطلب الخامس: حل مشكلة التفوق السكاني بسلطة القانون:

تقوم لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، والمعهد الإسرائيلي في القدس بمحاولة صياغة دستور مقترح للدولة اليهودية، في ظل انتشار ثقافة اليمين العنصرية المتصاعدة في الشارع الإسرائيلي بقوة، وتوجهها العنصري الاثني والإقصائي، فكيف سيقنن الدستور في ظل هذه الأوضاع الذي يشتد فيه الصراع الاثني والطبقي، وكيف سينعكس على الأوضاع السياسية، والمعيشية المتردية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، ورغم المحاولات العديدة، إلا أن الدستور لم يتم إخراج صيغته النهائية تحت ادعاء أن القضايا الدينية العالقة بين العلمانيين والتيار العلماني لم تحل بعد.[2]

ويعرِّف الدستور المقترح إسرائيل على أنها "دولة يهودية ديموقراطية مكرسا بذلك هذا الطابع بشكل دستوري، ففي القَسَم الأول من الدستور الذي حمل اسم "الأساس" جاء في البند الأول أن اسم الدولة هو "إسرائيل" ومباشرة في البند الثاني" إسرائيل هي دولة يهودية وديموقراطية"[3].

وتؤكد بنود الدستور الطابع اليهودي للدولة في كل ما يتعلق بقضايا: حق العودة، والجنسية، ورموز الدولة، والتي تم تدويلها في الدستور بشكل واضح مكرسا الطابع اليهودي للدولة. وتوفر سلسلة القوانين الإسرائيلية

[1] سوفير، أرنون: إسرائيل ديمغرافيا 2000م- 2020م (مخاطر واحتمالات), ترجمة غانم محمد، مؤسسة الأيام، د ط، رام الله، 2001م، ص71.

[2] أيال، غروس: (2005م). "دستور بوفاق من وعلى حساب من". مجلة عدالة الإلكترونية(9) كانون ثاني. باروخ كاميرلنغ (2005م) بدون ص. "الدستور الذي سيتحول إلى مهزلة المهازل". مجلة عدالة الإلكترونية(9) كانون ثاني. حسن جبارين (2005م). "الحقوق الجماعية والمصالحة في بناء دستور: الحالة الإسرائيلية". مجلة عدالة الالكترونية (12)، (بدون صفحة).

[3] مئير، شمغار: (2005م). دستور بالوفاق. القدس: المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، ص91–93، بتصرف.

الامتيازات الرسمية للغالبية اليهودية في المجالات المختلفة في الدولة. ويتم الادعاء أن غالبية العرب يؤيدون نص الدستور، وتعريف الدولة من خلال استطلاعات أجراها المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، وقد فندتها استطلاعات أخرى، سيتم ذكرها لاحقا.[1]

وإن عدم سن الدستور نابع من الصراع الديني العلماني في إسرائيل، وإن التخلي عن صياغة الدستور في السنوات الأولى لقيام الدولة من قبل مؤسسيها، كان تجنبا لأي توتر قد يظهر بين شريحتي المجتمع الإسرائيلي المتدين والعلماني، وثم بين الدولة والمجتمع، إن هذا الادعاء يتجاهل أهداف مؤسسي الدولة المصرح بها، من مصادرة وتجريد أملاك وموارد وعقارات ضخمة للعرب في الداخل الفلسطيني منذ قيام الدولة حتى الآن، ومنحها كغنائم للمواطنين اليهود، والمجتمع اليهودي، وتقنن له القوانين الفوقية في المكانة، على الأقلية العربية الفلسطينية في الدولة اليهودية الديموقراطية، وكيف سيصاغ دستور ديموقراطي لجميع مواطني الدولة بهذا الفكر الاثني؟[2].

ومن خلال الدوافع الأمنية في تعليل سن القوانين أو تعديل بعضها لأسباب ديموغرافية صرفة، ومثال ذلك ما عبر صراحة عنه أعضاء كنيست، منهم: "يوفال شطاينتس" من الليكود الذي قال: "لا أرغب في التحدث عن التحويرات الأمنية التي أضيفت على القانون... الدولة تملك كامل الحق في أن تدافع عن نفسها من الناحية الديموغرافية". وعبرت بروفيسور "روت غبيزون" وهي الرائدة في عملية سن دستور بالوفاق عن تعديل قانون المواطنة لكونه "جزءا من المجهود الذي يتم بذله من أجل المحافظة على إسرائيل كدولة يحقق فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير... ومن يؤمن بعدالة أن تكون الدولة يهودية، عليه أن يقبل أنه يحق لها، بل يجب عليها، أن تحافظ على الشروط التي تمكن من استمرا وجودها ..."[3].

ولم تدخر الكنيست جهدا من سن القوانين، كالتي تحد لم شمل العائلات، وقانون الجنسية، وقانون الفعالية الاقتصادية.

ومن أبرز أنماط العنصرية في عام 2005م "كان استمرار التشريعات في الكنيست الإسرائيلية التي تقلص وتحد من صيغة المواطنة لأبناء الأقلية العربية في إسرائيل، ومن بين هذه التشريعات كان استمرار تمديد

[1] د. محسن صالح، وآخرون: إعداد عباس، إسماعيل، عنصرية إسرائيل، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ط1، 2008م، ص 47-50 ، بتصرف.

[2] روحانا، نديم: (2004م). "دستور بالوفاق! أي وفاق؟". مجلة عدالة الإلكترونية، (2004م)، (7), تشرين الثاني، (بدون ص)، بتصرف.

[3] المصدر السابق.

سريان قانون الجنسية، والدخول إلى إسرائيل، الذي يهدف إلى منع دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل، ومنع لم شمل العائلات، وبات واضحا أن القانون يهدف في الأساس إلى الحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة... وتم تسويقه بدوافع أمنية"[1]، ووفق نص القانون فإن صلاحية منح تصاريح إقامة في إسرائيل لفلسطينيين فقط لوزير الداخلية وقائد المنطقة.

ويرى الباحث أن هذا القانون يهدف إلى منع لم شمل العائلات الفلسطينية، وهذا المنع لا يمنع التواصل الأُسَري بين شقي المجتمع الفلسطيني في الداخل وفي الضفة الغربية فحسب، بل يهضم حق من حقوق الفلسطينيين في الداخل، وبالتالي الحفاظ على الأغلبية اليهودية بالتفوق السكاني بحكم سلطة التقنين.

ويرى الباحث أنه ما زال فلسطينيو الداخل منذ قيام الدولة الإسرائيلية التي طردت غالبية الشعب الفلسطيني عام 1948م، وحولتهم إلى أقلية، مطاردين وليس لهم سلطة في سن تشريعات في الكنيست، إذ تكاد تنعدم فاعلية أعضاء الكنيست العرب في التأثير على سن هذه القوانين، والتي تقنن بعشرات القوانين الظالمة المعبرة عن التمييز العنصري للتوجهات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية المستمرة دون توقف، وهذه عينة من هذه القوانين للمشرِّع الإسرائيلي، التي تتصدى لها الجمعيات الحقوقية، كجمعية عدالة، و جمعية ميزان الحقوقية، ومحامون من أبناء الداخل الذين تجندوا لتقديم الخدمات الحقوقية والقانونية لأبناء شعبهم الفلسطيني في الداخل. ويصب هذا التوجه الظالم، والتمييز العنصري من دون أدنى شك إلى تقويض للحقوق، ونزع للممتلكات، خدمة للأغلبية اليهودية في الدولة.
فمشروع "قَسَم الولاء"[2] على سبيل المثال، يستهدف بالأساس العرب في الداخل الفلسطيني في قضية "لم شمل العائلات"، وبالتالي يصب في تكريس مصلحة الغالبية الديمغرافية للدولة اليهودية.[3]

---

[1] غانم أسعد، آخرون: التطور المدني في إسرائيل، إبن خلدون الجمعية العربية للبحث والتطوير، 2006م، ص20، بتصرف.

[2] نص قانون القسم: "أنا أصرح أنني مواطن مخلص لدولة إسرائيل، بصفتها دولة يهودية ديمقراطية، وأنا أتعهد باحترام قوانينها" مؤسسة ميزان لحقوق الانسان، ديمقراطية غارقة بالعنصرية، ص 10.

[3] أبو جابر، إبراهيم: قانون برافر المشروع الإسرائيلي لتهويد النقب، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ط 2014م، ص19.

ومشروع قانون "بيغن - برافر" شاهد على التطهير العرقي بكل معنى الكلمة، ويهدف حسب تسمية الحكومة " تسوية الاستيطان في النقب" هذه الخطة التي رفضها العرب وتقضي بترحيل 30000 مواطن عربي من أرضه ليتم تجميعهم في المجمعات السكانية، من أجل مصادرة حوالي مليون دنم(ليتبقى لهم 100 ألف دنم تقريبا). وتدعي الحكومة الإسرائيلية أن " الخطة معدة لتطوير النقب، وهدفها دمج أفضل للبدو (العرب الفلسطينيين) في المجتمع الإسرائيلي، وإلى تقليص الفوارق الاقتصادية بين المجتمع البدوي وباقي المجتمع الإسرائيلي، وهذا التبرير مرفوض رفضا تاما من قبل الجماهير العربية في الداخل الفلسطيني ممثلا بلجنة المتابعة للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني، فالتطوير مقتصر على اليهودي بسلب الأراضي العربية من أصحابها، وإن هذا شكل من أشكال التعامل العنصري من قبل المؤسسة الإسرائيلية تجاه فلسطينيي الداخل.
"والخطة مكونة من أربعة أسس:
1-ترتيب الاستيطان العربي المشتت في النقب.
2-التطوير الاقتصادي للمجتمع العربي في النقب.
3-تنظيم وضع ملكية الأرض في النقب.
4-وضع إطار للخطة وتنفيذها وفق جدول زمني.
الأهداف الخفية لخطة مشروع برافر هي:

ويرى الباحث أن وقوف كل الداخل الفلسطيني بكل مكوناته الحركية، والحزبية، والشعبية المُمَثلين بلجنة المتابعة في الداخل الفلسطيني، مُتصدين لهذا المشروع التهجيري العنصري الاحلالي، لاقتلاع العرب الفلسطينيين من أرضهم وديارهم، وترحيلهم داخليا، وحصرهم في مراكز الاستيطان المعترف بها لهو موقف تحد في وجه المحتل الظالم، والصراع على حق البقاء لم يتوقف، فهذه قرية العراقيب شاهدة على ذلك، تلك القرية التي هدمتها السلطات الإسرائيلية أكثر من 60 مرة، هذا هو صراع الوجود مع المؤسسة الإسرائيلية، التي لا تتعامل مع العرب الفلسطينيين في الداخل كمواطنين، بل تتعامل معهم على أنهم يشكلون خطرا في تفوقهم السكاني على الدولة العبرية، لذلك يجب الحد من نموهم وتكاثرهم وامتدادهم بأية وسيلة ممكنة للدولة العبرية، فلم يكتفوا بذبح الضحية، وتمزيق أجزائها، بل يسعون جاهدين لإخفائها وتغييبها، وإعدام ما تبقى منها.

1- عزل النقب عن محيطه العربي (غزة وسيناء).
2- تعزيز وجود المستوطنات في النقب، وخاصة في المناطق التي تعتبر خصبة من ناحية اقتصادية.
3- بناء مراكز عسكرية واستخباراتية في المحيط العربي، مصر والأردن وخليج العقبة.
4- العمل على تسهيل مخطط بناء قناة البحرين، الأحمر والميت، وفتح مجال لخط سكة حديد الذي سيربط القناة بالبحر المتوسط للاستغناء عن قناة السويس" .المصدر السابق ذاته، ص 20.
- يُنظر ملحق(6)، مجازر المنظمات الصهيونية، " التغيير الديموغرافي في النقب"، ص134.

المبحث الثاني: التمهيد للانخراط في الخدمة الشرطية والعسكرية في إسرائيل وتخفيف مهمات الجيش الأمنية:

من الأهداف الإسرائيلية في الخدمة المدنية، كما هو معلوم المَعبَر إلى الخدمة العسكرية؛ لذلك يَجدُر أن يشير الباحث إلى الوقائع التاريخية، لهذه الأهداف ومنذ قيام دولة إسرائيل، وفي عام 1953م، بحثت الحكومة الإسرائيلية فرض الخدمة العسكرية على فلسطيني 48، وبناء على التشكيك في إخلاصهم لدولة إسرائيل، فقد دفعت الهواجس والخوف من التهديد الأمني الذي يحتمل حدوثه، إلى استبعاد فلسطينيي الداخل من التجنيد للخدمة العسكرية، وتم فرض الخدمة العسكرية فقط على المواطنين الدروز عام 1956م، وعلى الشركس عام 1958م. ومن تستغلهم من العرب لتجندهم في الجيش وأجهزته الأمنية. ويعتبر قانون الخدمة المدنية مشروعا من أكبر القضايا، والتحديات التي تستهدف المجتمع العربي في الداخل. من أعمار 18 إلى 22 عاما.

وتدحرج مصطلح الخدمة المدنية، من خدمة الدولة، إلى الخدمة الوطنية، إلى الخدمة الوطنية – المدنية، وذلك ليسهل قبول مصطلح الخدمة المدنية في الوسط العربي. ومن المؤكد أن مشروع الخدمة المدنية ولد من رحم الأجهزة الأمنية، وذلك عندما عين وزير الدفاع الجنرال موفاز لجنة بقيادة قائد سلاح الجو ومدير عام وزارة الدفاع دافيد عبري بهدف فحص سبل توسيع الخدمة الوطنية كبديل للخدمة العسكرية، على اعتبارها قضية قومية من الدرجة الأولى، عام 2003م وخاصة بعد انتفاضة الأقصى، بهدف الحفاظ على يهودية الدولة.

توالت الاقتراحات الإسرائيلية لتشجيع الفلسطينيين العرب على دخول الخدمة الوطنية (لاحقا المدنية) كبديل للخدمة العسكرية، وربطها بقبولهم للتعليم العالي وغير ذلك من الامتيازات.[1]

ويرى الباحث عند تدقيق النظر في رأي وزير الدفاع السابق موشية أرينس[2]، في كيفية اندماج الدروز في الخدمة العسكرية، وما هم عليه من ولاء وإخلاص أن على الوزير أرينس مكانا يعمد على تطبيق تجربة الاندماج الدرزية على المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، وإذا تم انخراط الأعداد أو قل الألاف في

[1] أبو جابر إبراهيم، وأخرون: الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل، 2006م، ص12– 13 .بتصرف.

[2] أرينس، موشة: "أحاديث عن الوضع"، أخبار أونو، 2004/9/29 م،ص14- 16.

-موشه أرينس: قائد في المنطقة الوسطى ابان حرب 1967م، اشترك في طرد 200 ألف فلسطيني من الضفة في حرب 1967م، وشغل وزيرا للدفاع.

الخدمة العسكرية، حتما سيكون انخراطهم نجاحا كبيرا لما طمعت به المؤسسة الإسرائيلية. وسيُتبعون في مواقع أمنية بديلا للجنود اليهود، أي أنهم سيقومون مقام غيرهم في الدفاع عن أمن الدولة الإسرائيلية، وأنهم سيواجهون إخوانهم في الدين والوطن، وخاصة الذين مازالوا في معاناة التهجير منذ عام 1948م نتيجة لما اقترفته الآلة العسكرية الإسرائيلية، وسيحصل لهم كما حصل مع بعض المجندين العرب، إذ سقط العديد منهم قتلى. لهذه النتيجة ستخلص المؤسسة الإسرائيلية بالزج بأبناء مجتمع الداخل الفلسطيني لقتال أخيه الفلسطيني العربي. دفاعا عن أمن وبقاء دولة إسرائيل.

المبحث الثالث: إلغاء حق العودة للفلسطينيين المهجرين خارج وداخل فلسطين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قرار حق عودة اللاجئين 194:

إن قرار حق العودة الذي علَّق عليه المهجرون الفلسطينيون أمالا كبيرة، والذي ضمن حق عودتهم إلى وطنهم فلسطين من جانب القانون الدولي الذي ما زال يطارد المؤسسة الإسرائيلية ويقلقها منذ صدوره، وحتى يومنا هذا، وهي تعمل على عدم تنفيذه وإلغائه بكل الطرق والوسائل. وقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين الإقتراح الآتي: "**قرار حق عودة اللاجئين 194**":

والذي تبنّاه الوفد البريطاني في الجمعية العامة للأمم المتحدة هو من اقتراح الكونت برنادوت بشأن "اللاجئين". في 1948/12/11م، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 194 والذي جاء في الفقرة 11 منه بأن الجمعية العامة "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة" .[1] ويدعو

القرار إلى تطبيق حق العودة كجزء أساسي، وأصيل من القانون الدولي، ويؤكد على وجوب السماح

[1] الطويل فالح، اللآجئون الفلسطينيون قضية تنتظر حلا، مطبعة ابن خلدون، ط1، الأردن إربد، 1996م،ص 149.

للراغبين من اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية، والخيار هنا يعود إلى صاحب الحق في أن يعود، وليس لغيره أن يقرر نيابة عنه أو يمنعه، وإن منع من العودة بالقوة، فهذا يعتبر عملاً عدوانياً وتعدي على قرارات الأمم المتحدة.

"كذلك يدعو القرار إلى عودة اللاجئين في أول فرصة ممكنة، والمقصود بهذا: عند توقف القتال عام 1948م، أي عند توقيع اتفاقيات الهدنة، أولاً مع مصر في شباط/فبراير 1949م، ثم لبنان والأردن، وأخيراً مع سورية في تموز 1949م"[1].

وقد نص القرار أيضاً على إقامة لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة تكون مهمتها " تسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات لهم"[2].

يتكون قرار 194 من 15 بنداً فبما يلي أكثر بنود القرار أهمية:

البند السابع: حماية الأماكن المقدسة وحرية وصول المواطنين الفلسطينيين إليها.
البند الثامن: نزع السلاح وفرض سيطرة الأمم المتحدة على مدينة القدس.

البند التاسع: حرية الوصول إلى مدينة القدس. البند الحادي عشر: حق العودة للاجئين.[3]

وعندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على طلب إسرائيل الانضمام إلى الأمم المتحدة، جاء في قرارها "رقم 273 أنه جاء بناءً على تعهد إسرائيل بتنفيذ القرار رقم 194 "[4]

(قرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين).

هذا القرار ذو أهمية خاصة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين على النحو التالي:

أولاً: لأنه اعتبر الفلسطينيين شعباً طُرد من أرضه: وله الحق في العودة كشعب وليس كمجموعة أفراد متضررين من الحروب مثل حالات كثيرة أخرى. وهذا الاعتبار فريد من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة، ولا يوجد له نظير في أي حالة أخرى، ولذلك يجب التمسك به.

ثانيا: وكذلك أكد على حقهم في العودة إذا اختاروا ذلك، في أول فرصة ممكنة، وكذلك تعويضهم عن جميع خسائرهم، كل حسب مقدار خسائره، سواء عاد أم لم يعد.

---

[1] المصدر السابق ذاته.

[2] المصدر السابق ذاته.

[3] المصدر السابق ذاته، بتصرف .

[4] الطويل فالح، اللاجئون الفلسطينيون قضية تنتظر حلاً، المكتبة الوطنية، عمان، ط1، 1996، ص149-153. بتصرف

ثالثا: ونص على إنشاء مؤسسة دولية لإغاثتهم من حيث الطعام، والصحة، والتعليم والمسكن إلى أن تتم عودتهم، وهذه المؤسسة أصبح اسمها فيما بعد وكالة الغوث (الأونروا).

رابعا: ونص على إنشاء "لجنة التوفيق الدولية" لتقوم بمهمة تسهيل عودتهم وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي .[1]

لهذه الأسباب المذكورة في قرار حق العودة للأمم المتحدة، تعمل دولة إسرائيل، ومن يقف معها ويناصرها ببذل كل الجهود لإلغاء قرار 194، الذي أكد على حق العودة، وإلغاء حق العودة، واستبداله بقرار آخر، وحل وكالة الغوث؛ لأن قرار 194، وما نتج عنه مثل وكالة الغوث يمثل الدليل القانوني والمادي لحقوق اللاجئين. هكذا تبقى مأساة الشعب الفلسطيني مستمرة في الشتات، وفي المخيمات خارج فلسطين، والبالغ عددهم حتي عام 2007م 4.349964 ملايين فلسطيني.

وقد منعت إسرائيل عودة اللاجئين من ذلك، وأعلنت غولدامائير أمام الجمعية العامة في تشرين ثاني عام 1960م بقولها" إن إسرائيل تعلن بكل صراحة وبساطة أنها لا يمكن أن تسمح لأي لاجئ بالعودة إلى أضِه"[2].

المطلب الثاني: العلاقة بين حق العودة والخدمة المدنية:

لا شك أن هنالك علاقة مباشرة بين الخدمة المدنية، وإلغاء حق اللاجئين الفلسطينيين، وذلك عندما يوقع الخادمون على إلغاء حقهم كفلسطينيي الداخل بالشكل القانوني، وبتعهدهم عند انخراطهم بالخدمة المدنية هو بمثابة اعتراف بيهودية الدولة أي أن إسرائيل دولة وأرضا ملك الشعب اليهودي التوراتي والتاريخي، ولهذا الشعب الحق بتقرير مصيره على أرضة، وهذا من القوانين الأساسية في وثيقة قيام دولة إسرائيل، وقانون الأساسي ينص على "أن إسرائيل دولة يهودية ديموقراطية، والشعب اليهودي مدعو للمشاركة في بناء وإعمار دولته"[3].

وقد نصت وثيقة معهد القدس لدراسات إسرائيل: "على تشجيع الانضمام للخدمة المدنية والانخراط بها بهدف تحويلها مستقبلا إلى خدمة إلزامية، وذلك كجزء من تطبيق مبدأ المساواة في الواجبات لجميع عناصر وفئات المجتمع في إسرائيل...ومن جملة توصياتها أن تُسِن الكنيست قانون سلطة المساواة ودمج الأقلية العربية ...على أن يعترف الخادمون بإسرائيل دولة يهودية ديموقراطية...بأن الشعب اليهودي يقرر

[1] المصدر السابق ذاته.

[2] عبد الحي، أحمد، ونخبة من الكتاب: القضية الفلسطينية في نصف قرن، منشورات فلسطين المسلمة، ط1، لندن 1999م، ص 80.

[3] عبد الحي، أحمد، ونخبة من الكتاب والباحثين: القضية الفلسطينية في نصف قرن، ص 80.

فيها مصيره "[1]. وجاء في دستور جمعية شلوميت الآتي: "تهدف جمعية شلوميت إلى تشغيل المتطوعين للعمل في مجال التعليم، والرفاه، واستيعاب الهجرة، والصحة، وفي مجالات أخرى لدولة إسرائيل والمجتمع. المتطوعون هم الحاصلون على شهادات إعفاء من الخدمة في الجيش، أو ممن لم يتم استدعاؤهم للخدمة النظامية بناء على قانون خدمة الأمن 1985م لا يمكن البدء بالخدمة الوطنية بدون إظهار وثيقة إعفاء خطية من الجيش"[2].

ويرى الباحث أن تنازل الخادمين المتطوعين في الخدمة المدنية عن حقهم الشرعي، والدولي على أنهم أصحاب ومُلاّك أرض فلسطين، فهذا تنازل خطير من فلسطينيي الداخل ممن ثبتوا على أرضهم، والآن يتنازلون عن حقهم بمحض إرادتهم، ويخدمون في مجالات استيعاب المهاجرين اليهود الجدد في مؤسسات دولة اسرائيل، وهكذا يصبحون مواطنين إسرائيليين مرتبطين بوثائقهم بمؤسسة الجيش، ومن رعايا الدولة، فيستبدلون حقهم بالولاء من أجل البقاء في الدولة اليهودية مقابل الحصول على مغريات حقوقية مادية، ليصبحوا كالمهاجرين من غير اليهود، فالدولة الإسرائيلية تملك الحق بطردهم متى شاءت بعد هذا التنازل.

وبتطبيق مشروع الخدمة الوطنية المدنية، تكون إسرائيل قد حققت انجازا كبيرا، لم تحلم به من قبل، وذلك بسلخ نسبة كبيرة لا يستهان بها من الفلسطينيين عرب الداخل عن هويتهم الفلسطينية، بتنازلهم عن حقهم التاريخي في أرضهم، بإعلانهم الولاء للدولة اليهودية، وتنكرهم لحق شعبهم الفلسطيني، الأمر الذي طالما سعت دولة إسرائيل لتحقيقه على الدوام.

وبإسقاط شريحة كبيرة من فلسطينيي الداخل حقها، فبطبيعة الحال لن يكون بمقدور الخادمين المطالبة بحق عودة غيرهم من الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات، ثم إنهم يكونون قد أعطوا المؤسسة الإسرائيلية الذرائع للمزيد من التعنت برفض حق عودة الفلسطينيين المهجرين، والعمل على إلغائه بكل الوسائل، بعد أن نجحت إسرائيل بسلخ جزء من الشعب الفلسطيني عن قضيته.

[1] مؤسسة فريدرش ناومان، نحو مواطنة إسرائيلية شمولية، فرع القدس، معهد أورشليم لدراسات إسرائيل القدس، 2011م،ص 13.

[2] جمعية شلوميت، دستور الخدمة، "شلوميت" www.shlomit.org.il

- جمعية شلوميت هي معترف بها ومصادق عليها من قبل سلطة الخدمة المدنية، كجسم يعمل على تشغيل المتطوعين في الخدمة الوطنية.

المبحث الرابع: الحفاظ على هوية الدولة اليهودية بالتهويد الاجتماعي لفلسطينيي الداخل.

"ورد في وثيقة قيام دولة إسرائيل بتاريخ أيار 1948م الإعلان عن الدولة كدولة يهودية على أرض إسرائيل، وستفتح أبوابها لجميع اليهود، وسترفع الشعب اليهودي إلى مرتبة دولة مساوية في حقوقها لبقية الأمم، وعودة الشعب اليهودي إلى وطنه الأصلي مستمدة من قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، ومن قيم دولة إسرائيل على سبيل المثال، أن اللغة العبرية هي اللغة الرئيسية في الدولة، والعطل الرئيسية فيها تعكس البعث القومي للشعب اليهودي، وسيلعب التراث اليهودي دورا رئيسيا في تقاليدها الدينية".[1]

وقد استطاعت المنظمات الصهيونية تشكيل الدولة اليهودية بإعلان قيامها في ذلك التاريخ، بعد أن هجَّرت شعب فلسطين، وتم الاعتراف بها كدولة يهودية لتجميع يهود العالم على الثقافة اليهودية، وعلى لغتها العبرية، وعطلها وأعيادها، فتلك هي مميزات الدولة اليهودية، التي يحرص قادتها على أن تبقى يهودية بأغلبيتها السكانية، رغم الأقلية الأصلية العربية التي بقيت فيها، فهم يخشون تكاثر هذه الأقلية التي ستطعن في يهودية الدولة؛ لذلك كانت تصريحات رئيس الشباك عامي أيلون الوزير السابق بمنتهى الوضوح، وهو واحد من مجموعة عريضة تتبنى الطرح نفسه، حينما قال: "لنصهر كل المجتمع الإسرائيلي...ويجب أن نعترف أننا فشلنا في تجنيد أعداد كبيرة من العرب في الخدمة المدنية".[2]

ويرى الباحث أن الصهيونية دأبت على دمج أغلب أفراد المجتمع اليهودي ثقافيا من خلال التربية الصهيونية في المدارس والجامعات، ومن خلال التجنيد الإجباري في المؤسسة العسكرية، فعلى الرغم من الخلاف الفكري بين بعض فئات المجتمعات الإسرائيلية إلا أن هذه الفئات تتوحد في خندق واحد أمام العدو العربي المشترك، ترميه عن قوس واحدة، وإنما قصد أيلون صهر المجتمع العربي الفلسطيني في المجتمع الإسرائيلي. وفي هذا الصهر سيتم "تشويه هوية الشاب والفتاة العربي لتوطئة غزو فكري ثقافي هوياتي، يستبطن الشاب والفتاة فيهم أخلاق جديدة مستمدة من المجتمع الإسرائيلي، وبهذه الحالة يصبح الشاب والفتاة العربي مشوها أخلاقيا وثقافيا، وانتمائيا، فهو فاقد لهوية الولاءات، ويتخلق بهوية جديدة الهوية الإسرائيلية"[3].

---

[1] كريتشمر، دافيد: المكانة القانونية للعرب في إسرائيل، ترجمة نسرين مغربي: مركز الدراسات المجتمع العربي، القدس، 2002م ص24.

[2] مجدي، طه: الخدمة المدنية والتجنيد، مركز الدراسات المعاصر، أم الفحم، 2013م ، ص 23.

[3] وفي مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ صالح لطفي، الثلاثاء في مركز الدراسات المعاصرة، في تاريخ 2014/11/4م، حيث أفاد بما سبق.

"وهذا البروفيسور يتسحاق رايطر الذي عمل على مدى سنتين مع طاقم أكاديمي مكون من عشرة باحثين من ذوي الشهادات العليا، وكلهم من اليهود برعاية مؤسسة "فريدرش ناومان" من أجل الحرية، فرع القدس، وقد أصدروا وثيقة بحثية عام 2011م كمقترح للعلاقات اليهودية العربية المستقبلية، واندماج العرب في إسرائيل في مؤسسات الدولة على قاعدة "الحقوق المشروطة بالواجبات"، حيث تطرح في بنودها أشكالا من الاندماج في الدولة، وتحسين أوضاعهم الخدماتية، والوظيفية، والاقتصادية.[1] وتقترح الوثيقة أن تكون المشاركة الشمولية في جميع الوظائف المؤسساتية، والحكومية حتى الوظائف العليا بما يتناسب مع نسبة الفلسطينيين في الداخل. وتتحدث الوثيقة عن التحول مما تسميه الوثيقة المواطنة المغتربة أي الغريبة وغير المندمجة، إلى المواطنة والمشاركة الشمولية.

ولكن في المقابل على العرب في إسرائيل الاعتراف بحق الشعب اليهودي في تقرير مصيره على أرضه، وبناء مستقبله المشروع في دولته، وعلى العرب الاعتراف أيضا بقانون حق الهجرة لليهود في الشتات، دون أي ذكر لحق العودة للمهجرين الفلسطينيين، ويعترف العرب بالأغلبية اليهودية ودون أي ذكر أو اعتراف بحقوق فلسطينيين في إسرائيل في أرضهم التي انتزعت منهم، أو إلغاء قوانين تلك المصادرات وعدم الاعتداء على بيوت فلسطينيي النقب أو مصادرة أراضهم.

ويرى الباحث أن الاعتراف بيهودية الدولة، والانتماء إليها فكريا ومدنيا، وإسقاط الحق الوطني، والقومي الشرعي لعرب الداخل، كل ذلك يهدف إلى المحافظة على هوية الدولة، كما ورد في قانون الأساسي أنها دولة يهودية ديمقراطية.

ويرى الباحث أنه من خلال مشروع الخدمة المدنية المشروطة، سينسف الخادم الفلسطيني في إسرائيل حقه التاريخي على أرضه من الجذور، ليصبح من الرعايا في دولة إسرائيل، وتُعتبر هذه الخدمة اعترافا صريحا بالتنازل التاريخي عن الحق الجمعي لفلسطينيي الداخل كأقلية قومية، ومن يقبل بهذه الشروط فقد أسقط حقه، ولا يمكن له المطالبة به من جديد، وبعد أن تأسرل وتشبع بثقافة الدولة التي ستأثر سلبا على نمط حياته الأسرية، كخفض نسبة الأنجاب في الأسرة تقليدا لنمط الحياة في المجتمع اليهودي الغربي، وهذا يعتبر هدفا هاما للخدمة المدنية، الذي سيبقي على التفوق السكاني اليهودي، على حساب الحد من التزايد السكاني لفلسطينيي الداخل، فالأمر خطير جدا ويفضي إلى التهويد، وانتزاع الفلسطيني

[1] مؤسسة فريدرش ناومان: نحو مواطنة إسرائيلية شمولية، فرع القدس، معهد أورشليم لدراسات إسرائيل القدس، 2011م، ص8- 9 بتصرف

من جذوره وغرس اليهودي مكانه، على أرض الفلسطيني ووطنه، أمام العالم كله، فالعملية عملية إبادة خفية، واستبدال اليهودي بالعربي على أرض الآباء والأجداد، ومسرى الرسول – صلى الله عليه وسلم.

المبحث الخامس: تهويد وأسرلة عرب الداخل. وفيه خمسة مطالب بعد التوطئة:

التوطئة: الأسرلة: هي مقابل فلسطنة، مصطلح جديد: وهي التحول من الانتماء الوطني الفلسطيني للانتماء لدولة اسرائيل، خدمة ونصرة لها ودفاعا عنها، وهو مسخ فكري وتراجع عقائدي، لمن تأسرل، وسيتم توضيح ذلك لاحقا في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

المطلب الأول: خطورة الخدمة المدنية في التهويد الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في الداخل:

وقد جاء في توصيات لجنة عبري ما يبين حقيقة الخدمة المدنية؛ ذلك من خلال السياسة الإستراتيجية للدولة الإسرائيلية في محاولة تشكيل المشهد المستقبلي لكيفية علاقة الدولة الإسرائيلية بفلسطينيي الداخل من خلال خارطة الطريق لمشروع الخدمة الوطنية المدنية، الذي سيصل في النهاية لتحقيق الأهداف المعلنة، بدمج المجتمع العربي الفلسطيني وأسرلته خدمة للدولة والمجتمع الإسرائيلي، وغير المعلنة، ويَسوق الباحث بعض فقرات خطة مشروع الخدمة المدنية التي تتحدث عن بعض الأبعاد. ومن أهم مقترحات لجنة عبري ما يلي:

ا- "تقترح اللجنة في المرحلة الثانية: فتح إطار الخدمة المدنية لأبناء وبنات الوسط العربي ... بهدف توفير البديل للخدمة العسكرية، وإقامة أطر بديلة تمكن الشبان العرب التطوع من أجل المجتمع الإسرائيلي والدولة التي يعيشون فيها.

ب- "وجاء في فقرة أخرى في توصيات لجنة عبري: تتوقع لجنة عبري أن الخطوة المتوقعة ستكون أبعاد اجتماعية وإيجابية على عرب إسرائيل".

ت- وجاء في التوصيات أيضا "وبهذا الشكل تأمل اللجنة بأنها تعبد الطريق للوسط العربي بالاندماج الأفضل بالنسيج السياسي والاجتماعي في إسرائيل.

ث–" وجاء أيضا في توصيات اللجنة، الحكومة تشجع توسيع دائرة المتطوعين في أبناء الوسط العربي للجيش ولشرطة إسرائيل"[1]. ويستنتج الباحث من هذه الفقرات ما يلي:

أما ما جاء في فقرة (أ): ويوصي بأن المواطن الفلسطيني سيعمل من أجل المجتمع الإسرائيلي، وليس من أجل مجتمعه الفلسطيني، ويخدم دولة إسرائيل.

أما الأبعاد التي يتحدثون عنها في الفقرة (ب): تتلخص بالمغريات المادية، والتعليمية، والوظيفية المرتبطة بالدولة والمجتمع الإسرائيلي، وذلك لترسيخ مفهوم الأسرلة.

وأما ما جاء في فقرة (ت): فهو يصف أخطر الخطوات، وهي منهجية الأسرلة التي تكمن في الغزو الثقافي الذي سيتغلغل في عقول أفراد المجتمع الفلسطيني في الداخل، ويرسخ فيهم قناعات الأسرلة من خلال الاندماج في الثقافة العامة الاجتماعية والسياسية الإسرائيلية. ولقد جاء في دستور جمعية شلوميت في بند 16.1 و 16.2 معرض الحديث التأهيل والاستكمال ما قبل الخدمة ما يلي: "المتطوع الذي يُلزم مجال عمله دورة تحضيرية يجب عليه المشاركة بدورة تحضيرية أساسية قبل بدء الخدمة "[2].

وفي مقابلة مع محمد زيدان رئيس لجنة المتابعة قال: إن أهداف المؤسسة الإسرائيلية الخطيرة هي: العمل على تفكيك المجتمع العربي في الداخل، وتفتيت نسيجه الاجتماعي وربط أفراده بالدولة مباشرة؛ لذلك ارتأت لجنة المتابعة اقامت لجنة مناهضة تعمل تحت سقفها، وقد ترأسها أيمن عودة، ثم محمد حسن كنعان، وقد وضع لها برامج تهدف إلى تحذير الشباب من مخاطر الوقوع في فخ الخدمة المدني ".[3]

ويُشَدَّد في دستور جمعية شلوميت على وجوب حضور الدورات التثقيفية، والتغيّب بدون إذن المركزة يعتبر خرقا للانضباط فيها، وتعتبر أيام الاستكمال التثقيفية أيام خدمة.[4]

وفي البند (ث): يبدو أن الخادمين سينزلقون إلى عمق المرحلة الثانية، في تكريس الأسرلة، وإيثار الولاء التام في الدفاع عن المجتمع اليهودي، ودولة إسرائيل التي تمن على الذي يخدم بالعيش فيها، بمعاداة شعبه وأمته ودينه.

---

[1] دولة إسرائيل، اللجنة التأسيسية، مقدمة لرئيس الحكومة، وزير الأمن، وزير الرفاة الاجتماعي، 2005م، ص2– 3 وص11.

[2] جمعية شلوميت، دستور الخدمة، "شلوميت" www.shlomit.org.il يُنظر ملحق رقم(11)، ص146.

[3] مقابلة مع محمد زيدان رئيس لدنة المتابعة في الداخل الفلسطيني يوم الأربعاء في بيته في 2014/11/5 .

[4] جمعية شلوميت، دستور الخدمة، "شلوميت" www.shlomit.org.il يُنظر قانون الخدمة المدنية، ملحق رقم(11)، ص146.

وستُعبِّدُ الخدمة المدنية للخادمين الطريق للانخراط في جيش الدفاع، والشرطة، وسائر الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وهذه هي قمة ما تصبو إليه الخدمة الوطني المدنية كما تبين آنفا. فهذا يعد الذروة في التهويد الاجتماعي.

المطلب الثاني: خطورة الخدمة المدنية في التهويد الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني في الداخل:

تكمن خطورة الخدمة المدنية في التهويد للمجتمع الفلسطيني في الداخل في النقاط الأتية:

أولا: هشاشة الوضع الاقتصادي لعرب الداخل ففي إحصائيات لعام 2013م تبين أن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ 55% في المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، أليست هذه الشريحة تعد الخاصرة الأكثر ضعفاً، والتي هي معرضة للسقوط في مصيدة الخدمة الوطنية–المدنية ومن ثم العسكرية التهويدية، من خلال تغليب المصلحة الفردية على المصلحة الجمعية الوطنية، وخاصة في ظل الفهم القاصر للواقع.

وما تعهد به نتياهو أمام الكنيست باتباع سياسة المساواة بين اليهود والعرب، ودمج المواطنين العرب في الاقتصاد الإسرائيلي مشترطاً تأدية الخدمة المدنية، كما أسلفنا أنفاً (ذكر سابقا). ودمج العرب في الاقتصاد الإسرائيلي يكون مرهونا بتأدية الخدمة الوطنية المدنية، معناه أن العربي الفلسطيني قد تأسرل بتشويه هويته، واندماجه وربطه باقتصاد الدولة.

ثانيا: استغلال العامل المادي، وما تحمله سلة المغريات الوظيفية، والاقتصادية عند ذوي الحاجات الضعيفة والوظيفية المخصصة في الخدمة الوطنية المدنية للخادمين، ومساواتهم بالجنود المسرحين من الجيش، وما عند ذوي الحاجات الضعيفة، في محاولات للتأثير على تغيير قناعاتهم وانتمائهم لهويتهم القومية والوطنية.

وقد خصصت المؤسسة الاسرائيلية لذلك إمكانيات مالية ضخمة في سبيل إنجاح مشروع الخدمة المدنية، من خلال الإغراءات الكبيرة، والمحفزات المعروضة لقطاع الشباب والشابات في ظل الضعف في المركّب الديني والوطني، والقومي للهوية الفلسطينية، وقد خصصت مديرية الخدمة الوطنية–المدنية لعام 2009 م ميزانية بلغت 36.171 مليون شيكل، ولعام 2010م، ميزانيات كبيرة حيث بلغت577. 44مليون

شيكل، ثم899. 66 مليون شيكل لعام 2011م – 2012م، وتبدو هذه زيادة الميزانية ظاهرة في كل عام بهدف تشويه الهوية الفلسطينية وتعريضها لخطر الذوبان في الدولة اليهودية.[1]

المطلب الثالث: خطورة الخدمة المدنية في التهويد التعليمي للمجتمع الفلسطيني في داخل إسرائيل:

حرصت المؤسسة الإسرائيلية على وضع منهج خاص هادف وموجه المعالم والأهداف في سياسة التربية والتعليم الإسرائيلية: تقوم هذه السياسة على مبدأ التربية على القيم الصهيونية واليهودية، وذلك ضمن وثيقة الاستقلال التي جاء فيها: " نحن أعضاء مجلس الشعب، ممثلو السكان اليهود في البلاد، وممثلو الحركة الصهيونية في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل... قانون التعليم الرسمي لعام 1953م، هذا القانون لخص العملية التربوية في جملة واحدة... التربية على قيم الحضارة الإسرائيلية... على حب أخيه الإنسان وحب شعبه وبلاده وأن يكون مخلصاً لدولة إسرائيل"[2].

ويرى الباحث أنه عندما حددت الكنيست أهداف التعليم عام 1953م لم يشمل أي أهداف تتعلق بالسكان العرب في إسرائيل، في حين تطبيق معظم الأهداف من القانون على الطلاب العرب واليهود على حد سواء، حب الوطن والولاء للدولة هما هدفان أساسيان للتعليم العربي، يتضمنان هدفين أخرين هما: الولاء للشعب اليهودي، واحترام القيم الثقافية لإسرائيل.

والانتماء والولاء حتما سيفضيان في نهاية المطاف، إلى أن يكون العربي مواطنا مخلصا لدولة إسرائيل. وجاء قانون التعليم لعام 1953م المعدل، ليفرض القيم اليهودية والصهيونية، ويطبق بقوة القانون وثيقة إعلان الدولة اليهودية على أبناء وطلاب فلسطينيي الداخل، دون أدنى اعتبار لقيم الشعب الفلسطيني، وتراثه، وثقافته، وتاريخه وانتمائه، وهذا يدلل على أن القانون يسعى إلى طمس تاريخ الشعب الفلسطيني وقيمه الدينية، والثقافية، ومسخ هويته وانتمائه لقوميته؛ فقانون التعليم هذا لا يحمل في طياته أي اعتبار للقيم الفلسطينية والعربية إطلاقا، بل على العكس يهدف إلى تغيير الولاء الفلسطيني للدولة اليهودية. وقد ورد في قانون الخدمة المدنية ما يؤكد ذلك:

---

[1] الكنيست، مركز البحوث والمعلومات، قانون الخدمة المدنية، كتاب القوانين، 2014/3/19م ،ص17، من الهامش، بتصرف.

[2] كريتشمر، دافيد، المكانة القانونية للعرب في إسرائيل، ترجمة نسرين مغربي، مركز الدراسات المجتمع العربي، بدون ط، القدس، 2002م ص31.

"إقامة الأطر البديلة التي يمكن للشبان العرب التطوع من أجل المجتمع الإسرائيلي والدولة التي يعيشون فيها"[1].

المطلب الرابع: أهداف التربية والتعليم الإسرائيلية:

وإذا نظرنا إلى الصيغة الأصلية لقانون التعليم التي يتبين من خلالها أهداف التعليم في المؤسسة الإسرائيلية وفق مفاهيم الفكرة الصهيونية للدولة، وقد جاء في تعريف مادة2 تعرف أهداف التعليم الإسرائيلي:

"إن الهدف من التعليم الحكومي هو التأسيس للتعليم الإبتدائي في الدولة على قيم الثقافة اليهودية والإنجازات العلمية، وعلى حب الوطن والولاء للدولة والشعب اليهودي، وعلى ممارسة العمل الزراعي والحرفي، وعلى التدريب الحالوتسي (الطلائعي)، وعلى النضال من أجل مجتمع قائم على الحرية والمساواة، والتسامح، والتعاون المتبادل وحب البشرية"[2]. وقد عُدلت هذه الصيغة بحيث يؤخذ بالحسبان الطابع اليهودي للدولة في أغلب بنوده.

وقد تم تعديل أهداف التعليم في هذا القانون عام 2000م في الكنيست، في البند الثاني ليؤكد على يهودية الدولة، وجاء فيه: "يهدف هذا القانون (قانون التعليم في دولة إسرائيل) إلى "تربية الانسان على حب أخيه وحب شعبه وبلاده، وأن يكون مواطنا مخلصا لدولة إسرائيل، وغرس المبادئ الواردة في إعلان قيام دولة إسرائيل، باعتبارها دولة يهودية ديمقراطية. وتحرص على تعليم توراة إسرائيل وتراثه، وتاريخ الشعب اليهودي، والتقاليد اليهودية، وزرع ذكرى الكارثة والبطولة (المحرقة النازية)...وورد في خطة الوزيرة السابقة عن اللكود " ليمور لفنات" مصطلح لتعليم الصهيونية" ما نصه" سوف يرسخ التعليم القيم الأبدية للتقاليد اليهودية، والوعي الصهيوني اليهودي... من خلال كتاب التوراة، واللغة العبرية وتاريخ الشعب اليهودي، وهي حجر الأساس لهويتنا الوطنية... وستأخذ مكانة في تعليم الأجيال الشابة"[3].

وقد بين القاضي وائل أمين، في معرض حديثه عن التربية في إسرائيل، في مراحلها الأولى على أي قيم يتربى عليها الأطفال اليهود في إسرائيل، والتي تعتبر أهم مراحل التربية في تشكيل شخصية وسلوكية

[1] ص35.
[2] ابو جابر، إبراهيم: مركز الدراسات المعاصرة، المنتدى الفكري، الرسالة للنشر والإعلام، أم الفحم،2010م، ص96.
[3] أبو جابر إبراهيم: مركز الدراسات المعاصرة، المنتدى الفكري الرسالة للنشر والأعلام، أم الفحم2010م، ص98 - 100.

وعقلية الفرد الإسرائيلي منذ مرحلة الروضة، أو ما قبل المدرسة، وهي المرحلة التي يعتبرها علماء التربية وعلماء النفس بأنها أفضل مرحلة لتوجيه، وتكوين، وترسيخ المعتقدات والاتجاهات المطلوبة.

يقول وائل أمين في كتابه:

" فإن كتب الأطفال في إسرائيل تطفح بالتطرف، لدرجة أن الصحفية الإسرائيلية" تمار روز": قد اعتبرتها في مقال عن أدب الأطفال في إسرائيل، أنها أحد الصور المفزعة في مجال أدب الأطفال في البلاد، وأن هذه الكتب التي تصدر بين الحين والآخر يتلقفها الأطفال بحماس بالغ، وهي تروي لهم كيف ينتصر الأطفال اليهود الأبطال على العرب"[1].

هكذا تُغرس المفاهيم التربوية المشبعة بالكراهية والحقد منذ مهد الطفولة الأولى، على الشعب الفلسطيني في الوسط اليهودي، ولا تجد في المؤسسات الرسمية من يتحرك ويعمل على وقف هذا التعمد التربوي الشعبي المنتشر في معظم الوسط اليهودي، ولا غرابة إذن أن يصرح المحاضر في "جامعة بار إيلان د. مردخاي كيدار عبر إذاعة صوت إسرائيل في برنامج (هاكُل ديبوريم) الكل كلام ، بتصريحات مشينة بدعوته لإغتصاب النساء المسلمات الفلسطينيات الغزيات، وهي الطريقة الوحيدة لإخضاع المقاتلين، في الحرب الأخيرة على غزة"[2]، ومن الذي أوصل هؤلاء إلى هذه التربية العنصرية، وإلى هذا المستوى اللأخلاقي الهابط!. وخلاصة أهداف التربية اليهودية تتمثل فيما يلي:

ا- تعميق الوعي اليهودي الصهيوني، بالتربية على أساس قيم القومية اليهودية الصهيونية، وعبقرية اليهودي المنتصر دون أدنى شك.

ب- تعميق فلسفة دين العمل، وهو من الأهداف التي تصب في فلسفة التعلق بالأرض كأحد أركان الثقافة اليهودية، وهو تحقيق الاستيطان اليهودي على أرض إسرائيل.[3]

ولا شك أن التربية في تشكيل الشخصية اليهودية الصهيونية، تتمحور حول مصطلح "الشعب المختار" وهو يعبر على التفوق والعلو على باقي الشعوب، وهي ميزة لا تغيب عن النظام، والمنهاج التربوي الإسرائيلي وغرسها كمفاهيم تربوية وربطها ديانة بالتاريخ الماضي والحاضر للشعب اليهودي.

---

[1] القاضي وائل، أمين: التربية في إسرائيل، مركز البحوث والدراسات التربوية، جامعة النجاح، نابلس، 1977م. ص 61.

[2] صوت "مذياع إسرائيل"، برنامج "هاكُل ديبوريم"، أثناء الحرب على غزة رمضان، 2014 /1/7م.

[3] القاضي وائل، أمين: التربية في إسرائيل، ص 61-66.

وقد أقدمت إسرائيل بعد عامي (1948م، 1967م)، على وضع الأسس للمناهج التعليمة لسلطات التعليم العربي التي مازالت تقوم على الدعوة لتثقيف العرب على السلام والإخلاص للدولة، وتأكيد المصالح المشتركة لكل مواطنيها، ومنحهم ثقافة إسرائيلية ضمن إطار الحديث عن التعايش العربي اليهودي.

يقول خليل ريناوي في مقاله منتقدا وزارة التعليم في إسرائيل:

"تقع المسؤولية الرئيسية عن جهاز التعليم في إسرائيل على عاتق وزارة المعارف، سواء كان ذلك من الناحية المادية أو من ناحية القوى العامة، وكذلك فإن وزارة المعارف مسؤولة عن المضامين: أهداف التعليم، ومناهج التعليم، واستكمالات المعلمين... وعن تعيين المعلمين والمدراء"....[1]

ويرى الباحث أن أبرز ما تتميز به العلاقة بين وزارة المعارف ومدارس الوسط العربي هو فرض سياسة الأغلبية على الأقلية، والغالب على المغلوب، وأن ترضخ الأقلية للقوانين المفروضة عليها من فوق، وتقوم بتنفيذها دون أن يكون له حق الاعتراض عليها أو على بعضها، لذلك تَستثني الأغلبية اليهودية الأقلية العربية، حيث إن الأغلبية تسيطر على مؤسسات الدولة ومصادرها، وما عساها أن تفعل تلك الأقلية الضعيفة في الحد من السياسة العنصرية وتجاهل الآخر في وضع مناهج التعليم، في حين أن كل القرارات المتعلقة بالتعليم العربي تُتخذ من فوق، وليس هناك ممثلون عرب في المناصب العليا في وزارة المعارف، أما قيادات الوعي العربي فليس لها أي تأثير في هذا الأمر حتى الآن.

أما المدراء والمفتشون فدورهم يتضح بأنهم يحرصون على التقيد في تنفيذ السياسة العليا للوزارة على المستوى العام.

يقول إبراهيم خطيب في رسالة اللقب الثالث للدكتوراة تحت عنوان: جهاز التعليم العربي في إسرائيل:

"الأقلية العددية في التعلم تُلائَم مع برامج التعليم، ومع المتطلبات الخاصة للطالب العربي، وذلك بسبب وجود النقص في المباني الملائمة والتجهيزات التعليمة الضرورية، في الكثير من القرى العربية"[2].

ويرى الباحث هذه الحقيقة متمثلة في سياسة وضع البرامج وفق المناهج التعليمية التي لن تكون إلا متلائمة مع أهداف قانون التعليم الذي يضمن الطابع اليهودي للدولة، وعليها فإن الطالب العربي ما عليه

[1] ريناوي خليل: جهاز التعليم العربي، سلسة مقالات وأبحاث، مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية، حيفا، ص 31- 33.
[2] خطيب إبراهيم: جهاز التعليم العربي في إسرائيل، رسالة لقب ثالث، جامعة تل أبيب، د ط،1980م، ص41 ... ترجمة الباحث.

إلا أن يتكيف مع هذه البرامج، ومع هذا النقص الكبير في الغرف في مختلف المدارس العربية، إضافة إلى النقص في التجهيزات التعليمية التي باتت منتشرة في كثير من القرى في الوسط العربي.

المطلب الخامس: تهويد الأراضي الفلسطينية بسلبها من أصحابها:

توطئة: رأى قادة الحركة الصهيونية في فترة ما قبل قيام الدولة أن "ملكية الأرض والسيطرة عليها هما عاملان أساسيان لإنجاح العمل على إقامة دولة يهودية عليها... وفي كتاب نشره الصندوق القومي اليهودي عام 1936م عن سبب كون السيطرة اليهودية على الاراضي مسألة حياة أو موت بالنسبة للحركة الصهيونية وللبيت الوطني اليهودي"[1]، جاء فيه:

"وذلك لأن الحاجة إلى الأراضي ليست مجرد للاستيطان، وإنما لإقامة بنية تحتية اجتماعية اقتصادية مصدر انتاج للشعب اليهودي في القطاع الزراعي والصناعي، ولتسهيل عملية الحيازة على الأراضي تم تأسيس الصندوق القومي اليهودي في المؤتمر الصهيوني الخامس عام 1901م وكان بمثابة الذراع الرئيسي للحركة الصهيونية لحيازة الأراضي"[2]، لإقامة الكتل الاستيطانية المتصلة مع بعضها بعد طرد أصحابها الفلسطينيين منها، ومن ثم إقامة الدولة العبرية ذات الأكثرية اليهودية.

لم يكن ممكنا إقامة دولة إسرائيل على كامل الأرض الفلسطينية عام 1948م إلا باغتصاب غالب الأرض الفلسطينية بانتهاج العصابات الصهيونية لسياسة التطهير العرقي للفلسطينيين من خلال عشرات المجازر، وتدمير مئات القرى والطرد تحت تهديد السلاح، بهدف سلب أراضيهم.

أما مسألة شراء الأراضي، فقد بدأت منذ أن وطئت أقدام المستعمر البريطاني أرض فلسطين، وبالتواطؤ مع المنظمة الصهيونية، لاعتبارات الأجندة الاستعمارية على حساب الشعب الفلسطيني، وأَطلق العنان للمنظمة الصهيونية بشراء الأراضي الفلسطينية، بعد تعيين الإدارة المدنية برئاسة هربرت صموئل اليهودي

[1] كريتشمر دافيد، المكانة القانونية للعرب في إسرائيل، ترجمة نسرين مغربي: 2002م ص61.

[2] بابيه إيلان، التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 2007م، ص9. : تعريف التطهير العرقي: "المؤسسة " هاتشينسون: Hutchinson" وقد فسرت ذلك بما يلي: التطهير العرقي بأنه طرد بالقوة من أجل إيجاد تجانس في إقليم أو أرض يقطن فيها سكان من أعراق متعددة. وهدف الطرد هو ترحيل أكبر عدد ممكن من السكان بالوسائل المتاحة لمرتكب الترحيل، بما فيها وسائل غير عنيفة"(2). و يحظى هذا التعريف بقبول وزارة الخارجية الأمريكية. وقد حصل التطهير العرقي للمسلمين في كرواتيا بعد اتفاقية دايتون في تشرين ثاني عام 1995م، ولم يرد في التعريف الأمريكي عن الجرائم والمذابح لأكثر من 70 مجزة عام 1948م بحق الفلسطينيين، ولا في عام 1967م في الضفة وغزة وفي مخيم وصبرة وشتيلة في لبنان.

البريطاني الذي سن قانون الهجرة عام 1920م ومنح الشركات اليهودية امتيازات في الأراضي الأميرية، وشراء الأراضي، حتى حرب عام 1948م.[1]

ويتصل بتهويد الأراضي الفلسطينية اغتصابها، وسياسة سلب الأراضي وتهويدها تعد أكثر القضايا المؤلمة التي يعاني منها الفلسطينيون في إسرائيل، فهي تمثل سلب الحيز الذي يعيش الفلسطينيون عليه، والذي يعتبر الحيز الوجودي لهم على أرضهم؛ لذلك فإن المصادرة بشتى قوانينها وأشكالها بمثابة شكل من أشكال الطرد والتضييق على فلسطينيي الداخل، لتهويد الأرض بإحلال العرق اليهودي عليها، التي رفضتها كل الشرائع والمواثيق الدولية.

لذلك تم تقنين أكثر من 20 قانونا لسلب الأرض والاستحواذ عليها، وكان ذلك سببا أن يهبَّ الفلسطينيون في الداخل دفاعا عن الأراضي عام 1976م بمظاهرات عارمة في الداخل، وعلى إثرها استشهد 6 فلسطينيين، وتم تخليد يوم الأرض والاحتفال به في تاريخ 30 آذار من كل عام. هذا يؤكد أن إسرائيل دولة يهودية عرقية إحلالية فاقدة لمقومات الديموقراطية.

وخلاصة القول في أهداف الخدمة الوطنية المدنية في إسرائيل تتمثل:

في الحفاظ على مميزات طابع الدولة اليهودية، في أعيادها الدينية، وعطلها الرسمية المستمدة من شرائعها الدينية، والتاريخية، والثقافية للشعب اليهودي، ومن أكثر ما يميز طابعها اليهودي أيضا، اللغة العبرية الرئيسية السائدة في مؤسساتها الرسمية والشعبية، وكل ذلك لا يتأتى إلا من خلال التفوق السكاني للعرق اليهودي المدعوم بالتفوق الأمني والعسكري. ومع التزايد العددي للسكان الفلسطينيين في داخل دولة إسرائيل شيئا فشيئا، الأمر الذي سيحد من الطابع اليهودي للدولة، فقد أحدث ذلك عند المفكرين والقادة الإسرائيليين ما يسمى بهاجس فقدان التفوق السكاني، الذي سينعكس سلبا على طابع الدولة اليهودية على حد زعمهم، لذلك تم تخطيط وإحداث مشروع الخدمة الوطنية المدنية، الذي يعمل به منذ عام 2007م، وقد صودق على مشروع الخدمة الوطنية المدنية في 19 أذار 2014م في الكنيست، فبات قانونا، ليحفظ للدولة يهوديتها وذلك:

أن قانون الخدمة المدنية سيحقق الأهداف المعلنة وغير المعلنة، حيث إن قانون الخدمة المدنية سيحد من التزايد العددي السكاني لفلسطينيي الداخل، من خلال غرس الثقافة الإسرائيلية عند الخادمين بهدف تقليل نسبة الانجاب عندهم.

[1] العويسي، عبد الفتاح، ونخبة من الكتاب والباحثين: القضية الفلسطينية في نصف قرن، منشورات فلسطين، لندن، ط1، 1999م، ص 66-68.

وإن غرس الثقافة والمصطلحات الإسرائيلية سيؤدي إلى تغيير مفاهيم وقناعات عند الخادمين، مما سيكسر الحواجز النفسية بينهم وبين اليهود، وهذا بمجمله يسمى عملية "الأسرلة والتهويد" الذي من شأنه أن يغيير من العقيدة عند الخادمين الأمر الذي سيغيّر نمط حياتهم من خلال تفكيك المجتمع الفلسطيني إلى أفراد يرتبطون مباشرة بالدولة اليهودية، وحينئذ سيسهل عليهم تقبل الانخراط في المؤسسات العسكرية والأمنية، دفاعا عن الدولة التي منحتهم الكثير من الحقوق المادية المغرية، وهذا يجعلهم يندمجون في الحياة الإسرائيلية، ويتشبعون بثقافتها لتصبح هي دولتهم التي يجب عليهم خدمتها، ونصرتها، والدفاع عنها؛ لذلك سينقلبون بولائهم للدولة الإسرائيلية، وسيديرون ظهورهم للشعب الفلسطيني، وحقه في عودة الفلسطينيين المهجرين إلى وطنهم وديارهم، وهذا ما يهدف إليه قادة الدولة الإسرائيلية، وهو إلغاء حق المهجرين الفلسطينيين في العودة، وهو من الأهداف الرئيسية الذي ستحققه الدولة من خلال مشروع قانون الخدمة الوطنية المدنية.

الفصل الثالث

وجهة النظر الإسلامية في الخدمة المدنية في دولة إسرائيل.

وفيه خمسة مباحث هي:

المبحث الأول: الحكم الشرعي للخدمة المدنية في دولة إسرائيل.

المطلب الأول: مفهوم الخدمة والعمل التطوعي في الإسلام لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: أشكال من العمل التطوعي في الإسلام.

المطلب الثالث: العمل التطوعي والخدمة في الإسلام ممارسة وسلوكا.

المطلب الرابع: الأحكام الشرعية في الخدمة المدنية في إسرائيل.

المأخذ الأول: مفهوم الولاء في الإسلام.

المأخذ الثاني: أشكال الولاء للكافرين والمنافقين.

المأخذ الثالث: تحريم موالاة الكفار ولو كانوا أقرباء:

المأخذ الرابع: تحريم موالاة اليهود والنصارى:

المطلب الخامس: أحكام موالاة الكفار ولو كانوا أقرباء وهي على درجات:

المبحث الثاني: الانعكاسات السلبية الداخلية الخطيرة للخدمة المدنية في دولة إسرائيل على فلسطينيي الداخل، في المجالات التالية:

1- المجال الديني.
2- وفي المجال السياسي.
3- وفي المجال التربوي.
4- وفي المجال الوطني.
5- وفي المجال الإنساني.
6- وفي المجال الاجتماعي.

المبحث الثالث: الأثار السلبية الخارجية للخدمة المدنية في دولة إسرائيل.

المبحث الرابع: خطورة الخدمة المدنية في إطالة عمر دولة إسرائيل.

المبحث الخامس: سبل مواجهة الخدمة المدنية في دولة إسرائيل، من وجهة نظر إسلامية.

المبحث الأول: الحكم الشرعي للخدمة المدنية في دولة إسرائيل، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الخدمة والعمل التطوعي في الإسلام لغة واصطلاحا:

لتبيان الحكم الشرعي في عمل ما، لابد من توضيح مفهوم هذا العمل ومقاصده وانعكاسات آثاره من منافع وأضرار على الفرد وعلى المجتمع، ووفق هذه القاعدة يجري الأمر على الخدمة المدنية حيث يتوجب تبيان مفهوم الخدمة لغة واصطلاحا، وكذلك العمل التطوعي، متي يحض عليه الإسلام ويثاب عليه فاعله، ومتي يدخل في دائرة الحرام أو الكراهه.

الخِدْمَةً لغة:" مشتقة من" خَدَمَهُ يَخْدِمْهُ خِدْمةً. والخادم: واحد الخَدَمِ، غلاما كان أو جاريةً. وأخدَمَه:

أي أعطاه خادما.

والجمع : خِدَمٌ. وخِدْمَةً

وجمع خادم: خُدَّام.

واخْدَمْتُ فلانا: استخدمته"[1].

"خَدَمَهُ يَخْدِمُهُ ويَحْدِمَهُ

وخَدَماً: وهي خادم وخادمة

واخْتَدَمَ: خدَمَ نفسه. واسْتَخْدَمَهُ، واخْتَدَمَهُ: استوهبه خادما فوهبه له.

- خَدَمَ جيرانه: قام بحاجتهم وشؤونهم...
- خَدَمَ وطنه: عمل وأدى له بعض المهمات أو الواجبات."[2].

و "[خ د م] (فعل: ثلاثي متعد). خَدَمْتُ، أَخْدُمُ، أُخْدُمْ، مصدر خِدْمَةٌ،

خِدمة : اسم

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1968م، ج2 ص166-167.

[2] الفيروز، أبادي، مجد الدين بن يعقوب، المتوفى سنة 817هـ القاموس المحيط، دار الحديث، بالقاهرة، ط1، 2008م، ص445.

والجمع : خِدَمٌ ، خَدَمَاتٌ

ومعني خِدمةً: أي مساعدة أو فضْل، هديَّة، منحة، عناية واهتمام

خَدَمَ جَارَهُ ": عَمِلَ لَهُ، سَاعَدَهُ فِي الْعَمَلِ، أيْ قَامَ بِحَاجَاتِهِ وَلَوَازِمِهِ.

أيَّة خِدْمة : أي تحت تصرفك.

"خَدَمهُ: قام بحاجته"[1].

والتَطَوُّعُ لغة: مشتقة من (طَوَعَ)، أَطاعَ يُطيعُ.

والطاعةُ: اسم من أطاعهُ. والمُطاوَعَةُ: المرافقة.

رجلٌ مِطْواعٌ: أي مُطيعٌ

والمُطَّوِّعَةُ: الذين يتطوعون في الجهاد: أدغمت التاء بالطاء.

المُطَّوِع المُتَطَوِع: هو الذي يفعل الشيء تبرعا من نفسه.[2]

قال تعالى:" **الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ** "[3].

طوَّعَ: مشتقة من طوْعَ

طَاعَ له يَطوعُ: أي انقاد. والمِطْواعُ: المُطيعُ.

الطَّواعيّةُ: الطاعة.

التطوع: النافلة.[4]

قال تعالى: " **فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنْ الْخَاسِرِينَ** "[5]: أي شجعته وأعانته، وأجابته إليه.

---

[1] عمر، أحمد مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م، بتصرف.
[2] ابن، منظور: لسان العرب، ص241 - 243.
[3] سورة التوبة، آية 79.
[4] الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ص1024.
[5] سورة المائدة، أية 30.

إذن كلمة التطوع مأخوذة من الفعل (طَوَعَ): "تطوَّعَ / تطوَّعَ يتطوَّع: "تطوَّع الشَّخصُ: تقدَّم لعمل ما مختارا، قدَّم نفسه لإنجاز عمل أو مهمة بدون مكافأة أو أجر"[1]." تطوَّع كثير من الشباب للخدمة في الجيش ودليل ذلك في قوله تعالى: "**وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ**"[2].

ويخلص الباحث من كل ما سلف إلى أن مفهوم الخدمة لغة: هو القيام ببعض الواجبات للغير بلا أجر، ومفهوم التطوع: هو القيام بعمل للغير بلا أجر. وهكذا يصبح المعنى العام للخدمة والتطوع هو: مساعدة الغير بلا أجر إلا من الله تعالى، وهو مفهوم قريب من المفهوم الاصطلاحي.

تعريف التطوع اصطلاحا:

1- هو في العبادة زيادة على ما شُرع من الفرض كالسنن والنوافل.
2- ما تبرّع الشخص من ذاته مما لا يُلزمه فرضه"[3].
3- صلاة التطوّع: النافلة.[4]

وعُرِّفَ العمل التطوعي اصطلاحا: بأنه "خُلُقٌ من أخلاق القرآن الكريم، وصفة من صفات أهل الإيمان، ولقد رغّب الإسلام بالتطوع والتعاون، ووعد المتطوع في سبيله بالأجر والثواب العظيم. ومن معاني التطوع: فعل الخير، وعمل البر والاحسان، وزيادة في النوافل بالعبادة والحث على مثل هذه الأعمال"[5].

ويعرف الباحث العمل التطوعي: بأنه عمل غير لازم يقوم فرد من الأفراد بدون أجر مادي مبتغيا به وجه الله تعالى، أو حظوظ عند متنفذ.

وعندما يذكر العمل التطوعي تتبادر إلى الذهن أعمال الخير الكثيرة كعمل التكافل الاجتماعي والإغاثي، وكل جهد مالي أو جسدي أو فكري، حيث يشمل شتى أشكال المساعدات دون انتظار تلقي الأجر الدنيوي.

ولقد وردت آيات وأحاديث كثيرة تحض على التطوع في القرآن الكريم والسنة النبوية منها:

---

[1] الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ص1024
[2] سورة البقرة، آية 158.
[3] عمر أحمد مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، ط1.
[4] الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ص1024.
[5] لافي، إحسان محمد: العمل التطوعي، دار النفائس، عمان، ط1، 2009م، ص17

لقوله تعالى: " **وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ** "[1]. وقال تعالى: " **وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً**"[2].

العمل التطوعي: مقتصرٌ على النوافل من دون الفروض، وهو الجهد الإرادي لفرد أو جماعة من الناس طواعية لخدمة مجتمعهم، أو فئة منه أو فرد، دون توقع الأجر المادي مقابل جهدهم.

وعُرِّفَ أيضا بأنه: الجهد الذي يبذله إنسان بلا مقابل، بهدف الإسهام في تقديم رعاية اجتماعية من خلال المؤسسة التي يعمل فيها.[3]

ويقصد به: أنه منظومة من المبادئ والقيم والمعايير والأخلاقيات والممارسات، التي تعتمد على المبادرات في إغاثة الآخرين والمحتاجين وتقديم النفع لهم، بأعمال الخير التي تتعدى إلى الغير، كدرء مفسدة أو جلب مصلحة لهم.

وترتكز ثقافة العمل التطوعي في مجتمعنا الإسلامي، على قاعدة راسخة في عقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر، فهي التي تدفع الأفراد والجماعات إلى المسارعة لفعل الخير طواعية، ابتغاء وجه الله تعالى، وادخار ذلك الأجر والثواب عند الله سبحانه وتعالى. حيث يبدأ من إماطة الأذى عن الطريق إلى التضحية بالمال والنفس والنفيس معاً في سبيل الله.[4]

لذلك فالخدمة والعمل التطوعي نابعان من إرادة ذاتية تحركها قوة دفع إيمانية، فلا ينتظر المسلم الأجر الدنيوي المادي والمعنوي من أحد، ولكنه يدخر ذلك عند الله سبحانه وتعالى.

---

[1] سورة البقرة، آية184.
[2] سورة الانسان، آية8.
[3] لافي إحسان محمد: العمل التطوعي، ص18، بتصرف.
[4] الجمل أحمد محمد: العمل التطوعي في ميزان الإسلام، ص57، بتصرف.

المطلب الثاني: أشكال من العمل التطوعي في الإسلام:

للعمل التطوعي في الإسلام أشكال كثيرة ومتعددة منها:

أولا: الدعوة إلى الله تعالى، فهي من أفضل أعمال الخير، لقوله تعالى: " **وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنْ الْمُسْلِمِينَ** "[1].

ثانيا: العمل الإنساني، كإعانة الضعفاء، ومساعدة المحتاجين، ونجدة المنكوبين، والدفاع عن المظلومين وصيانة كرامة البشر وقضاء حوائج الناس، لقوله صلى الله عليه وسلم: **عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يُسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة"**[2].

وعن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: "**أنصر اخاك ظالماً أو مظلوماً، قالوا يا رسول الله، هذا ننصره مظلوما، فكيف ننصره ظالما؟ قال تأخذ فوق يده**"[3].
عن أبي موسى رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" **المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً" وشبك بين أصابعه.**[4]

فقد حث الإسلام على محبة المسلم لأخيه المسلم ورغب فيه البذل في ترسيخ هذه المحبة، والمعاونة والتكافل الاجتماعي، خدمة وتطوعا من أجل تقوية روابط المحبة الإيمانية، قال تعالى: " **وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ**"[5].

---

[1] سورة فصلت، آية33

[2] الإمام البخاري، محمد بن إسماعيل بن المغيرة بن بردزبة، المولود سنة194 الموافق 810م، والمتوفى سنة870م، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ح 2442 باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، مسلم ح 2580 باب تحريم الظلم.

[3] البخاري ح 2444، كتاب المظالم، باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً.

[4] البخاري ح 2446، كتاب المظالم باب نصرة المظلوم

[5] سورة الحشر، آية 9.

في الحديث الذي رواه مسلم في كتاب الإيمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم**"[1].

ويأتي العمل التطوعي في صور شتى في القرآن، فمنها الحض على فعل الخير، لقوله تعالى:" **وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** "[2]، ومنها الحض على التسابق في الخير، ثم تأتي الدعوة إلى الخير وقوله تعالى: "**فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً**"[3]، وقوله تعالى: " **وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ** "[4]." وأعظم دلائل الخير: إطعام المسكين، كي لا يموتوا جوعا، والناس إلى جواره يطعمون ويشبعون"[5].

وعن معاذ ابن جبل رضي الله عنه قال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:" قال صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى: **وجبت محبتي للمتحابين فيّ، والمتجالسين فيّ، والمتزاورين فيّ، والمتباذلين فيّ**"[6].

المطلب الثالث: العمل التطوعي والخدمة في الإسلام ممارسة وسلوكا: ترتكز منطلقات الممارسة السلوكية للأفراد في المجتمع الإسلامي على العقيدة الإيمانية، حيث إن الإيمان اعتقاد بالجَنان، وقول باللسان، وعمل بالأركان، ولقد أنكر الله عز وجل في سورة الصف، على كل من يخالف قوله عمله، وأن مخالفة الأقوال للأعمال ليست من صفات المؤمنين، وإنما هي من صفات المنافقين. لذلك جاءت العقيدة الإسلامية لتُقوِّم سلوك الأفراد والمجتمع، من خلال منظومة القيم والمبادئ الأخلاقية والتربوية، التي جعلها الله تعالى ميزانا للثواب والعقاب الأخرويّ.

فقال تعالى:" **وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ** "[7]، وهنا خاطب الله تعالى النبي صلى الله عليه وسلم ليحث المؤمنين على العمل الصالح، ومذكراً أنه مطلع على أعمالهم وأنهم موقوفون غدا بين يده سبحانه وتعالى يوم القيامة، فقال–تعالى:

---

[1] الإمام مسلم، أبي الحسين الحجاج، القشيري النيسابوري، المولود 206هـ والمتوفى سنة261هـ، كتاب الإيمان، باب لا يدخل الجنة إلا المؤمن ومحبة المؤمنين، ح 93، مكتبة المنصورة94.

[2] سورة الحج، آية 77.

[3] سورة المائدة آية 48.

[4] سورة آل عمران آية 104.

[5] القرضاوي: يوسف: أصول العمل الخيري في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2007، ص26–27.

[6] الإمام مالك، أبو عبد الله بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة، المولود سنة 93هـ والمتوفى سنة179هـ، الموطأ، باب،ح1779، في المتحابين في الله، المكتبة العلمية جامعة الأزهر، القاهرة، ص727..

[7] سورة الصف، أية 1.

" **وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**"[1]. ثم بين الله تعالى محبته للمؤمنين العاملين في الدنيا فقال تعالى: " **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمْ الرَّحْمَنُ وُدّاً** "[2].

فمن خلال هذه الآيات الشريفة والأحاديث المطهرة يتبين للباحث أن العمل الصالح والإيمان قرينان، ومتلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، وإن العمل التطوعي ممارسة سلوكية عقدية ترفع المسلم إلى قمة العطاء والأخلاق الحميدة.

أما العمل التطوعي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم: فقد كان من قبل بعثته فكان النبي صلى الله عليه وسلم صاحب الشمائل الكريمة في تعامله مع الناس، فقد وصفته بها أم المؤمنين خديجة الوفية رضي الله عنها حين عاد من غار حراء فزعا عند بدء نزول الوحي، وقالت له:

"**كلا والله لا يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق**"[3]. هذا هو حال النبي صلى الله عليه وسلم في تعامله مع الناس قبل بعثته، وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم ورغب بالتطوع في إنفاق المال، أولا على العيال حفاظا عليهم من الضياع، وهذا من ضمن مسؤوليته عليهم، ثم الانفاق على الدابة في أعمال البر والخير في سبيل الله، مساهمة منه في الحرص على المجتمع الذي ينتمي إليه، ثم التطوع في إنفاق المال على الأصحاب في سبيل الله ابتغاء الأجر والثواب منه سبحانه وتعالى.

وصح عنه صلى الله –عليه وسلم– أنه كان أجود الناس بالخير، وخاصة في رمضان، حين يلقاه جبريل، فكان جوده كالريح المرسلة، وفي الإنفاق قال النبي صلى الله عليه وسلم:

"**أفضل دينار ينفقه الرجل: دينار ينفقه على عياله، ودينار ينفقه على دابته في سبيل الله، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله**"[4].

أما العمل التطوعي والخدمة عند أبي بكر وعمر رضي الله عنهما:

---

[1] سورة التوبة، آية 105.
[2] سورة مريم، آية 96 .
[3] رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، ح رقم(3).
[4] رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب النفقة على العيال، ح رقم(998).

فقد نكتفي من أخلاق أبي بكر الكريمة التي شملت التطوع في أعمال البر العديدة، في الحديث الذي يرويه أبو هريرة رضي الله عنه قال:

قال رسول الله صلى– الله عليه وسلم–: "**من أصبح منكم اليوم صائما؟ قال أبو بكر أنا. قال: من أطعم منكم اليوم مسكينا؟ قال أبو بكر أنا. قال "من عاد منكم اليوم مريضا؟ قال أبو بكر أنا. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "ما اجتمعن في امرئ إلا دخل الجنة**"[1].

أما العمل التطوعي عند الفاروق عمر رضي الله عنه: وما ينبغي ألا نذكر الفاروق عمر أمير المؤمنين الذي ضرب أروع الأمثلة في أعمال الخير متفقدا لرعيته، "وهو في الليل يتعسس أحوال المسلمين، وإذا امرأة في حالة المخاض فاستدعى زوجته لتمريضها في داخل المنزل، وهو يعمل خارج المنزل في النفخ على الحطب تحت القدر لإنضاج الطعام، والدخان يتخلل لحيته وعينيه، وهو أمير المؤمنين"[2]. ويروى عنه أنه قال: " الأثر بلاغا عن الأوزاعي بلفظ : أن عمر بن الخطاب قال : لو ماتت سخلة على شاطئ الفرات ضيعة لخفت أن أسأل عنها"[3].

ويتميز المجتمع المسلم عربا وعجما بخصوصية لا تتوافر في غيره من المجتمعات، هي أن المسلمين جميعا يؤدون شعائرهم التعبدية من صلاة وصيام وحج وأعياد في وقت واحد، فهذه معالم من معالم التضامن والوحدة والألفة والتعاون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما بينهم، مرتكزين على أساسيهما: الكتاب والسنة، فهما منبع التربية التي تنبعث منها الفضائل وأعمال البر كالعمل التطوعي، وخدمة المجتمع إلى طبائع تغرس في النفوس، فيشب المسلم عليها فتصبح سجية من سجاياه السلوكية، ودافعا من دوافعه إلى عمل الخير.

هكذا تربى الصحابة الكرام في مدرسة رسول الله صلى– الله عليه وسلم– ، فارتكزت سائر أعمالهم على العقيدة التي تتغلغل في حنايا القلوب التي تؤثر في النفوس، فتُنشِئُ أجيالا تتألق في حبها للعمل في سبيل الله تعالى، فلا تبتغي أجرا إلا من الله عز وجل؛ ويستنتج الباحث من ذلك أن الإيمان إذا استحوذ على القلوب تحركت الجوارح وفق توجيهات القلوب المفعمة بالإيمان، فينقلب المسلم متجها بأعماله ابتغاء

[1] رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب من جمع الصدقة وأعمال البر، ح رقم (1028).
[2] http://www.nabulsi.com/blue/ar
[3] عند البيهقي في الشعب وأبي نعيم في الحلية وابن عساكر في تاريخ دمشق، http://www.ahlalhdeeth.com

رضى الله تعالى، وهكذا تفعل التربية الإيمانية بأهلها، وقد أنتجت النماذج من القادة والعلماء والقدوات، فكانوا صنّاعا لتاريخ الأمة على مر الأزمان.

المطلب الرابع: الأحكام الشرعية في الخدمة المدنية في إسرائيل:

للخدمة المدنية أحكام شرعية متعددة بتعدد مقاصدها، فإذا كان مقصدها الإضرار بالمسلمين أفرادا وجماعات، أو كانت تصب في مصلحة الأعداء، الذين يعتدون على المسلمين، وعلى ديارهم وأوطانهم. وإذا كان المقصود من الخدمة المدنية أنها تفضي إلى ولاء صاحبها الخادم لغير المسلمين، وخاصة للدولة التي تعادي وتعتدي على المسلمين، وتُوقِع الأضرار بممتلكاتهم، وتغتصب أراضيهم، وتنتهك حرمة مقدساتهم، إذن لابد من معرفة حكم الإسلام بهذه الخدمة، لتوعية المجتمع الفلسطيني لمعرفة ما يُخطط لفلسطينيي الداخل بشكل خاص، هو العمل التطوعي لذي يحول ولائهم للدولة اليهودية الإسرائيلية، من، وهل هذا الأمر يتعارض عقديا مع مفهوم الولاء في الإسلام؛ لذلك كان لابد من توضيح مفهوم الولاء في الإسلام.

المأخذ الأول: مفهوم الولاء في الإسلام:

الولاء لغة: "الوِلاية: النصرة. الولي: ضد العدو، والموالاة: ضد المعاداة، الولي: الناصر، والصديق والنصير.

الولاء اصطلاحا: هو النصرة والمحبة ظاهرا وباطنا، والاكرام والاحترام والصداقة"[1].

ورد في المصادر "قال ابن السبكي: " أن الوَلاية والوِلاية: النصرة، يقال هم على وَلاية (وِلاية): أي مجتمعون في النصرة.

قال ابن العربي: جاءت الآية عام في نفي اتخاذ الأولياء من الكفار أجمعين... ومعنى الولاء شرعا: التناصر والتعاضد"[2].

أولا: "مظاهر الولاء: 1- النصرة. 2-عدم الطاعة للكافرين. 3-ربط المصير بالمصير"[3].

الولاء المشروع:

[1] مختار، أحمد: معجم اللغة العربية المعاصرة، ص2498م.
[2] ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله ، ت543هـ، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، ط جديدة، بيروت لبنان، ج2 ص138.
[3] عبد الغني، سيد: حقيقة الولاء والبراء، دار الإيمان، الإسكندرية، 2006، ص26-27.

إن الولاء عقيدة وعبادة يستشعرهما المسلم بقلبه وتؤديها جوارحه، بِرُكْنَيْهِ وهما:

"**الحب، والنصرة:** وهما متلازمان يتمثلان في الولاء الذي فيه مفاصلة لأهل الكفر والعصيان، فالقرآن الكريم يرشد المسلم إلى وجوب إخلاص ولائه لله عز وجل"[1]، لقوله تعالى: " **إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ...** "[2]. فقد حدد الله تعالى لنا الذين يُتَوَجَّه إليهم بالولاء:

أولا: الولاء لله أولا: إن حب الله تعالى هو الركن الأول والأساسي، ولا يُقبل إسلام مسلم بدون هذا الحب؛ بل وعلى كل مسلم أن يكون حبه لله عز وجل أشد من حبه لأي شيء غيره. لقوله تعالى" **وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ**[3] ".

فقد دلت الآية على أن الذين أمنوا يحبون الله حبا شديدا، أكثر من محبة الكفار لأندادهم التي يعبدونها من دون الله تعالى، وأن محبة تلك الأنداد تنافي محبة الله تعالى.

ويتوجب على المسلم الذي يحب الله تعالى أكثر من أي شيء أخر أن يُواليه، وأن ينصره، لقوله تعالى:

وقوله تعالى: .[4]"**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُم**"

" **وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ**[5]" .

لذا فإن نصرة الله تعالى عديدة منها: نصرة كتابه القرآن الكريم، ونصرة دينه الدين القويم، الذي ارتضاه للعالمين، ثم يأتي بعد ذلك الولاء لخير خلق الله المبعوث رحمة للعالمين محمد صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: الولاء للرسول صلى الله عليه وسلم:

إن الولاء للرسول صلى الله عليه وسلم عبادة، وهو من صميم العقيدة وفاءً له صلى الله عليه وسلم[6]. وهو المبلغ عن ربه ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، أما حكم محبته فهي على الوجوب، فحريً بنا أن نوالي الرسول صلى الله عليه وسلم. قال الرسول صلى الله عليه وسلم:" **فو الذي نفسي بيده لا يُؤمنُ أحدُكُم حتى أكونَ أحبَ إليهِ من والدِهِ وولدِهِ والناس أجمعين**"[7].

---

[1] حوى، سعيد: جند الله ثقافة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1971م، ص182.
[2] سورة المائدة، آية 55.
[3] سورة البقرة، آية 165.
[4] سورة محمد، آية 7.
[5] سورة الحج، آية 40.
[6] عبد الغني سيد: حقيقة الولاء والبراء، ص26-27، بتصرف.
[7] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حب رسول الله من الإيمان، ح14.

أما الشق الثاني: وهو نصرته صلى الله عليه وسلم: بكل أنواع النصرة وهي من تمام الموالاة، ومن أشكال النصرة ومن ذلك:

أولا: "تصديق النبي صلى الله عليه وسلم فيما أخبر عن ربه.

ثانيا: طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، فيما أمر، والإنتهاء عما نهى عنه.

ثالثا: عبادة الله تعالى بما شرع، وبينه الرسول– صلى الله عليه وسلم–.

رابعا: الدفاع عن سنته المطهرة، ونشرها في ربوع العالمين.

خامسا: بيان فضل النبي صلى الله عليه وسلم بإظهار شمائله ونشر معجزاته [1] بتصرف.

وقد سَطَّرَ المهاجرون أروع الأمثلة في نصرة النبي صلى الله عليه وسلم في، هجرتهم إلى المدينة المنورة، تاركين بيوتهم وأموالهم؛ فأشاد الله تعالى بصدق إيمانهم وولائهم له، ولرسوله صلى الله عليه وسلم، فقال تعالى:

" **لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمْ الصَّادِقُونَ**"[2]

ثالثا: الولاء للمؤمنين.

إن ولاء المسلم للمؤمنين هو من لوازم ولائه لله عز وجل، ومن لوازم ولائه للرسول صلى الله عليه وسلم، ومن ثمرات محبته لله وللرسول، وإن نصرته للمؤمنين تُسْتَمَدُ من نصرته لله ولرسوله؛ لذلك فإنها نصرة واحدة لا تتجزأ، فالمؤمنون جعلهم الله تعالى في إطار الأخوة والوحدة، والخندق الواحد، يجمعهم دين واحد، وينصرون إلها واحد، ورسولهم واحد، وقبلتهم واحدة، ويجتمعون على المحبة التي هي الشق الأول

وهي شرط لتحقيق الإيمان.[3]

وعلى المؤمنين أن يُوادوا بعضهم بعضا، ومن هذه المودة حب المسلم لأخيه المسلم ما يحب لنفسه، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم:

---

[1] عبد الغني، سيد: حقيقة الولاء والبراء، ص43 – 44 بتصرف.
[2] سورة الحشر، أية 8 .
[3] عبد الغني، سيد: حقيقة الولاء والبراء، ص45 بتصرف.

"**لا يُؤْمِن أحَدُكُمْ حتى يُحِبَ لأخيهِ ما يُحِبُ لِنَفْسِهِ**".[1]

أما النُصرة فهي الشق الثاني من لوازم الولاء؛ فالمؤمن الذي توجب عليه نصرة الله تعالى ونصرة رسوله، تجده يفرح لفرح أخيه المؤمن ويغضب لغضبه في الله في كل زمان وأينما كان، هكذا كانت العلاقة بين المهاجرين والأنصار، قال تعالى: " **وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ** "[2].

والمودة والحب في الله: هي وشيجة عظيمة يلتقي عليها المؤمنون إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وتُبنى على ذلك حقوق المسلم على المسلم وهي كثيرة أذكر منها: النصرة والمودة والزيارة والإكرام، والسلام، وحماية العرض، والمواساة وغير ذلك مما هو منصوص في الكتاب والسنة.[3]

أما النصرة فهي واجب أخوي إيماني على كل مسلم لأخيه المسلم من أي لون أو جنس كان، وفي أي أرض كان، ينصره بماله وبنفسه إذا قدر، ويذب عن عرضه، ودليل ذلك قوله تعالى:" **وَالَّذِينَ آوَوا وَنَصَرُوا أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ** "[4]. [5]

ولقوله صلى الله عليه وسلم: "**ما من امرئ يخذل امرءاً مسلما في موضع تنتهك فيه حرمته، وينقص فيه من عرضه، إلا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته، وما من امرئ ينصر مسلما في موضع ينتقص فيه من عرضه وينتهك فيه من حرمته، إلا نصره الله في موطن يحب فيه نصرته**"[6].

ومن أشكال نصرة المؤمن لإخوانه المؤمنين: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحفاظ على حرمات وأسرار إخوانه المسلمين، ونصرتهم بالدعاء ونصرتهم بالمال وبالغزو.

ويرى الباحث أن الولاءَ لله ورسوله والمؤمنين، والبراء من أعداء الله ورسوله وأعداء المؤمنين، فهي ولاء لله وتبري من أعدائه، أصلُهُ الحب القلبي، والبراءُ أصله البغض القلبي، وتنشأ عنهما أعمال الجوارح

---

[1] متفق عليه، صحيح البخاري في كتاب الإيمان75/1 ح13. وصحيح مسلم كتاب، الإيمان 67/1 ح45

[2] سورة الحشر، آية 9.

[3] حميد، صالح ومجموعة من المختصين: موسوعة نضرة النعيم، وكارم الأخلاف، دار الوسيلة ط4، جدة،2006م، ج8، ص3687– 3689.

[4] سورة الأنفال، آية 74.

[5] القحطاني، محمد سعيد: الولاء والبراء في الإسلام، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2003م، ص،214، بتصرف.

[6] أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الأدب 197/5 ح4884 ، والمسند 30/4 ،
-لابن أبي الدنيا، كتاب ذم الغيبة والنميمة، باب ذب المسلم عن أخيه، مرفوع عن الحسن بن عبد العزيز، ح103.

التي تؤيد صدق ذلك الحب أو تكذبه، باتباع الرسول وطاعة أمره أو عصيانه، لذلك كان اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم حبا لله تعالى.

لقوله تعالى:" **وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ** "[1].

وقوله تعالى: " **قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ**"[2].

ومحبة الله تعالى علامة على صدق الولاء له، وإظهار هذه حقيقة تتأتى باتباع النبي صلى الله عليه وسلم المبلغ عن ربه،

"وهكذا فإن صناعة التصور الإسلامي في الفصل بين حقيقة الألوهية وحقيقة العبودية من خلال ذلك النداء المحبب غير المنقطع بين الله وعباده، فإنها علاقة رحمة وود وعدل، ليست علاقة قسوة وجفاء كما يدعي أعداء الله.[3]

ويرى الباحث أن الولاء عقيدة، وعبادة، يجب أن تصرف لله تعالى حده، ولابد أن تظهر على أرض الواقع، فلا يوالي المسلم إلا المسلم، ولا يحب المسلم إلا المسلم، ولا يناصر إلا المسلم ولا يظاهر إلا المسلم بأقواله وأفعاله، والولاء ليس مجرد أماني أو أحلام في القلب، فإن لم يخرج هذا الحب القلبي من حيز القلب إلى أرض الواقع ولا يتجسد أفعالا في الميادين فهذا حب كاذب، وموالاة مزعومة قد تناقضها الأفعال القبيحة، وودٌ من يحاد الله ورسوله وجماعة المسلمين.

لقوله تعالى: "**لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُم**".[4]

المأخذ الثاني: أشكال الولاء للكافرين والمنافقين.

أولا: ومن مظاهر الولاء للكافرين والمنافقين مجالستهم والرضى بأفعالهم بالحب القلبي ومعاونتهم على المنكرات، فكونك تجد إنسانا عواطفه مع الكافرين والمنافقين ويميل إليهم ويحبهم، ويتمنى انتصارهم، فذلك

[1] سورة البقرة، آية 165.
[2] سورة أل عمران، آية 31.
[3] القحطاني، محمد سعيد: الولاء والبراء في الإسلام، ص209، بتصرف.
[4] سورة المجادلة، آية22.

ولاء من أعظم الولاء، فمن مال قلبه إلى قوم يعملون المعاصي ورضيَ أعمالهم كان منهم، وعليه مثل وزرهم.

لقوله تعالى:

" **وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً** "[1]. وتدخل في ذلك مظاهر كثيرة منها: أن ينتسب الإنسان إلى ناد للكافرين، أو الملحدين، أو الإباحيين، أو الشهوانيين يحضر احتفالاتهم أو يسمع لخطبهم... [2].

أما المنافقون الذين أظهروا الإيمان وأبطنوا الكفر، فهم يكنون بولائهم للكافرين من أهل الكتاب، ويظاهرونه على المؤمنين بالتأييد والنصرة، وهذا ما يحدث من أعمال الكثيرة من القادة والسياسيين وأحزاب وجماعات من العرب الذين يوالون أعداء المسلمين، ويدافعون عنهم ضد شعوبهم، فقد بين الله عز وجل مثل هذه الصورة في القرآن الكريم، في منافقي المدينة بزعامة عبد الله بن أبي، الذين أظهروا الإيمان، وأبطنوا الكفر، وتحالفوا مع يهود بني النضير[3]، حيث قال الله عز وجل فيهم:

"**أَلَمْ تَرَى إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَداً أَبَداً وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ**"[4].

ثانيا: ومن مظاهر الولاء إعطاء الكافرين أسرار المؤمنين، ودليل ذلك ما جاء في سبب نزول الآية، قال تعالى:"**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ**"[5].

فإن سبب نزول هذه الآية قصة حاطب بن أبي بلتعة الذي أرسل بكتاب إلى زعماء مكة يخبرهم بعزم رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوهم، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك وتم استرجاع الكتاب[6]. فالجاسوسية، هي مظهر من مظاهر الولاء لأعداء الأمة الإسلامية من الكفار وأهل الكتاب من

---

[1] سورة النساء، آية 140.
[2] حوى، سعيد: جند الله ثقافة وأخلاقا، 1971،ص183.
[3] تفسير الطبري لسورة الحشر، ج7،ص262-263..
[4] سورة الحشر أية 11.
[5] سورة الممتحنة آية 1.
[6] الزحيلي، وهبة: التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج ، دار الفكر، دمشق، ط1، 1991م، ج27، ص 119، بتصرف.

اليهود والنصارى، وقد تباينت أراء الفقهاء في عقوبة هذه الخيانة، وما تسببه من أضرار جسيمة للمجتمع المسلم والدولة الإسلامية، فقد أصدر الفقهاء أراءهم الأتية:

عقوبة الجاسوس:

يَحْرُم على المسلم إن يفشي أسرار المسلمين إلى الكفار من اليهود والنصارى، ولا يمكن أن يكون هذا مسلما صادقا في إيمانه فهو يرتكب عملا خطيرا له عواقب وخيمة على الدين والوطن وما يترتب عليه من إضرار بمصلحة المسلمين. فإذا لم يكن للمسلم تأويل معقول، بحيث قام بخدمةِ موالاةٍ ومحبةٍ للكفار الأعداء، وكراهية وحقدا على المسلمين، فإنه يجوز للأمام قتله تعزيرا ليكون عبرة لغيره.[1]

وهكذا قد رأى الباحث أنه لا يجوز للمؤمن أن يعطي ولاءه للكافر، والمنافق ولو كان ذا قربى، فقد حرم الله على المؤمن ذلك، وفرض علينا أن نعطي ولاءنا لله ولرسوله وللمؤمنين، فالمؤمنون والمسلمون، يشكلون حزب الله،[2] ويستدل على ذلك من القرآن الكريم:

لقوله تعالى: " **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** "[3].

بهذا البيان القاطع في هذه الآية، التي ميزت الصفات العظيمة التي يجب إن يتصف بها حزب الله الذي وعده الله بالرحمة والعزة والغلبة، وهو الذي فرض على المؤمنين ولاءه ونصرته وتأييده، ولا يجوز إلقاء المودة للكافرين والمشركين وولاءهم ونصرتهم.

أراء الفقهاء في الجاسوس المسلم:[4] إن أئمة المذاهب الأربعة أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد – رحمهم الله– لا يرون كفر الجاسوس.

"الرأي الأول: إن المسلم إذا صار عينا للكفار يُقتل. وهذا مذهب مالك رضي الله عنه، وأحد الوجهين في مذهب أحمد وبعض أصحابه".

---

[1] حوى، سعيد: جند الله ثقافة، ص183، بتصرف.

[2] حوى، سعيد: جند الله ثقافة، ص184، بتصرف.

[3] ورة التوبة، آية 71.

[4] الدغمي، محمد: التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط3، 2006م، ص 157 – 161.

"الرأي الثاني: أن المسلم إذا صارعينا للكفار يُقتل في حالة تكرار التجسس واتخاذه عادة، وبه قال عبد الملك ابن الماجشون من المالكية.

وقال بعض المالكية: "يقتل إلا أن يتوب، وقال بعضهم: يُقتل وإن تاب، وقال مالك: يجتهد فيه الإمام"[1].

الرأي الثالث: أن المسلم إذا صار عينا للكفار لا يَقتل إنما يعزره الإمام بما يراه: من ضرب أو حبس. وبعض المالكية والأوزاعي، وابن القيم الجوزية الحنبلي.

وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله : لا يقتل ، والفريقان احتجوا بقصة حاطب وقد تقدم ذكر وجه احتجاجهم ، ووافق ابن عقيل من أصحاب أحمد مالكاً وأصحابه ا.هـ زاد المعاد (64/5) . وانظر زاد المعاد (3/422–424) والبدائع (4/ 939– 941) والصارم المسلول) 372/2. والفريقان احتجوا بقصة حاطب وقد تقدم ذكر وجه احتجاجهم، ووافق ابن عقيل من أصحاب أحمد مالكاً وأصحابه ا.هـ زاد المعاد (64/5)[2].

ثالثا: ومن مظاهر الولاء الطاعة، فمن أطعته فقد توليته:

لقوله تعالى: " **وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلاَّ أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي**"[3].

لقد نهى الله عز وجل النبي صلى الله عليه وسلم طاعة الكافرين والمنافقين، فحري بالمسلم أن يمتثل هذا الأمر ولا يقع في هذا المحظور ولا يطع الكافرين والنافقين، لقوله تعالى: " **وَلا تُطِعْ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ** "[4].

رابعا: ومن مظاهر الولاء التشبه: قال صلى الله عليه وسلم: "**من تشبه بقوم فهو منهم**"[5].

فالتشبه بقوم دلالة على الولاء لهم ومحبة أفعالهم، واستحبابا لثقافتهم، وهذا يعتبر فقدانا لشخصية المسلم وذوبانا في مجتمعهم، وهذا مخالف لهدي النبي صلى الله عليه وسلم.

---

[1] الإمام النووي، أبي زكريا، محيي الدين يحي: المتوفى سنة 676، المجموع في شرح المهذب، ، دار الفكر، بيروت 2005م، ج21، ص123.

[2] وانظر زاد المعاد (3/422-424) والبدائع (4/ 939- 941) والصارم المسلول (372/2).
وقال ابن القاسم : يقتل ولا يعرف لهذا توبة وهو كالزنديق. http://www.ahlalhdeeth.com

[3] سورة إبراهيم، أية 28.

[4] سورة الأحزاب، آية 48.

[5] مسند أحمد ابن حنبل: ح رقم 4965 ، مصنف ابن أبي شيبة: ح رقم 19006 .

خامسا ولعل أعظم مظهر عملي للولاء المحرم الذي يخرج صاحبه من الإسلام في عصرنا:

هو الولاء لحزب غير حزب الله مهما كان نوع الحزب، والأسس التي قام عليها، ما دامت لا تتمثل فيه صفات حزب الله وأخلاقه وأهدافه... إن العمل السياسي الإسلامي الصحيح، هو الذي لا يعارض الإسلام وفي الوقت نفسه يتبنى أهدافه وطريقته لمثل هذا يمكن أن يعطى الولاء..."[1]. وقد وعد الله تعالى جنده النصر والتمكين، لقوله تعالى: " **وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمْ الْغَالِبُونَ**"[2].

المأخذ الثالث: تحريم موالاة الكفار ولو كانوا أقرباء:

لقد دعا الإسلام إلى نبذ العصبية القبلية الجاهلية، وأمر المؤمنين بألا يوالوا الكفار؛ حتى وإن كانوا من أقرب المقربين إليهم، ولو كانوا أباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم، فقد جعل الإسلام القرابة ليست قرابة الدم وإنما هي قرابة الدين في الأمور الدينية.

قال تعالى: " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنْ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الظَّالِمُونَ**[3].

قال القرطبي:" ظاهر هذه الآية أنها خطاب لجميع المؤمنين كافة، وهي باقية الحكم إلى يوم القيامة في قطع الولاية بين المؤمنين والكافرين... وخص الله تعالى الآباء والإخوة، إذ لا قرابة أقرب منها فنفى الموالاة بينهم كما نفاها بين الناس... ليبين أن القرب قرب الأديان لا قرب الأبدان"[4].

قال تعالى: " **قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ** "[5].

قال القرطبي: "هذه الآية دليل على حب الله ورسوله، ولا خلاف في ذلك بين الأمة، وإن ذلك مقدم على كل محبوب... " وجهاد في سبيله فتربصوا" صيغته صيغة أمر ومعناه التهديد"[1].

---

[1] حوى، سعيد: جند الله ثقافة، ص185، بتصرف
[2] سورة المائدة، آية 56
[3] سورة التوبة، آية 23
[4] القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر: المتوفى سنة 671، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: الطاهر حامد أحمد، دار الغد الجديد،ط1، القاهرة، 2010م،ج4\خ8،ص 68.
[5] سورة التوبة، آية 24.

في هاتين الآيتين (التوبة3 2 و 24) تحريم موالاة الكافرين، ولو كانوا أقرباء، ووصف متوليهم بالظالم، وفي آية 24 جاء التأكيد على وجوب الجهاد، وتفضيله على كل هذه المشتهيات المعوقة طاعة لله ورسوله.

وقال الرازي: لآية الثانية (التوبة 24 "اعلم أن هذه الآية هي تقرير الجواب الذي ذكره في الآية الأولى؛ وذلك لأن جماعة من المؤمنين قالوا: يا رسول الله، كيف يمكن البراءة منهم بالكلية؟ وإن هذه البراءة توجب انقطاعنا عن آبائنا وإخواننا وعشيرتنا، وذهاب تجارتنا ، وهلاك أموالنا وخراب ديارنا ، وإبقاءنا ضائعين ، فبين تعالى أنه يجب تحمل جميع هذه المضار الدنيوية ليبقى الدين سليما ، وذكر أنه إن كانت رعاية هذه المصالح الدنيوية عندكم أولى من طاعة الله وطاعة رسوله ، ومن المجاهدة في سبيل الله ، فتربصوا بما تحبون حتى يأتي الله بأمره ، أي: بعقوبة عاجلة أو آجلة ، والمقصود منه الوعيد"[2].
ثم قال: " **وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ** "[3]، أي : الخارجين عن طاعته إلى معصيته، وهذا أيضا تهديد، وهذه الآية تدل على أنه إذا وقع التعارض بين مصلحة واحدة من مصالح الدين وبين جميع مهمات الدنيا ، وجب على المسلم ترجيح الدين على الدنيا"[4].

المأخذ الرابع: تحريم موالاة اليهود والنصارى:

وقال تعالى:" **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** "[5].

قال ابن كثير: ينهى الله تبارك وتعالى عباده المؤمنين عن موالاة اليهود والنصارى الذين هم أعداء الإسلام وأهله قاتلهم الله، ثم أخبر أن بعضهم أولياء بعض، ثم تهدد وتوعد من يتعاطى ذلك[6]، فقال تعالى:

---

[1] خليل، عبد الرحيم: الولاء في الإسلام، مركز الدراسات، أم الفحم، ط1، 2007م، ص6.
[2] تفسير الرازي، محمد الرازي فخر الدين: ابن العلامة ضياء الدين، المولود سنة544هـ والمتوفى سنة604هـ، دار الفكر، بيروت،1981م، ج16، ص20
[3] سورة المائدة، آية51
[4] الإمام ابن كثير، الحافظ عماد الدين أبي الفدا إسماعيل: مختصر تفسير بن كثير، تحقيق: محمد علي الصابوني، ، تحقيق الصابوني محمد، دار الفكر، بيروت لا يوجد طبعة ولا سنة، ج16 ، ص526.
[5] سورة المائدة، آية 51.
[6] ابن كثير، إسماعيل: مختصر تفسير بن كثير ج1، تحقيق الصابوني محمد، ص526.

" **وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ**"[1]، قال القرطبي: أي يعضدهم على المسلمين "فإنه منهم" بين تعالى أن حكمه حكمهم؛ وهو يمنع إثبات الميراث للمسلم من المرتد"[2].

قال ابن تيمية: فإن المؤمنين أولياء الله، وبعضهم أولياء بعض، والكفار أعداء الله، وأعداء المؤمنين. وقد أوجب الموالاة بين المؤمنين، وبَيَّنَ أن ذلك من لوازم الإيمان، ونهى عن موالاة الكفار[3]. فمن كان مواليا من هذه الأمة للكفار من المشركين أو أهل الكتاب ببعض أنواع الموالاة، ونحوها: مثل إتيان أهل الباطل، واتباعهم في شيء من مقالهم، وفعالهم الباطلة، كان له من الذم والعقاب مثل ذلك.[4]

وقد تبين في النصوص السابقة، ومن أقوال العلماء بحرمة موالاة الكافرين، وأهل الكتاب من اليهود والنصارى، بمعنى محبتهم وتأييدهم ونصرتهم بالمال والبدن واتباع مناهجهم والرضى بأفعالهم بما يتعارض مع الإسلام، فهذا لا خلاف عليه عند أهل العلم. ولقد بين الله تعالى أن اليهود أشد الناس عداوة للمؤمنين ثم الذين أشركوا فهم يحاربون دين الله تعالى ويبغضون رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الله عز وجل: " **لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا**"[5].

ويرى الباحث أن عداوة اليهود والذين أشركوا للمسلمين متأصلة في قلوب هؤلاء والحرب حرب عقيدة، وهم يتربصون بالإسلام الدوائر ويرمونه عن قوس واحدة، مهما ظهر منهم من شيء من وُدٍ، ولطف في المعاملة، وبشاشة في المقابلة أحيانا، فأصل العداوة في قلوبهم، ولن تنتهي الحرب، وما الحروب الدائرة اليوم، فإن أغلبَها في بلاد المسلمين بالتآمر الدولي تحت عنوان الحرب على الإرهاب، وذلك حقد وكراهية للإسلام، ولن يتلاشى هذا البغض إلا بالقضاء على دين الإسلام والمسلمين بزعمهم، وما جيء بمشروع الخدمة المدنية إلا من هذا القبيل من أجل مسخ الهوية الإسلامية وتشويه الهوية العربية لعرب الداخل، وصدق الله لعظيم إذ يقول: " **وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ**"[6].

ومن العجيب أن ترى من أبناء ديننا ومن ينتسبون للإسلام يسارعون في موالاة اليهود والنصارى ويتوددون إليهم على حساب أمتهم ومجتمعاتهم الإسلامية، ولكن الطامة الكبرى حين يتشرب هؤلاء حب

---

[1] سورة المائدة، آية 51.
[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص151.
[3] ابن تيمية، تقي الدين: مجموعة الفتاوى، المكتبة التوقيفية ، القاهرة، ج27/15، ص116.
[4] المصدر السابق ذاته، ص 122.
[5] سورة المائدة، آية 82.
[6] سورة البقرة، آية 120.

اليهود والنصارى، ويصل الإعجاب بهم حد الجنون باتباعهم وقبول مواقفهم وآرائهم حتى وإن تعارضت مع القرآن الكريم وهدي النبي صلى الله عليه وسلم الكريم.

قال الإمام الطبري: ومن تولى اليهود والنصارى من دون المؤمنين فإنه منهم، من أهل دينهم وملتهم. فإنه لا يتولى متول أحد إلا وهو به وبدينه وما هو عليه راض. وإذا رضيه ورضي دينه فقد عادى ما خالفه وسخطه وصار حكمه حكمه[1].

وقال ابن حزم الظاهري: صح أن قول الله تعالى:" **وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ** "[2].

"فإنه على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار، وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين..."[3].

أما حكم الولاء للكفار والمشركين فهو على التحريم:

فلأنه لا يجتمع نقيضان للمسلم في قلبه، فإما قلب مسلم ولاؤه لله ولرسوله وللمؤمنين، وإما قلب ولاؤه للشيطان وللكافرين والمشركين والمنافقين والطواغيت، فيتوجب على المسلم أن يحذر تلك المزالق، وقد حصر الله تعالى الموالاة التي يجب أن يكون عليها المسلم، حيث قال تعالى: " **إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** "[4]. "فبمقتضى هذه الآية تخرج أية موالاة غير المؤمنين عن هذا الإطار الرباني الذي جعله الله تعالى حصريا للمؤمنين، فمن جعل ولاءه لغير المؤمنين من الكفار والمشركين والملحدين وغيرهم ممن عادى الله ورسوله والمؤمنين فقد خرج عن أمر الله وعرَّض نفسة للهلاك، ...فإن من فعل ذلك فليس من الله في شيء، فهو ليس على منهج الله ولا على منهج رسوله صلى الله عليه وسلم، وهو على خطر الشرك، وأوشك أن يخرج من دائرة الإسلام"[5].

قال الحافظ ابن كثير: "نهى الله تعالى عباده المؤمنين أن يوالوا الكافرين، وأن يتخذوهم أولياء يسرون إليهم بالمودة من دون المؤمنين، ثم توعد ذلك"[6]، فقال تعالى: " **وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ** "[7].

---

[1] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، ومحمود شاكر، مؤسسة الرسالة، 2000م، المائدة آية 51، ج 6، ص277.

[2] سورة المائدة، آية 51.

[3] الظاهري، ابن حزم: المحلى،35/13.

[4] سورة المائدة، آية 55.

[5] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، لسورة أل عمران أية28، ج1/ ص 337

[6] المصدر السابق ذاته، ج1، 337.

[7] سورة أل عمران،آية28.

"أي من يرتكب نهي الله في هذا فقد برئ من الله"[1]. وبهذه الآية يؤكد الله تعالى نهيه لمعنى الآية 51 من سورة آل عمران من حرمة موالاة الكافرين. وقوله تعالى: " **إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً**"[2]، "أي لمن خاف في بعض البلدان من شرهم فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته"[3].

[1] ابن كثير، سورة آل عمران، ج1، ص276.
[2] سورة آل عمران آية 28.
[3] عبد الغني، سيد: حقيقة الولاء والبراء، ص 288.

المطلب الخامس: أحكام موالاة الكفار ولو كانوا أقرباء، وهي على درجات:

لقد حدد الفقهاء الأحكام الشرعية على ضربين، وذلك حسب شكل موالاة المؤمن للكافرين الأتية:

الموالاة مطلقة:

أولا: وهذا من نواقض الإسلام وكفر صريح: وهو بمعنى الدفاع عن الكفار وإعانتهم بالمال والبدن والرأي ومودتهم بالأقوال والأفعال[1].

ثانيا: من نواقض الاسلام: " فإن موالاة الحاكم بغير ما أنزل الله، وإقرار تشريعه للناس من عند نفسه، وتحليله وتحريمه ما لم يأذن به الله مناقضة للشهادة بأن الله هو الإله الذي تُألهه القلوب بالحب والتعظيم والطاعة والانقياد، ومناقضة للشهادة بأن محمداً رسول الله المُطاع فيما أمر ونهى عنه وزجر لو فهم الناس هذا لما بقي لطاغية في الأرض حق الوجود والتشريع...

والدليل قوله تعالى: " **وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**"[2].

رابعا: ومن نواقض الإسلام: "**ومن يتولهم منكم**" أي يعضدهم على المسلمين " **فإنه منهم**" بيّن الله أن حكمه كحكمهم وهو يمنع إثبات الميراث للمسلم من المرتد وكان الذي تولاهم ابن أُبيّ، ثم هذا الحكم باقٍ إلى يوم القيامة في قطع الموالاة... " ومن يتولهم منكم فإنه منهم" شرط وجوب، أي لأنه خالف الله ورسوله كما خالفوا ووجبت معاداته كما وجبت معاداتهم، ووجبت له النار كما وجبت لهم، فصار منهم أي من أصحابهم"[3].

" **وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** " أي إنه من جملتهم، وأنه من عدادهم، وهو وعيد شديد فإن المعصية الموجبة للكفر هي التي قد بلغت إلى غاية ليس وراءها غاية. " **إن الله لا يهدي القوم الظالمين**" تعليل للجملة التي قبلها: إي إن وقوعهم بالكفر هو بسبب عدم هدايته سبحانه لمن ظلم نفسه بما يوجب الكفر لمن يوالي الكافرين"[4].

قال ابن كثير: في قوله تعالى: " **إِلاَّ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ**"[5].

---

[1] خليل، عبد الرحيم: الولاء في الإسلام، ص20.
[2] سورة المائدة، آية 51.
[3] القرطبي، محمد أبي عبد الله: الجامع لأحكام القرآن، ج5-6 \ج6،ص151.
[4] الشوكاني، محمد: فتح القدير، الشركة العصرية للنشر، ط1، الرياض، 2007م،ج1/ ص 480.
[5] أل عمران، آية 28.

"أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه. ويحذركم نقمته في مخالفته، وسطوته وعذابه لمن والى أعداءه، وعادى أولياءه"[1].

بيان علماء الأمة في مظاهرة اليهود على المسلمين في غزة

أجمع 102 من علماء المسلمين المعاصرين على أن مظاهرة الكفار على المسلمين من الخيانات الصريحة التي مرت على الأمة عبر التاريخ، وقد اتفق العلماء كفر وردة عن الإسلام، وقد عدها محمد بن عبد رحمه الله تعالى الناقض الثامن من نواقض الإسلام العشرة المتفق عليها.

ومن بينهم فتاوى هذه الكوكبة الفاضلة:

قال العلامة عبدالعزيز بن باز رحمه الله (مجموع فتاويه 274/1):"وقد أجمع علماء الإسلام على أن من ظاهر الكفار على المسلمين وساعدهم عليهم بأي نوع من المساعدة فهو كافر مثلهم" اهـ. وقال العلامة أحمد شاكر (كلمة حق 126–137) في فتوى له طويلة بعنوان (بيان إلى الأمة المصرية خاصة وإلى الأمة العربية والإسلامية عامة) في بيان حكم التعاون مع الإنجليز والفرنسيين أثناء عدوانهم على المسلمين: " أما التعاون مع الإنجليز، بأي نوع من أنواع التعاون، قلّ أو كثر، فهو الردّة الجامحة، والكفر الصّراح، لا يقبل فيه اعتذار، ولا ينفع معه تأول، ولا ينجي من حكمه عصبية حمقاء، ولا سياسة خرقاء، ولا مجاملة هي النفاق، سواء أكان ذلك من أفراد أو حكومات أو زعماء، كلهم في الكفر والردة سواء، إلا من جهل وأخطأ، ثم استدرك أمره فتاب وأخذ سبيل المؤمنين، فأولئك عسى الله أن يتوب عليهم، إن أخلصوا لله، لا للسياسة ولا للناس" ا.هـ

وقال العلامة عبد الله بن حميد رئيس مجلس القضاء الأعلى بالمملكة العربية السعودية ورئيس المجمع الفقهي رحمه الله تعالى (الدرر السنية 15 / 479):" وأما التولي: فهو إكرامهم، والثناء عليهم، والنصرة لهم والمعاونة على المسلمين، والمعاشرة، وعدم البراءة منهم ظاهراً، فهذا ردة من فاعله، يجب أن تجرى عليه أحكام المرتدين، كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأئمة المقتدى بهم" ا.هـ.

وهذه فتوى لجنة الفتوى بالجامع الأزهر وقد نشرت (بمجلة الفتح العدد 846، العام السابع عشر، الصفحة العاشرة). وجاء فيها: ".. لا شك أن بذل المعونة لهؤلاء؛ وتيسير الوسائل التي تساعدهم على تحقيق

[1] ابن كثير: مختصر تفسير ابن كثير،ج1، ص 276.

غاياتهم التي فيها إذلال المسلمين، وتبديد شملهم، ومحو دولتهم؛ أعظم إثما؛ وأكبر ضررا من مجرد موالاتهم.. وأشد عداوة من المتظاهرين بالعداوة للإسلام والمسلمين.. والذي يستبيح شيئا من هذا بعد أن استبان له حكم الله فيه يكون مرتدا عن دين الإسلام ،فيفرق بينه وبين زوجه، ويحرم عليها الاتصال به، ولا يُصلَّى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين.." ا.هـ.

وفي ربيع الأول عام 1380هـ أصدر الأزهر بيانا نشر (بمجلة الأزهر بالمجلد الثاني والثلاثين الجزآن الثالث والرابع (ص263))بتوقيع شيخ الأزهر العلامة محمود شلتوت: "فلئن حاول إنسان أن يمد يده لفئة باغية يضعها الاستعمار لتكون جسرا له؛ يعبر عليه إلى غاياته، ويلج منه إلى أهدافه، لو حاول إنسان ذلك لكان عملُه هو الخروج على الدين بعينه"[1] ا.هـ.

وهكذا فالولاء للكفار والمشركين من نواقض لا إله إلا الله:

إذ أن لا إله إلا الله عقيدة وعبادة يتعبد المسلم له بها، فلا إله إلا الله تقتضي أن يوالي المسلم أتباعها ومعتنقيها، ويعادي من عاداها.

يقول محمد قطب: " وقد أباح الله للمسلمين في حالة الاستضعاف ألا يظهروا العداوة لأعدائهم، ولكنه لم يبح لهم قط موالاتهم... فعدم إظهار العداوة شيء، وموالاتهم شيء آخر"[2].

ويقول سعيد حوى: مما ينقض دعوى الشهادتين، موالاة الكفار وأهل النفاق، وكراهية أهل الإيمان والتوحيد[3]، لقوله تعالى: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ** "[4].

وقد كان رمز الدخول في الإسلام الإقرار بالشهادتين نطقا باللسان وتصديقا بالقلب، هكذا كان يفعل الداخل في الإسلام بطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيوالي رسول الله صلى لله عليه وسلم، ويعادي من عادى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وأما موالاة أعداء الله ورسله حبا لهم، ومحاربة لدين الإسلام وحملة لوائه كراهية لهم، فهذا الفعل يعد نقضا للشهادتين، وخروجا من دائرة الإسلام وملته.

[1] www.saaid.net/book/11/3764.doc
[2] قطب، محمد: لا إله إلا الله عقيدة وشريعة ومنهاج حياة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1968م، ص- 165.
[3] حوى سعيد، الأساس في السنة، العقائد الإسلامية، دار السلام، ط4، القاهرة، 2007م، ص321.
[4] سورة المائدة، آية 51.

أما حكم الموالاة غير المطلقة:

أولا: فهي كبيرة من الكبائر، وهي المصانعة والمداهنة للكفار لغرض دنيوي مع سلامة الاعتقاد وعدم إضمار نية الكفر والردة كما حصل مع حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه.

وهذا تقسيم وارد عند كثير من العلماء منهم: القرطبي، وابن العربي، وحمد بن عتيق، وأيد هذا الاتجاه محماس الجلعود، ومحمد القحطاني[1].

وصالح بن حميد ومجموعة من المختصين وابن تيمية رحمه الله وغيرهم.

ثانيا: وقال ابن تيمية رحمه الله: "فدل"**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ** "[2].

على أن الإيمان المذكور ينفي اتخاذهم أولياء ويضاده، ولا يجتمع الإيمان واتخاذهم أولياء في القلب، ودل على ذلك من اتخذهم أولياء، فإنه أخبر في تلك الآيات أن متوليهم يكون كافرا، وأخبر هنا أن متوليهم هو منهم، فالقرآن يصدق بعضه بعضا"[3].

وبعد أن خلُص الباحث إلى أن الخدمة المدنية من خلال سياسة الدمج والصهر الثقافي تهدف إلى تشويه الهوية الفلسطينية وقد تلغيها، وتؤدي إلى سحق الولاء الوطني الفلسطيني، وإحلال مكانها الهوية الإسرائيلية والأسرلة والولاء للدولة اليهودية، وذلك وفق ما جاء في خطاب الدولة اليهودية لشارون في مؤتمر هرتسليا عام 2003م في المؤتمر القومي.[4] وبناء على ما يلي:

يستنتج الباحث ما يلي:

أولا– إن قانون الخدمة الوطنية ينص على أن الخدمة الوطنية المدنية، "هي خدمة للجمهور وللدولة" التي هي دولة يهودية كما جاء في دستورها الأساس، أي أن الخدمة المدنية ستفضي بفلسطينيي الداخل إلى الولاء للدولة اليهودية.

[1] خليل، عبد الرحيم: الولاء في الإسلام، ص20-21.
[2] سورة المائدة، آية 51.
[3] ابن تيمية، تقي الدين، مجموعة الفتاوى تحقيق: ناصر الين الألباني، الإيمان، المكتبة التوقيفية، القاهرة، ج 7 ، 16/7، ص17
[4] ص13.

ب- وأنه تبين في بنود لجنة لبيد وما ينص على تشجيع الحكومة لتوسيع الخدمة المدنية لتشمل الخدمة العسكرية.

ج- وقد ثبت أن قانون الخدمة الوطنية المدنية الذي تبنى كل ما أوصت به لجنة عبري الأمنية وتوصياتها التي خرجت من رحم المؤسسة الأمنية.

ت- وما صرح به القادة الإسرائيليون أمثال موشيه أرينس وزير الدفاع السابق من مطالبته بفرض الخدمة العسكرية على عرب الداخل، وكذلك ما قاله شارون أنه يؤيد فرض الخدمة العسكرية على العرب في إسرائيل.

وبعد ترسيخ مفهوم ولاء فلسطينيي الداخل للدولة اليهودية، سيتحول الفلسطيني بهذا الولاء الجديد إلى تغيير في هويته ليصبح كما تريده المؤسسة الإسرائيلية " عربي إسرائيلي".

وبناء على ما تبيّن من الأدلة الشرعية ومن أقوال العلماء والمفسرين في قضية الولاء والموالاة ما يلي:

أن الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين من أسس ومقتضيات الإيمان ومن فروضه، ومن موجبات الأخوة الإيمانية بين المسلمين.

وقد اتفق العلماء فيما ذُكر آنفا على حرمة موالاة الكافرين ولو كانوا ذوي قربى، وعلى حرمة موالاة اليهود والنصارى ومظاهرتهم على المؤمنين بالمعونة البدنية والمالية.

ويرى الباحث أنه وإن كان الفعل في ظاهره مباح، ولكن يُتوصل به إلى محرم فإنه يصير محرما كذلك. لذلك يجب النظر إلى ما سيؤول إليه هذا لفعل، بناء عليه فإن الخدمة المدنية كما تبين من خلال قانون الخدمة المدنية، وما ورد في نصوص لجنة عبري ولجنة لبيد، وما تهدف إليه في نهاية المطاف من موالاة فلسطينيي الداخل للدولة اليهودية، التي تعتدي على الفلسطينيين، وتحتل أراضيهم وتعتدي على مقدساتهم، وتهدم بيوتهم، وقد شردت الشعب الفلسطيني من أرضه، فإن مظاهرتها، ومعاونتها، ونصرتها، وتأييدها على المسلمين وقضاياهم، مناقضة للولاء لله ولرسوله وللمؤمنين؛ لذلك يحرم الانخراط في الخدمة المدنية شرعا، وهي كبيرة من الكبائر في الحد الأدنى كما بينه العلماء، وقد تصل إلى حد الردة عن الإسلام.

المبحث الثاني: الانعكاسات السلبية الخطيرة الداخلية للخدمة المدنية في دولة إسرائيل على فلسطينيي الداخل في المجالات التالية:

ا- في المجال الديني:

أما الانعكاسات السلبية الخطيرة في المجال الديني فهي تتمثل في التنازلات عن الثوابت الدينية التي تُحدثها الخدمة الوطنية المدنية، وذلك في الجانب العقدي، والجانب التعبدي، والجانب الفكري.

اولا- أما في الجانب العقدي: "ليس هناك من نسب أعلى أعظم وأرفع وأشرف من الانتساب للأمة الإسلامية، لأنه الانتساب إلى الأنبياء والرسل عليهم السلام، ثم هو الانتساب لسيد الرسل عليهم السلام محمد صلى الله عليه وسلم، وهو الانتماء للإسلام وأهله، أي انتماء أعظم من الانتماء لدين الله عز وجل"[1].

فالمصطلحات الصهيونية والعلمانية ستطغى على الدورات المختلطة التعليمية، والتثقيفية من قبل الأجسام المشغلة، وذلك وفق السياسة المعدة من قبل مديرية الخدمة المدنية المرتكزة على المبادئ غير المعلنة رسمينا وتنفيذها من قبل تلك الأجسام كجمعية أفاق وجمعية شلوميت، وغيرها العاملة ضمن مديرية الخدمة المدنية ووفق السياسات التثقيفية، وتم التصريح عن أهداف هذه السياسية من قبل القادة والمفكرين الإسرائيليين، أمثال عامي أيلون رئيس الشباك السابق بقوله: "على أنه يجب صهر كل المجتمع في إسرائيل"[2]، وما جاء في وثيقة مركز دراسات القدس في معرض الوثيقة البحثية التي تحدثت عن دمج المجتمع العربي في الثقافة العامة الإسرائيلية فإن هذا الدمج وهذا الصهر سينعكسان سلبا؛ وذلك بإضعاف الانتماء للأمة الإسلامية؛ بل وصل إلى استبداله بالولاء لغيرها تحديدا للدولة اليهودية، وهذا ينافي العقيدة الإسلامية.

ثانيا- ومع سير البرامج التثقيفية التابعة للأجسام المشغلة في الخدمة المدنية التي تهدف إلى الوصول إلى الصهر الثقافي والاجتماعي، وستتكون عناصر قد انصهرت تدير ظهرها لمجتمعها ليس فقط في الانتماء الديني والقومي، بل ستتحول عيون تجسس على أبناء شعبهم خدمة للدولة اليهودية، فتخرج عن أمتها الإسلامية وهذا يتنافى والعقيدة الإسلامية.

---

[1] حوى، سعيد: العقائد الإسلامية دار السلام، القاهرة، ط4 ،2007م، ج1، ص 125.

[2] http://wwwalgabha. Org//?i=34477 بتصرف

ا- والدلائل كثيرة في الكتاب والسنة النبوية الشريفة، التي ترفع من شرف الانتساب للأمة الإسلامية، ، ونعرض منها ما يلي:

قال تعالى: " **إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ**"[1].

وقال تعالى: " **وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ** "[2].

وقال تعالى: " **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ** "[3].

أمة وسطا: أي أمة عدلاً اصطفاها الله عز وجل، ورفعها فوق الأمم لتشهد عليهم يوم القيامة.

وقال تعالى: "**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**"[4].

ب- وقد وردت أحاديث كثيرة تدلل على فضل الانتساب للأمة الإسلامية، منها:

عن سهل ابن سعد قال: قال صلى الله عليه وسلم: "**ليدَخُلنَّ الجنة من أمتي سبعون ألفا-أو سبعمائة ألف - سِماطين آخذٌ بعضهم ببعض، حتى يدخل أولهم وآخرهم الجنة ووجوههم على صورة القمر ليلة البدر**"[5].

عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في قبّة نحو من أربعين، فقال: **أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟**" **قلنا نعم، قال:**" **أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ قلنا نعم، قال:** "**أترضون أن تكونوا نصف أهل الجنة، وذلك: أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة، وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأبيض، أو كالشعرة السوداء في جلد الثور الأحمر**"[6].

وعن كعب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: بشر هذه الأمة وروي: "**بشر هذه الأئمة، بالسنا والنّصر والتمكين، ومن عمل منهم عمل أهل الآخرة للدنيا، لم يكن له في الآخرة من نصيب**"[7].

---

[1] سورة الأنبياء، آية 92.
[2] سورة المؤمنون، آية 52.
[3] سورة البقرة، آية 145.
[4] سورة أل عمران، آية 110.
[5] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرقائق، باب صفة الجنة والنار، ح6343.
[6] البخاري، صحيح البخاري،، كتاب الرقائق، 45 ، باب الحشر(11\3)39، . ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الايمان95 باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة(1\200).
[7] أحمد، مسند أحمد، (4\367، 369، 371، 372). ابن حبان، صحيح ابن حبان، 405/410. اب نعيم الأصبهاني، 883/882 . http://library.islamweb.net/hadith/hadith

ويرى الباحث أن هذه الآيات والأحاديث الصحيحة قد دللت على وحدة الأمة الإسلامية في الانتساب إليها، وما أعده الله تعالى لها من النعيم المقيم في الجنة، بعد أن وعدها بالنصر والتمكين في الحياة الدنيا، وأن للأمة المكانة عنده سبحانه وتعالى حيث جعلها الشاهدة على سائر الأمم يوم القيامة، هذا لمن ثبت على العقيدة الصحيحة، وبقي على انتمائه وولاءه لدينه ولأمته، ولم يبدل و لم يغير في دينه وعقيدته وولاء لغير الله ورسوله والمؤمنين، أما الذي بدل وغير ستذوده الملائكة عن حوض رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهنا يكمن الخطر في الخدمة المدنية التي من أهدافها تغيير الولاء والانتماء لغير دين الله تعالى، وتغيير في كل مكونات الهوية لفلسطينيي الداخل.

ج–أن الخدمة الوطنية المدنية ستفضي إلى الخدمة العسكرية، وقد ورد في توصيات لجنة عبري، على أنها تفضل الخدمة العسكرية، وهذه التوصيات مكتوبة بأقلام العسكريين. وهذا مخالف للعقيدة الإسلامية، كما بين الباحث أنفا، لقوله تعالى: " **وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** "[1].

2– في المجال السياسي:

ثمة انعكاسات خطيرة للخدمة المدنية في المجال السياسي فهي تتمثل في:

أولا– غرس المبادئ الفردية:

وذلك من خلال هذه السياسات التي تعمل على الاستقطاب الفردي، ثم غرس المبادئ الفردانية الشخصية والمصلحية، وذلك بإدخال مصطلحات، ومفاهيم جديدة في عقلية الخادمين التي تناقض موروثهم الديني، والتاريخي والحضاري الجمعي والجماعي، وجمود في التضامن النضالي في القضايا السياسية التي تخص فلسطينيي الداخل ككل، ويُطلب من الخادمين عدم العمل في المجالات السياسية، وبالذات المعارضة لسياسات الدولة اليهودية، وسَيَتكوَّن جيل سيتصادم مع النضال من أجل إحقاق الحق لقضاياه السياسية المشروعة القومية والوطنية، والاجتماعية.

أما هؤلاء الخادمون المتطوعون الشباب، والفتيات في مؤسسات الدولة، والموقعون على الخدمة المدنية، فإنهم يوقعون على يهودية الدولة على أنها دولة الشعب اليهودي، أي أنهم يوقعوا على نسف حقوقهم الشرعية في هذه الأرض، وسيتحولون إلى مهاجرين، أو لاجئين لا يملكون أي حقوق جماعية،

[1] سورة المائدة، آية51.

من أهداف الخدمة الوطنية المدنية، ومن خلال دمج المجتمع العربي بشكل تدريجي في المجتمع الإسرائيلي، الذي سيؤدي إلى خلق شخصية جديدة تقوم على التبعية والولاء المطلق للمؤسسة الإسرائيلية، وتعزيز الهويّة الإسرائيلية في صفوف أبناء الجيل الجديد على حساب الهوية الإسلامية القومية الوطنية.

تحويل قضية فلسطينيي الداخل إلى قضية داخلية فردية وإلى شأن إسرائيلي، فتصبح معاناة الفلسطينيين في الداخل معاناة فردية.

ثانيا–إلغاء حق عودة اللاجئين وسيتم ذلك:

كما يراه الباحث حيث إن الإنخراط في الخدمة المدنية هو بمثابة اعتراف بيهودية الدولة، أي أن إسرائيل دولة وأرضا ملك الشعب اليهودي التوراتي، الذي عاد ليبني دولته، ليحقق آماله فيها وله الحق بتقرير مصيره على أرضه، وهذا من قوانين الأساس في وثيقة قيام دولة إسرائيل، الذي ينص على أن إسرائيل دولة يهودية ديموقراطية ، والشعب اليهودي مدعو للمشاركة وبناء وإعمار دولته، وبذلك يسقط الخادمون حقهم الشرعي والتاريخي لأرضهم وديارهم التي أقرتها المواثيق الدولية بما فيها مجلس الأمن في قراره رقم 194 القاضي بحق عودة اللاجئين، وبذلك يُلغون ضمنا حق عودة اللاجئين المهجرين.

وبتنازل الخادمون عن حقهم الشرعي الجمعي والدولي على أنهم أصحاب ومُلاّك أرض فلسطين، ويعد هذا الأمر جد خطير من فلسطينيي الداخل ممن ثبتوا على أرضهم، والآن يتنازلون عن حقهم بمحض إرادتهم، ليصبحوا مواطنين إسرائيليين من رعايا الدولة، فسيبدلون حقهم بالولاء، من أجل البقاء في الدولة اليهودية، كمهاجرين مستجدين من غير اليهود، فللدولة الإسرائيلية الحق بطردهم متي شاءت.

ويرى الباحث مجدي طه[1]: أن فلسطينيي الداخل يواجهون نوعين من التحديات، في فرض الخدمة المدنية:

التحدي الأول:

السلوك السياسي الإسرائيلي الذي لا تستند فيه الحقوق إلى المواطنة مقارنة بالأنظمة الديمقراطية في دول العالم، ولكن في حالة إسرائيل تستند إلى مركبين:

المركب الأول: تستند الحقوق إلى المواطنة بشرط الانتماء لمجموعة الأغلبية (اليهودية)، في واجبات تحددها المؤسسة الرسمية.

المركب الثاني من التحديات: منطلق توجه سياسة المؤسسة الإسرائيلية في التعامل مع فلسطينيي الداخل من خلال الأيديولوجية السياسية، حيث تسعي لخلق واقع جديد خارج إطار المنظومة الديمقراطية، لشرعنة

[1] مجدي، طه: الخدمة المدنية والتجنيد، المرجع السابق.

سياسات القمع والاقصاء والتمييز، من أجل تقنين نظرية الحقوق مقابل الواجبات والاستحقاقات في قانون مشروع الخدمة المدنية.

أما التحدي الثاني: هو الجانب العملي في تطبيق "نظرية الحقوق مقابل الواجبات" في قانون الخدمة الوطنية المدنية، الذي يستهدف سحق الهوية الوطنية الفلسطينية، وتشويه الانتماء الوطني والقضاء على رموز الوعي القومي التي تشكل مصدر إزعاج للمؤسسة الإسرائيلية.

أما الفئة المستهدفة فهي فئة الشباب كما حددها قانون الخدمة المدنية، التي هي أمل المجتمع ومستقبله الواعد.[1]

أما تصفية القضية الفلسطينية: كما يراها الباحث، فإن المؤسسة الإسرائيلية تواصل الليل بالنهار بلا كلل ولا ملل، ولا تدخر جهداً ولا وسيلة إلا وتسخرها في تصفية القضية الفلسطينية، سلما كانت أو حربا؛ لذلك فإن مشروع الخدمة الوطنية المدنية يعتبر من جملة تلك المخططات، فهذا المشروع الذي ظاهره يتحدث عن حقوق يأخذها الخادمون مقابل واجبات واستحقاقات يدفعها للدولة، فهي تهدف مقابل هذه المساواة في الحقوق إلى سلخ شريحة كبيرة من فلسطينيي الداخل عن فلسطينيي الداخل الرافضين للخدمة الثابتين على ولائهم وانتمائهم لأمتهم وشعبهم الفلسطيني والصامدين على أرضهم، ثم تتفرغ المؤسسة الإسرائيلية للتفرد بالجزء الآخر بالشعب الفلسطيني في الداخل وفي الخارج (الشتات)، بخطة أخرى كالتعويض المالي والتوطين في دول الجوار وقد بحثت مثل هذه القضايا، وبطريقة التجزئة والتشتيت والتفرقة، والتفرد، والتعويض، ليتسنى لها تصفية القضية الفلسطينية على مراحل من خلال النفس الطويل.

3- في المجال التربوي:

هناك انعكاسات سلبية خطيرة في المجال التربوي: كما يراها الباحث إذ أن أحداث انتفاضة الأقصى عام 2000م، قد كشفت الفشل الكبير للمنظومة في البرامج المدرسية طوال ستين عاما، وإذا بالأجيال المتعاقبة في الداخل الفلسطيني ما تزال تحمل في قلوبها ووجدانها الانتماء للدين، ولقضاياها الوطنية والقومية؛ لذلك تم تبني مقترح شارون عام 2003 م، الذي أطلقه في مؤتمر هرتسليا أن الحل هو الخدمة المدنية، أي دمج العرب الفلسطينيين في الداخل بالخدمة المدنية، ووضع مشروع الخدمة المدنية بين يدي اللجنة الأمنية التي يترأسها الجنرال عبري، لتخرج علينا بمقترح قانون الخدمة الوطنية المدنية، ويتم الموافقة عليه في أذار عام 2014م.

الذي من خلاله سيتم تغيير الولاء باعتماد برمجة تربوية وتثقيفية مدروسة من قبل المختصين في مديرية الخدمة الوطنية والمدنية، كما اصطلح عليه عامي أيلون بالصهر لكل المجتمع في إسرائيل. فالأجسام المشغلة من جمعيات ومراكز ومؤسسات التي تقوم بتنفيذ البرامج التعليمية والتثقيفية ضمن برامج فعاليات

[1] طه، مجدي: الخدمة المدنية والتجنيد، ص44-46، بتصرف.

مديرية الخدمة المدنية الوطنية كما هو الحال في جمعية أفاق التي تعمل على إقامة ورشات عمل تثقيفية لمجموعات مشتركة، ومختلطة من العرب واليهود، تتضمن لقاءات بين الطرفين لبحث القاسم المشترك في دولة إسرائيل.

كما تقترح برامج تشمل نشاطات منتظمة خاصة لمن أنهى الخدمة المدنية الوطنية، ومن ذلك تقدم لهم المنح التعليمية.وهذه جمعية شلو ميت: الجمعية الرائدة لدمج متطوعين من مواطني إسرائيل العرب، وقد بلغ عددهم في الجمعية نحو 500 عربي، كما قالت حايا مؤسسة الجمعية [1].

وتحدث شالوم جربي مدير عام مديرية الخدمة الوطنية المدنية في معرض حديثه واصفا الخدمة المدنية الوطنية أنها: "الفسيفساء الحقيقية للمجتمع الإسرائيلي"، يخدم في الخدمة المدنية – الوطنية (يهود وعرب ودروز وشراكسة وبدو متديّنون وعلمانيون ومتزمّتون)– يحقّقون واجبهم الأخلاقي بصورة مثالية [2]. هذه هي نشاطات أذرع مديرية الخدمة الوطنية المدنية، تقوم باستغلال الحاجة المادية والعوز المالي لدى المحتاجين من الطالبات والطلاب، وخاصة المقبلون على التعليم الجامعي، فيسقطون فريسة في البرامج التثقيفية والتربوية لهذه المؤسسات والجمعيات التي تعمل في استقطاب هذه الشريحة من الشباب والشابات في المجتمع الداخلي الفلسطيني. ومن خلال البرامج التربوية المختلطة والمستمرة سينكسر الحاجز النفسي في ورشات العمل خاصة، فيحدث هذا الدمج، والقبول الثقافي من الآخر للأسباب التالية:

1– الخادم العربي عادة هو المحتاج والساعي لتلقي المساعدات لذلك هو الأضعف غالبا.2 –الخادم العربي هو المتلقي والمتربي؛ لذلك يكون هو المتأثر وليس المُؤثر في مثل هذه البرامج المفروضة عليه في دستور الخدمة المدنية[3].

مما يجعله يندمج في ثقافة الآخر وينصهر فيها، متخليا عن ثوابته القِيَميّة، كالانتماء لموروثه الثقافي والتربوي ومن ثم لهويته الفلسطينية. هذه هي حقيقة نتاج الدمج الثقافي والتربوي للخدمة الوطنية المدنية.

3–يسعى هذا المشروع لتوجيه الشباب والشابات للاندماج مع الآخر مما قد يوقعهم في أتون الفساد على النحو التالي:

"ا– تجنيدهم كمتعاونين مع الأجهزة الأمنية (طابور خامس).

ب– اسقاط هؤلاء الخادمين (خاصة الفتيات).

ج– تحويلهم كعناوين في الوسط العربي لحين الحاجة"[4].

---

[1] Mfa.gov.il/mfaar/Israel موقع وزارة الخارجية.

[2] www.sharedlife.org.il كتاب الخدمة المدنية الفصل العاشر، ص200، بتصرف.

[3] جمعية شلوميت: دستور الخدمة، اتفاقية، "شلوميت" www.shlomit.org.il أنظر ملحق رقم(11) ص144. التربية

[4] أبو جابر، ابراهيم، لطفي صالح، مصطفى مهند: من الخدمة المدنية والفلسطينيون في إسرائيل، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 2006م، ص42.

جمعية أفاق وجمعية شلوميت: هاتان الجمعيتان هما من الأجسام التي تعمل تحت إشراف وتوجيه سلطة الخدمة المدنية، بالعمل على تجنيد الشباب والشابات للخدمة المدنية، فهذه الجمعيات تعتبر أذرعة منفذة تطبق قانون الخدمة المدنية على أرض الواقع.

4- المجال الوطني:

أما في الجانب الوطني فيرى في استخدام "نظرية الحاجة" الظرفية، التي فرضتها سياسة المؤسسة الإسرائيلية الممنهجة من الممارسات الاقتصادية ليتحول غالب فلسطينيي الداخل إلى عمال، وقد بلغت نسبة الذين هم تحت خط الفقر نحو 55% في الوسط العربي، فصناعة الحاجة هي سياسة متبعة لدي المؤسسة الإسرائيلية، ثم تأتي المرحلة الزمنية لتتساوق مع تطبيق قانون الخدمة الوطنية المدنية، في فرضه القصري على العرب الفلسطينيين في إسرائيل، بهدف سحق الهوية الوطنية الفلسطينية واستبدالها بالولاء الإسرائيلي، والهوية الإسرائيلية.

مما يؤدي إلى:

1. تضييع الثوابت الوطنية الفلسطينية، وانتماء العربي لقضيته العادلة وحقوقه المشروعة من قبل الخادمين.
2. حصول استقطاب بين المؤيدين والرافضين للخدمة الوطنية المدنية، وشق المجتمع إلى خادم ومؤيد ورافض للخدمة ومعارض لها.
3. قد يودي هذا الاستقطاب إلى نزاعات سياسية بين الطرفين وإلى احتقان مع من خالف تَوَجُه الاجماع الوطني.
4. سيتم توظيف الخادمين على حساب الرافضين للخدمة مما سيزيد من التوتر والاحتقان السياسي في مجتمع الداخل.
5. سيخلق طبقة مدعومة من المؤسسة الإسرائيلية بالإمكانيات الاقتصادية، فتعيش في شيء من الرفاهية مقابل باقي المجتمع الرافض للخدمة المدنية الذي سيعيش في ظروف أكثر تهميشا من ذي قبل من قِبَل المؤسسة الإسرائيلية، والذي سيدفع بمزيد من المنخرطين في الخدمة المدنية من فئة المتحرجين.
6. كلما كثرت الطبقة الخادمة والمؤيدة ستؤدي إلى ضعف الاجماع الوطني المطالب بحقوقه المشروعة السياسية والاجتماعية والتعليمية والشرعية.
7. تجنيد قسم من الخادمين عيونا على أبناء شعبهم.
8. إن الخدمة المدنية ستؤدي في أقل الحالات إلى تحييد هؤلاء الشباب في القضايا التالية:

أ- التعاطف مع الشعب الفلسطيني.

ب- في الحفاظ على الهوية الفلسطينية، وقد يتحول معلنا أنه إسرائيلي.

ت- الابتعاد عن المشاركة في أي فعالية وطنية تنتقد أو تتصدى للمؤسسة الإسرائيلية.

5- في المجال الإنساني:

"إن نصوص الشريعة الغراء في معاملة غير المسلمين في دار الإسلام كثيرة حتى إن أهل الكتاب أهل الذمة بقيت لهم محاكمهم المذهبية، تفصل في النزاع بينهم في أمور الزواج والطلاق والنفقة والنسب والوصية والوقف والحضانة والإرث والتركات وسائر الأحوال الشخصية، أو الخصومات الطائفية الصرفة، التي لاتهم المسلمين، ولا تمس كيان الدولة.

وقد كان للبطريرك في دمشق سجن متصل بالكنيسة، يحبس فيه من يستحق التأديب من النصارى. وقد وضح سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالوثيقة التزامات جميع الأطراف بما فيهم يهود المدينة بالتعايش داخل المدينة فقال فيهم: " يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ومواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته. وإن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف... "[1].

وقد حافظ الإسلام على الحقوق الانسانية في الدولة الإسلامية وخاصة لأهل الذمة من اليهود والنصارى ومن ذلك حرم الإسلام الغصب: "والغصب اغتيال أموال الناس جهرا وقهرا، ويغلب ذلك في الأراضي المزروعة، لذلك ورد التشديد في شأنها"[2].

عن سعيد بن زيد قال إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "**من أخذ شبرا من الأرض ظلما، طوقه الله إياه في يوم القيامة من سبع أراضين**"[3].

ويرى الباحث أن العهدة العمرية خير دليل صدع للعالم الانساني بأسره عن معاملة الإسلام واحترامه لحقوق غير المسلمين من النصارى في بيت المقدس، وإنها لشامة يجب أن توضع في كل المحافل الدولية، مبينة كيف أمّن أمير المؤمنين الفاروق عمر رضي الله عنه النصارى في بيت المقدس على أنفسهم وعلى كنائسهم وعلى أموالهم وممتلكاتهم.

وقد ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يلي:

قد "أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الانسان وأذاعته في العاشر من كانون أول عام 1948م، وجاء في بعض مواده:

مادة 1: يولد جميع الناس أحرارا في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليه أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء.

---

[1] ابن هشام، السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق مصطفى السقى مطبعة مصطفى الباني الجبلي، مصر، 1936م، ج2 ص149-150 .
[2] قطب، محمد: لا إله إلا الله عقيدة وشريعة ومنهاج حياة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1968م
[3] مسلم، صحيح مسلم، باب تحريم الظلم وغصب الأرض، ح رقم 1610

مادة2: لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد دون أي تفرقة بين الرجل والمرأة.

مادة 3: لكل انسان الحق في الحياة الحرة وسلامة شخصه"[1].

والمواد الثلاثة الأولى لخصها القرآن الكريم في قوله تعالى: " **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلا** "[2].

مادة 15\2 :"لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفا، أو انكار حقه في تغييرها.

مادة 17\2 : لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا"[3].

أما حق الحياة من حقوق الإنسان في الإسلام تعتبر مقدسة، ولا يجوز لأحد أن يعتدي على أحد،

قال تعالى:"**مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً** "[4].

وأما حق الحرية للإنسان فهي مقدسة كحياته سواء بسواء، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في معرض محاسبته لابن عمر بن العاص الذي ضرب القبطي:

" **متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا**"[5].

ويرى الباحث أن هذا عرض لحقوق الإنسان الإنسانية والمادية، وحريته الشخصية قد كفلها الإسلام قولا وممارسة، قبل أن تعلنها الأمم المتحدة، وتطالب الدول بتطبيقها، ولكن إن الكثير من هذه المواد الإعلان الأممي يتوافق مع روح ما نادى به الإسلام.

إلا أن الكثير من دول العالم التي أقيمت على الظلم، وقد وقعت على هذه المواثيق، ولكنها لا تزال تنتهك حقوق الإنسان على مرأى من بصر العالم وسمعه. وإن ما يتعرض له فلسطينيو الداخل من انتهاك لحقوقهم منذ عام 1948م وحتى يومنا هذا، منذ بدء الحكم العسكري الذي استمر 18 عاما بعد نكبة 1948م،

وحتى عام 1966م، مرورا بمصادرة مئات الألاف من الدنمات في سنوات الخمسينات، من خلال سن القوانين التي تبيح سرقة أراضي فلسطينيي الداخل، ومصادرة أملاك الغائبين الذين هُجروا من فلسطين،

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
[2] سورة الإسراء، أية70.
[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الديباجة، في 10 كانون الأول 1948م
[4] المائدة، آية 32.
[5] شاكر محمود، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، ط8 ، بيروت، 2000م، ج3، ص201.

وحتى لم تعترف إسرائيل بحقوق الفلسطينيين الذين تركوا بلداتهم ورحلوا إلى بلدات في الداخل الفلسطيني، تم مصادرة أراضيهم بقانون أملاك الغائبين، التي هي أكثر من 800 ألف دونم. ولقد تم سن أكثر من 23 قانونا لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وما زالت مصادرة مئات الألاف من الدنمات من أراضي النقب بحجة إقامة قواعد عسكرية وذلك بعد التوقيع على معاهدة كمب ديفد في السبعينات.

اما مخطط برافر الذي بموجبه سيتم اقتلاع 35 قرية فلسطينية من قرى النقب ومصادرة أكثر من 800 ألف دونم. في الوقت التي تسعى المؤسسة الإسرائيلية إقامة مستوطنات يهودية جديدة على أرض النقب، ويتم تدمير الأراضي الزراعية لأهل النقب في كل عام.

وما قرية العراقيب عنا ببعيد حيث تم هدمها أكثر من 60 مرة وترك أهلها بالعراء.

ولم تلتزم إسرائيل بما وقعت عليه من القوانين الدولية وخاصة قانون حق العودة للاجئين رقم 194لعام 1948م، وما زالت تنتهك حقوق اللاجئين إلى يومنا هذا.

هذا ملخص ما يعاني منه فلسطينيو الداخل من هضم لحقوقهم الإنسانية، ولا يوجد من يقوم بتطبيق القوانين الدولية ووقف هذه الانتهاكات المتواصلة.

أما فرض قانون الخدمة الوطنية المدنية على الأقلية العربية الفلسطينية في الداخل، وما يهدف من تشويه للهوية الفلسطينية في محاولة أسرلة الأقلية الأصلانية الفلسطينية وتغيير انتمائها وهويتها الفلسطينية من خلال تمرير هذا المشروع قسرا عليها،يعد هذا انتهاكا إنسانيا صارخا بفرض أيديولوجية الأغلبية اليهودية تحت ذريعة (نظرية الحقوق مقابل الواجبات) التي تمثل تعدي على خصوصية الأساسية للأقلية الأصلية الفلسطينية، أليس هذا مخالفا لكل الأعراف والقوانين الدولية التي وقعت عليها دول العالم بما فيها دولة إسرائيل؟ والتي تقضي بالمحافظة على حقوق الأقليات الأصلانية على الجنس واللون والدين والثقافة والهوية.

6- في المجال الاجتماعي:

إن الإنعكاسات الخطيرة لقانون مشروع الخدمة الوطنية المدنية تتمثل في التغيير في مركبات الهوية الفلسطينية، وهذا يتناقض مع البند الثاني من المادة الثالثة حسب الاتفاقية للمنظمة الدولية رقم 169، الذي يقضي بالحفاظ على حقوق الأقلية الأصلية فيما يتعلق بهويتها وثقافتها الاجتماعية واقتصادها.[1] فإن تغيير الولاء والهوية الفلسطينية من خلال عمليات الدمج الممنهجة في البرامج التربوية والتثقيفية التي تقيمها الأجسام المشغلة الخاضعة للسياسة العليا لمديرية الخدمة الوطنية المدنية يعتبر خرقا صارخا للقوانين الدولية حسب هذه المواد من قبل المؤسسة الإسرائيلية، التي لا تنفك تفعل ذلك بهدف الحفاظ

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، 135/47، حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية... إلى أقليات دينية ولغوية، 18 كانون أول 1992.

على يهودية الدولة، الأمر الذي سينعكس سلبا على الحالة الاجتماعية في الداخل الفلسطيني على النحو التالي:

ا- خلق شرخ في وحدة داخل المجتمع الفلسطيني بين من يؤيِد الخدمة المدنية المؤيَد من قبل المؤسسة الإسرائيلية ويحظى بشتى المساعدات المادية، وبين من يعارض هذا المشروع، وستزداد وتيرة التهميش من قبل المؤسسة الإسرائيلية أكثر للمعارضين للخدمة بحجة رفضهم للمشروع.

ب- ولما خرج المشروع من رحم المؤسسة العسكرية برئاسة الجنرال عبري، وكتبته أقلام العسكريين، وفي التوصيات الثلاث جاء أن لجنة عبري تفضل الخدمة العسكرية، وبعبارة أخرى أن الخدمة المدنية هي الطريق الممهد للخدمة العسكرية. وهذا أمر مجمع على رفضه في الأحزاب الوطنية والإسلامية.

ث- إن الخدمة المدنية ستكون طريقا لإسقاط متطوعين أصحاب نفوس ضعيفة، في حبائل الأجهزة الأمنية، يستخدمون (كطابور خامس) لتنفيذ أجندة الدولة المهيمنة.

ح- عملية الاندماج في الثقافة العامة، تفضي إلى الولاء والأسرلة. ولو تتبعنا قادة دولة إسرائيل من ابن غوريون لوجدنا أنهم مجمعون على ما ورد من قانون الأساس: أن "إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية"[1]، وما طالب نتنياهو الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية الدولة. وما حذر منه القادة من ابن غوريون حتي نتنياهو ومفكري المشروع الصهيوني كأرنون سوفير الذي يعتبر من المقربين من المؤسسة الإسرائيلية، أنه ما تردد أن يدق دائما ما يسميه ناقوس "الخطر الديمغرافي" (للعرب في اسرائيل) الذي يشكل خطرا على

الدولة اليهودية كما يزعمون. وقد ذكرنا أنفا ما صرح به نتياهو بأنه ستخلق جدلاً حاداً وواسعاً في قضايا جماعية مصيرية، كالانتماء للدين وللوطن والقومية وقد لمسنا ذلك، وستحدث انقساماً وشرخاً كبيراً في المجتمع في الداخل الفلسطيني بين من بدَّل انتماءه وتأسرل وأعلن ولاءه للدولة اليهودية، فأصبحوا كما يسميهم اليهود (عربيم طوبيم)؛ أي العرب الجيِّدون.

وقد يتطور هذا الانقسام إلى صراع داخلي لا تحمد عقباه بين هذه الشريحة الموالية للدولة، وبين من حافظ على هويته، وثبت بانتمائه لدينه ووطنه وقومه، ولكنه سيدفع ثمن ذلك الثبات بالتهميش من قبل

وتحت عنوان "المارد الديمغرافي "

"حلول للتخلص من الخطر الديمغرافي لسكان 48:

-بنيامين نتنياهو يحذر أن الخطر الديمغرافي الحقيقي على إسرائيل يأت من فلسطينيي ال 48 وأنهم بمثابة قنبلة ديمغرافية في ضوء المعطيات الإسرائيلية التي تشير إلي أنهم مع حلول عام 2050م سيشكلون نسبة 34% من سكان دولة إسرائيل.

[1] وثيقة استقلال دولة إسرائيل.

إسرائيل أخذت تتجه نحو طرح حلول سياسية للتخلص من الوجود الديمغرافي في حدود ال 48 –اسرائيل على استعداد لعملية تبادل أراضي مع الجانب الفلسطيني تتم في سياقها التخلي عن أراض من حدود 48، وهو مسألة باتت ذات إجماع بين جميع أطياف الخارطة السياسية في إسرائيل، فالعمل والليكود وأقصى اليمين افيغدور ليبرمان يطرحون التخلص من منطقة المثلث التي تتلاصق مع حدود 1967م وضمها لكيان فلسطيني مستقبلي حيث يشكلون 25% من فلسطين[1] "

أما وجه إسرائيل الحقيقي في حالة الفقر في المجتمع الفلسطيني في الداخل:

"إن الوضع الاجتماعي لاقتصادي للمجتمع العربي في الداخل، يتحدد بشكل كبير كنتيجة للحالة السياسية الخاصة لهذه الأقلية في البلاد، وللسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة من جهة، ومن قبل سوق العمل الخاص من جهة أخرى، بحيث أن هذه السياسات تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجتمعين العربي واليهودي، اضافة إلى ديمومة الأوضاع الاجتماعية – الإقتصادية الصعبة في المجتمع العربي، الأمر الذي يتمثل في مستويات الدخل المنخفضة ونسب الفقر المرتفعة"[2].

ويرى الباحث أن هذه السياسات الاقتصادية تتميز بدورها في التأثير على التوزيع المتعمد غير المتكافئ للموارد الاقتصادية بين المجتمعين العربي واليهودي، وبالتالي تبقي على التخلف النسبي الواضح لرأس المال المادي والبشري للمجتمع العربي في البلاد وذلك وفق منظومة القوانين العنصرية المستمدة من الفكر الصهيوني الداعي للحفاظ على كيان الدولة اليهودية المتميز بالتفوق العنصر اليهودي المطلق على غيره، وستتضح سياسة الإفقار في الوسط العربي في الداخل الفلسطيني من خلال الرسم البياني الآتي:

على سبيل المثال، يذكر تقرير oecd أن معدل الفقر بالمجتمع العربي ارتفع بشكل تدريجي من 40% في العام 1997م ليصل 56% في الاعوام 2009\2010م (الرسم البياني)

[1] قراءة في مؤتمرات هرتسليا، مؤتمر هرتسيليا الثامن 20- 23 كانون الثاني 2008م. https://drabbass.wordpress.com

[2] جمعية إعمار: الفقر في المجتمع الفلسطيني في الداخل، قسم الابحاث والإعلام، تقرير سنوي 2013 م، ص35-36.

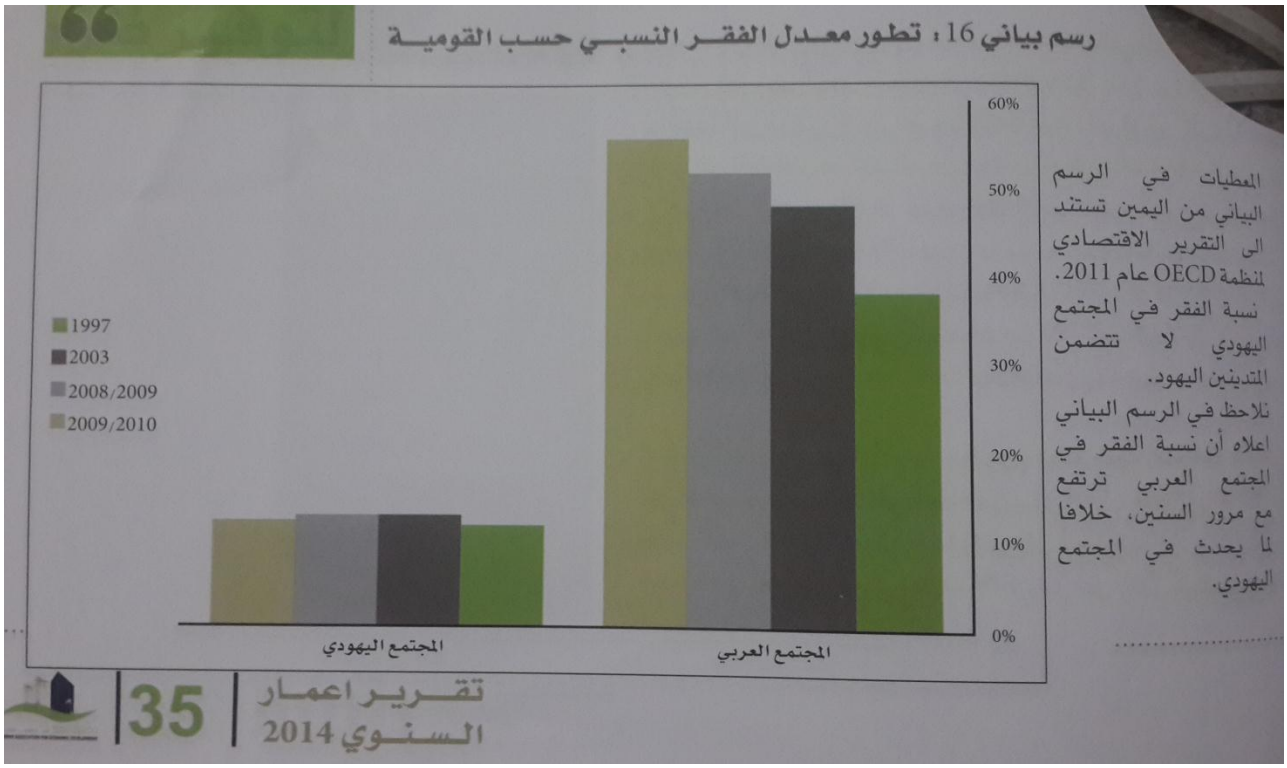

*** تقرير إعمار السنوي 2014م يشير الرسم البياني إلى التباين الكبير في نسبة الفقر بين المجتمع العربي واليهودي[1].

إن السياسات الاقتصادية للمؤسسة الإسرائيلية، التي تتضمن فيها الحواجز المتمثلة أساسا بالتمييز في سوق العمل في جانب الاستثمار بالبنى التحتية، من ناحية أخرى، تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي الطبيعي للمجتمع العربي، الأمر الذي يعمق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المجتمعين مع مرور السنين.

وفي مقابلة مع الدكتور عاص أطرش قال في رده على نظرية: "تحمل العبء مقابل الحقوق" هذا مرفوض؛ وذلك لأننا السكان الأصليين سُلبت منا ثرواتنا، الأرض والمياه من قبل الدولة، ومنذ قيامها لم توزع هذه الثروات إلا على اليهود، ونحن نتحمل العبء في كل شيء، من دفع الضرائب"[2].

[1] جمعية إعمار: الفقر في المجتمع الفلسطيني في الداخل، قسم الابحاث والإعلام، تقرير سنوي 2013 م، ص35-36.
[2] وفي مقابلة أجراها الباحث حول الخدمة المدنية مع الدكتور عاص أطرش، يوم الجمعة في بيته، السبت، في 2014/11/8م.

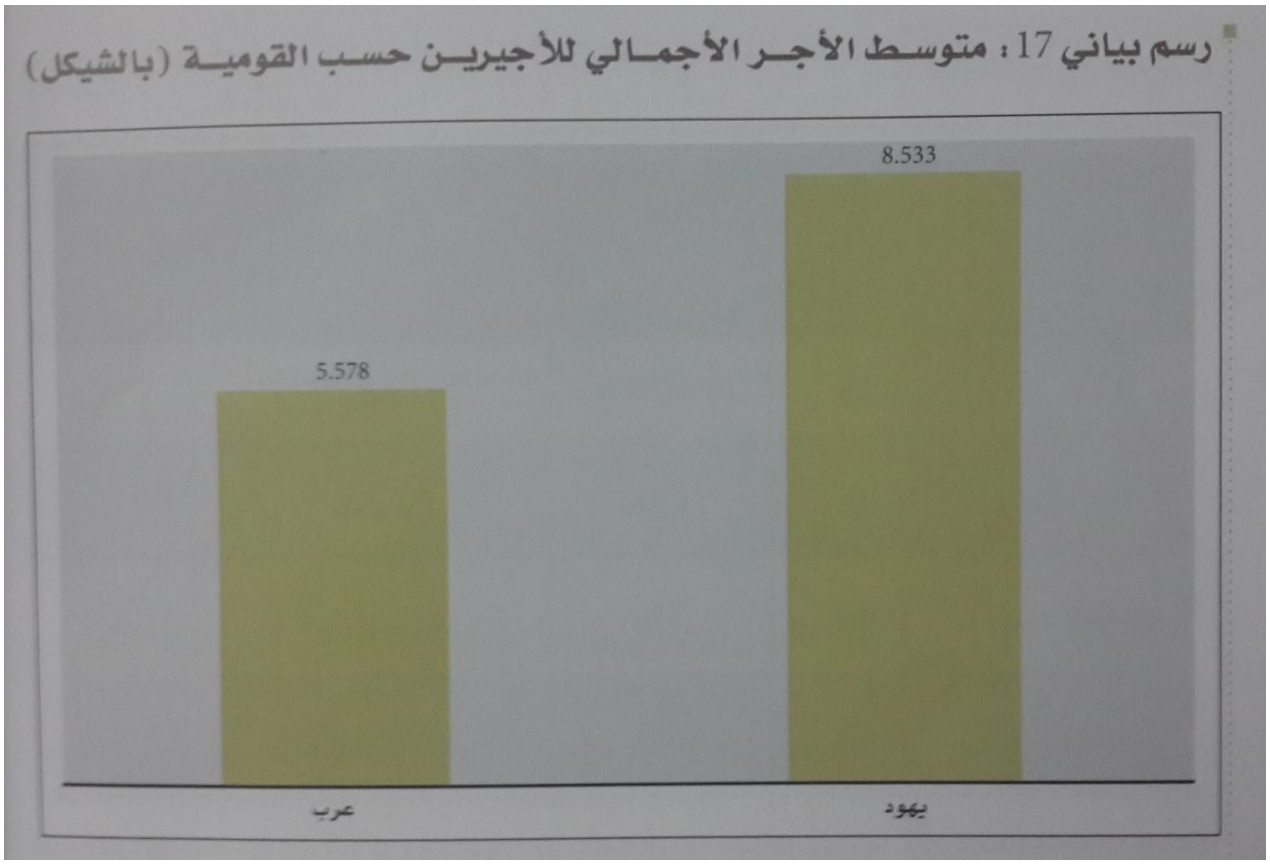

استطلاعات الدخل الموحد لعام 2010 م– 2011 م في الرسم البياني، تقرير إعمار السنوي 2013م:

وتشير المعطيات إلى أن متوسط الأجر الاجمالي للأجيرين العرب في سوق العمل يقارب 578. 5 شيكل، وهو أقل من متوسط الأجر للأجرين اليهود والذي تقارب 533. 8 شيكل.

"العرب يتركزون في قطاعات معينة من الاقتصاد، بالتحديد في قطاع البناء والتجارة والفنادق والمطاعم، على حساب قطاعات أخرى مثل القطاع المالي، والإدارة العامة، والكهرباء والمياه، ... الفصل العرقي يدل على وجود حواجز وعوائق تقف أمام العرب وتحول دون انخراطهم في سوق العمل... ذات أجور مرتفعة الأمر الذي يؤثر على مستوي الدخل وعلى نسبة الفقر"[1].

ويرى الباحث أن التمييز يظهر جليا في متوسط الأجر الإجمالي للأجيرين بحسب القومية، حيث أن للعرب قطاعات اقتصادية معينة ومحدودة يتركزون فيها، وهذا من ضمن الحواجز في سياسة الدولة التي تحول دون التقدم و النمو الاقتصادي في المجتمع العربي، وعلى سبيل المثال في المجال التطوير الصناعي فأغلب البلدات العربية لا تملك البنى التحتية، والمناطق الصناعية، وذلك لأن المؤسسة

[1] جمعية إعمار: الفقر في المجتمع الفلسطيني في الداخل، قسم الابحاث والإعلام، تقرير سنوي 2013 م ص36

الإسرائيلية تسعى لتطوير المناطق الصناعية في المدن والبلدات اليهودية، لتجني البلدات اليهودية الأرباح الضريبية، أما الوظائف في القطاع الأكاديمي، فإن التقرير يشير إلى قرابة57% من حملة اللقب الأول من الأكاديميين العرب حتى أعمار 35 يتقاضون أقل من 5163 شيكل، ويبدو جليا من هذه العينة من المعطيات أن هذه السياسة المتعمدة تؤدي إلى هذه الفوارق الاجتماعية بين المجتمع العربي واليهودي.

المبحث الثالث: الأثار السلبية الخارجية للخدمة المدنية في دولة إسرائيل.

من خلال التمييز العنصري للدولة اليهودية، يظهر وجهها الحقيقي في تقنين القوانين التي تخدم

الاثنية العرقية اليهودية ولينكشف زيف الدولة الديمقراطية كما "ادعى يفتحئيل بأن إسرائيل في العالم، تهيمن فيه مجموعة إثنية واحدة على الحيز الجغرافي في الدولة، وتبسط سيطرتها عليه، وأطلق على هذا النموذج اسم "الإثنوقراطية"[(1)]، أي سيطرة المجموعة الواحدة على حيز الدولة؛ لذلك فإن إسرائيل تقدم نموذجا رائجا ليست للدولة الديمقراطية البيرالية كما هي تدعي، بل للدولة الإثنية العرقية التي تسخر كل امكانياتها الاقتصادية، والتشريعية لتقنين القوانين لخدمة العرق اليهودي..

ومن تضمنها التمييز الجلي ضد فلسطينيي الداخل، لاعتمادها قوانين تسمح بالزيادة الديمغرافية العددية لليهود كقانون تشجيع هجرة اليهود، مقابل الحد منها عند العرب فلسطينيي الداخل، وعدم تنفيذ "قانون الدولي الذي يحمل رقم 194 الذي صدر عام 1948م، وقد أعطي مشروعية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وأبرزها الإعلان العالمي لحقوق الانسان، واتفاقية ألغاء جميع أشكال التمييز العنصري التي وضعت عام 1966م، واتفاقية جنيف الربعة بشأن حماية المدنيين في حالة الحرب(fourth Geneva convenentions" ، الذي يمثل تحديا صارخا للقوانين الدولية.[1]

[1] https://www.icrc.org ينظر في الملحق رقم 13 ص172.

المبحث الرابع: خطورة الخدمة المدنية في إطالة عمر دولة إسرائيل.

تتمثل خطورة الخدمة المدنية في إطالة عمر دولة إسرائيل اليهودية بالحفاظ على التفوق السكاني المطلق وذلك بعدم السماح لتعريض ميزان التفوق السكاني اليهودي للخطر، وذلك في محاولات لإيجاد حلول توقف التكاثر العددي لعرب الداخل، وقد صرح نتنياهو أن الدولة اليهودية في خطر، إذا بلغ عرب الداخل أكثر من 20%، وهو الذي يشترط على المفاوضين الفلسطينيين الاعتراف بيهودية الدولة.

فمفهوم يهودية الدولة: يتلخص بالإعلان عن قيام دولة إسرائيل، دولة يهودية في 15 أيار عام 1948م، بعد طرد غالبية أهل فلسطين منها، لتصبح دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية ذات أغلبية يهودية، حيث تنامت الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل من 6. 11% من مجمل السكان عام 1948م، إلى 6. 20% عام 2012م. فأخذ القادة والمفكرون الإسرائيليون يحذرون مما أسموه خطر التفوق السكاني لفلسطينيي الداخل. لقد طرح هذا الموضوع بقوة بعد اتفاق أوسلو، وذلك على أساس ضم منطقة المثلث بسكانها البالغ عددهم على 220 ألف نسمة إلى السلطة الفلسطينية، كحل للخطر الديمغرافي لفلسطينيي الداخل على حد زعم قادة الدولة ومفكريها وعلى رأسهم البرفيسور أرنون سوفير المتشدد في جامعة حيفا، وذلك مقابل حل قضية الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية من خلال الحل السياسي النهائي للدولتين، وقامت مجموعة عمل لوضع سناريوهات وترسيم حدود فصل[1].

ويمكن تناول يهودية الدولة في الواقع من ناحيتين أولاهما: الناحية الفكرية والنظرية التي تتمثل بكتاب دولة اليهود لهرتسل، ووعد بلفور، واستصدار قوانين في الكنيست التي بلغت ذروتها في حكومة نتنياهو، طولب فيها:

أ- بفرض الاعتراف بيهودية الدولة على أبناء الأقلية العربية، بل مطالبة الفلسطينيين في الضفة وغزة الاعتراف بذلك، من خلال المفاوضات.

ب- المطالبة بفرض قَسَم الولاء للدولة مقابل الحصول على الجنسية (لا مواطنة بدون ولاء) ... وهذا انتخابي لحزب إسرائيل بيتنا ورئيسه لبرمان.

ت- منع الاحتفال بيوم النكبة الفلسطيني، وفرض الاحتفال باستقلال دولة إسرائيل، ومنع الحديث عن النكبة في المدارس، أو إظهار أي مظاهر حزن للنكبة.

ث- إدخال ثلاث حصص أسبوعيّة للتعليم عن الحركة الصهيونية.

[1] أبو جابر، إبراهيم، آخرون: يهودية الدولة والداخل الفلسطيني، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 2010م ص28-30، بتصرف.

ج- "تخويل وزير الداخلية وأحيانا أنظمة الأمن الإسرائيلي، بنزع المواطنة من بعض أبناء الأقلية العربية.
ح- تنشئة لا منهجية، لخلق جيل شبابي يتبنى الثقافة اليهودية... كالفنون العبرية وكالأغاني وبعض الرقصات والأفلام والرموز الفنية، وترسيخ مناهج تابعة للأغلبية اليهودية.
خ- تغيير أسماء المحافظات على الأغلبية وتفوقها العددي ... بفرض القوانين الرسمية لصالح الأغلبية، وربط قوى الاقتصادية للأقلية، "[1]. وهذا شكل من أشكال التغيير (الجيوسياسي) على أرض الواقع.

د-فرض القوانين الرسمية لصالح الأغلبية، وربط القوى الاقتصادية للأقلية، ومحاولة صهر قواها وامكانياتها وتذويبها بقوى الأغلبية.

ما زالت المطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة قائمة:

1. وذلك من خلال محاولة مفضوحة "لإسقاط حق اللاجئين العرب الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هُجروا منها عام 1948م ويُطالب بهذا الحق المنطلق القومي، والمنطلق الانساني، وإلغاء قانون الأمم المتحدة رقم 194.
2. أنه تمهيد لشرعنة طرد أبناء الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني إلى الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لذلك تعتبر الخدمة المدنية هي جوهر الوسائل في إطالة عمر يهودية الدولة من خلال إعلان الولاء للدولة اليهودية، بمساومة فلسطينيي الداخل على حقوقهم تحت ذريعة ربط الحقوق بالاستحقاقات الواجبة على المجند في الخدمة المدنية، القاضي باستبدال الترانسفير (الطرد) بالولاء، حيث أن الترانسفير لم يعد واقعياً، بحسب تصريحات بعض مؤسسي الدولة وقادتها وبعض مفكريها، وعلى رأسهم رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون القائل في مؤتمر هرتسليا عام 2003م:" مهمتنا جميعا هو تصميم شكل الدولة اليهودية الديمقراطية، دولة يسودها توزيع العبء ونيل الحقوق بواسطة أداء خدمة وطنية بشكل أو آخر"[2].
وهناك من قادة المشروع الصهيوني من يسعى لصهر المواطنين الفلسطينيين واذابة هويتهم في المجتمع الإسرائيلي، فهذا رئيس الشباك السابق الوزير عامي أيلون في مؤتمر سديروت عام 2008 م، حيث قال:

[1] المصدر السابق ذاته، ص36-37.
[2] طه مجدي، وآخرون: الخدمة المدنية والتجنيد، مركز الدراسات المعاصرة، الرسالة للنشر والاعلام، أم الفحم 2010م، ص17.

"يجب أن نعترف الآن أن الحل هو الخدمة المدنية، لنصهر كل المجتمع الإسرائيلي، وإننا فشلنا في تجنيد أعداد كبيرة من العرب في الخدمة المدنية"[1].

وقد تحدث قادة إسرائيليون بذلك أمثال يوسي بيلين اليساري، في تصريح لهم عن نقاء الدولة اليهودية.

1- وقال الشيخ رائد صلاح: إن أخطر انعكاسات الخدمة المدنية هي محاولة تفكيك هذا المجتمع وتحويله إلى تجمع أفراد، من مجتمع له إرادته إلى تجمع أفراد لكل واحد له إرادته مما يفقده القدرة على أن يكون له الدور الجماعي للحفاظ على ذاته، ومواجهة قضاياه المصيرية ومن جانب التي تهدده مثل قضية الأرض والمسكن والمقدسات وخطر الترحيل.

ومن جانب آخر فإن الخدمة المدنية تسعى إلى فرض قطيعة بين مجتمعنا في الداخل الفلسطيني من جهة، وبين أبعادنا الفلسطينية والعربية والإسلامية من جهة أخرى، كأننا تجمع أفراد لا ينتمون إلى أمة مسلمة وعالم عربي وشعب فلسطيني، وفي نفس الوقت فإن مصيدة الخدمة المدنية تحاول أن تجعل اهتمام الفرد في المجتمع اهتمام أناني بنفسه فقط دون الاهتمام بمصلحة المجتمع الفلسطيني في الداخل، هذا يعني أن هذا الفرد تدريجيا الذي وقع في مصيدة الخدمة المدنية سيربط مصيره الفردي الذي لا يعرف سواه بمصير المؤسسة الإسرائيلية ؛ لذلك سيكون مدافعا عنها وحريصا على بقائها قوية لأن بقائها يعني الحفاظ على مصلحته الفردية[2].

2- وتكمن خطورة الخدمة المدنية في مسخ المكون الوطني الفلسطيني، والمكون الإسلامي للهوية الفلسطينية، واستبداله بالمكون الإسرائيلي، ليتحول الخادم عن انتمائه لشعبه، من عربي فلسطيني إلى عربي إسرائيلي، معنى ذلك أنه قد انسلخ عن انتمائه لوطنيته ولقوميته وثقافته وحضارته الإسلامية، ليتحول بانتمائه إلى الثقافة اليهودية وولائه إلى دولة إسرائيل، بعد أن غرق بمغرياتها فاستحوذ ذلك على كيانه. فالخادم ملزم بالمشاركة بالبرامج التثقيفية للخدمة المدنية التي توصله إلى ذلك الولاء للدولة الإسرائيلية، سيسهل عليه فيما بعد الانخراط بالجيش والأجهزة الأمنية للدولة، ليكون طابورا خامسا على شعبه وأمته، فيكون عنصرا خادما وداعما للدولة اليهودية حريصا على بقائها.

-والخادم حينما يوقع على وثيقة الخدمة فإنه يعترف بكل برنامج الخدمة المدنية من ضمنها بيهودية الدولة، وأنها دولة الشعب اليهودي عاد ليعيش على أرضه، وهكذا يتنازل هو عن حقه، وحق الشعب الفلسطيني في حقه التاريخي في العودة إلى أرضه، وديارة، ليصبح هذا الخادم أحد رعايا دولة إسرائيل، وقد أسقط حقه الجمعي في وجوده على أرضه، ويحق للدولة أن ترحله متى شاءت.

3-هذا الخادم يكون قد أسقط حق العودة للشعب الفلسطيني المهجر، بإسقاط حق ذاته أولا، والذي ضمنه قانون الأمم المتحدة رقم 194.

---

[1] المصدر السابق ذاته، ، ص23.

[2] الشيخ رائد صلاح: مقابلة مع الباحث، الإثنين، 2014/10/20م.

4-تكون الخدمة المدنية ضمن خطة صهيونية لتصفية القضية الفلسطينية بشكل مرحلي بدءا بتحييد الكثير من فلسطينيي الداخل، بجعل الداخل الفلسطيني شأنا داخليا.

5-التغلب على الخطر الديمغرافي لفلسطينيي الداخل، وذلك بخفض نسبة الولادة والتي ستصبح قريبة من نسبة الولادة في الوسط اليهودي، كما حصل ذلك للوسط الدرزي الذي يخدم بالجيش، بشهادة وزير الدفاع السابق موشيه أرينس[1].

6-يفرض على الخادم ألا ينتمي لأحزاب أو منظمات سياسية وخاصة المعارضة منها، فهذه ضمن سياسة تكميم الأفواه كالاشتراك في اعتصامات أو مظاهرات ضد سياسة الحكومة، وخاصة في تأييد الشعب الفلسطيني.

7-الخدمة المدنية هي الطريق الموصل للخدمة العسكرية أو في الأجهزة الأمنية، حيث أن الخدمة المدنية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمؤسسة العسكرية؛ وذلك من خلال اتفاقية ذات أبعاد خطيرة يوقع عليها الخادم "المتطوع"، وقد ورد في مقدمة اتفاقية التطوع في الخدمة المدنية ما يلي:

"بما أن المتطوع هو خريج الجيش، وقد حصل على رفض، أو إعفاء من واجب الخدمة الأمنية وفقا لقانون خدمة الأمن (صياغة مدمجة)، 1986م، أو لم يتم استدعاؤه للخدمة النظامية وفقا للقانون أعلاه"[2].

ويرى الباحث أن هذه الإتفاقية بالغة الخطورة، حيث إن الخادم يوقع على أنه خريج الجيش، أي أنه قد يحصل على ما يحصل عليه المجند الذي أنهى الخدمة العسكرية، ولكنه يبقى تحت أوامر الجيش عندما تحتاجه الدولة، وليس بمقدوره أن يتخلف عن خدمتها عسكريا، وكذلك الخادم المتطوع أيضا يبقى تحت أوامر الجيش، خدمة للدولة في حالات الطوارئ؛ وذلك وفق هذه الاتفاقية التي وقَّع عليها، وستربطه بدولة إسرائيل برباط وثيق، وتجعله مدافعا عنها؛ وبذلك يكون قد أكسبها قوة وأطال في عمرها.

[1] موشية، أرينس: "أحاديث عن الوضع"، أخبار أونو، 2004/9/29 م، ص14- 16.

[2] جمعية شلوميت: دستور الخدمة، اتفاقية، "شلوميت" www.shlomit.org.il أنظر ملحق رقم(11) ص144.

المبحث الخامس: سبل مواجهة الخدمة المدنية في دولة إسرائيل من وجهة نظر إسلامية:

وبعد أن بين الباحث بوضوح لا لبس فيه خطورة مشروع وقانون الخدمة الوطنية المدنية على أبناء فلسطينيي الداخل وقد اتضحت معالمه وأهدافه الكارثية على مستقبلهم، المتمثل بالمجمل بتصفية الحقوق الشرعية لفلسطينيي الداخل كأقلية أصلية صاحبة الأرض، وذلك باعترافهم عند الانخراط بالخدمة الوطنية المدنية، بأن فلسطين هي أرض الشعب اليهودي يقيم عليها دولته ويبني عليها مستقبله، وهي مقدمة لإلغاء حق عودة المهجرين الفلسطينيين في الشتات وفي الداخل، وهكذا يتم تصفية القضية الفلسطينية على مراحل. من خلال انصهار أبناء الداخل وذوبانهم الثقافي والمجتمعي بالمجتمع الإسرائيلي وفقدانهم لهويتهم، وبذلك يتم التخلص من مشكلة خطر الداخل الفلسطيني كمرحلة من مراحل التصفية.

ويرى الباحث أنه لابد من اتخاذ الخطوات التالية لمجابهة هذا المشروع الكارثي على حاضر ومستقبل فلسطيني الداخل على أرضهم:

1- القيام بحملات إعلامية مكثفة لفضح أبعاد خطورة هذا المشروع الصهيوني المبطن، وذلك من خلال تبيان الحكم الشرعي لمن يؤيد أو ينخرط بهذه الخدمة الوطنية المدنية، من خلال الخطب والمحاضرات والندوات.

2- واستخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ومواقع التواصل الاجتماعي.

3- وتشكيل فرق عمل شعبية إسلامية ووطنية مشتركة منبثقة عن لجنة المتابعة، تجوب بلدات ومدن الداخل الفلسطيني لإقامة ندوات لطلاب المدارس الثانوية حيث إنهم الشريحة المستهدفة أولا.

4- استصدار فتوى شرعية من مجلس الإفتاء تبين فيها حرمة الخدمة المدنية وتعميمها في المؤسسات الرسمية في المدارس والمراكز الجماهيرية والمساجد والأماكن العامة.

5- وانتاج أنشطة ثقافية، منها مسرحيات هادفة تبين خطورة الخدمة المدنية من الجانب العقدي والوطني.

6- والدعوة لإقامة ثلاثة مؤتمرات تُعقد في الجليل المثلث والنقب بمبادرة الحركات الإسلامية والوطنية ورؤساء المجالس المحلية وأعضاء الكنيست، لكشف خطورة الخدمة المدنية على الداخل الفلسطيني.

7- تشكيل حركة طلابية عامة متخصصة تجوب المدارس الثانوية في البلاد لتبيان خطورة هذا المشروع على مستقبل أبناء الداخل الفلسطيني وما يدبر لهم.

8- وإن ما قامت به لجنة مناهضة الخدمة المدنية في لجنة المتابعة في الداخل الفلسطيني، بفضح خطورة الخدمة المدنية، وتوعية الجماهير الفلسطينية في الداخل مشكورة عليه، ونتمنى أن تجري دراسة

وتستخلص الدروس والعبر؛ لذلك لا بد أن تقوم لجنة المتابعة بعقد أكثر من لقاء مع خبراء لوضع خطة شاملة طويلة الأمد لمواجهة مشروع الخدمة المدنية، بعد أن تقوم وتقف على قدميها وتؤدي دورها المنشود، ولا تعذر المتابعة بأي تقصير في هذا الموضوع المصيري، الذي بات يتهدد كل المجتمع الفلسطيني في الداخل.

9- وإن لأئمة المساجد الدور البارز والهام في مناهضة مشروع الخدمة المدنية[1]، وذلك من خلال الخطب والمحاضرات التي سيكون لها الأثر الكبير في المجتمع، من خلال تبيان وجهة النظر الإسلامية للناس في الخدمة المدنية.

10- ويمكن للمؤسسات الأهلية أن تلعب دورا هاما في مناهضة مشروع الخدمة المدنية، كالمؤسسات الحقوقية مثل مؤسسة ميزان وعدالة.

11-يمكن تنشيط دور الصناديق المانحة بشكل أكبر لمساعدة الطلاب الجامعيين ماليا؛ وذلك لمنع سقوط بعض طلبة الجامعات في شباك مصيدة الخدمة المدنية.

"إلى جانب هذه اللجنة قامت مراكز الدراسات بإصدار مذكرات توعوية حول مصيدة الخدمة المدنية، مثل الكتيبات الهامة التي أصدرها مركز الدراسات المعاصرة حول الخدمة المدنية، وهو جهد في غاية الأهمية لأن إشاعة الوعي حول ضرورة الخدمة المدنية من شأنه أن يحقق التحصين ضد هذه المصيدة،

ولدينا مئات المؤسسات الأهلية ذات الاهتمامات المختلفة، ما بين مؤسسات صحية، وتعليمية وحقوقية، واجتماعية، وإغاثية، ورياضية، ومن شأن هذه المؤسسات الأهلية القائمة على صعيد الانتماء للمجتمع الفلسطيني في الداخل، أن توفر بابا عريضا من العمل التطوعي لخدمة مجتمعنا في الداخل الفلسطيني؛ وبذلك ستنجح باستقطاب آلاف الشباب والفتيات في مجتمعنا؛ وبذلك ستسد الطريق على مصيدة الخدمة المدنية، أو على الأقل ستغلق لها الكثير من المنافذ.

نحن بحاجة إلى ثقافة الحس اليقظ في فهم سلوك مجتمعنا في الداخل الفلسطيني؛ لأن قوة إشاعة هذه الثقافة، من شأنها أن تُحجِّم قوة ترك مصيدة الخدمة المدنية، وأنا شخصيا كتبت سلسلة مقالات حول مصيدة الخدمة المدنية، وضرورة التحلي بثقافة الحس اليقظ في صحيفة صوت الحق والحرية، ولقد شددت على كل قوانا السياسية في الداخل أن تشترط هذا البرنامج الداخل على كل المنتمين لها" [2].

[1] لجنة مناهضة الخدمة المدنية: هي اللجنة المختصة بالخدمة المدنية المنبثقة عن لجنة المتابعة في الداخل الفلسطيني.
[2] مقابلة أجراها الباحث مع الشيخ رائد صلاح، الإثنين في مدينة أم الفحم في 2014/10/20م.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وأحمد الله تعالى أن يسر لي كتابة هذه الدراسة وأعانني عليها، وفي نهاية هذه الدراسة أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها وهي:

1. إن فلسطينيي الداخل منذ عام النكبة عام 1948م، وهم يعانون سياسة القمع والإبعاد والتضييق، ومصادرة أراضيهم وسرقتها، تحت طائلة القوانين، التي تُسنُّ لصالح الأغلبية اليهودية، وفق الفكر الصهيوني الإحلالي العنصري، الداعي لطرد غير اليهود، للحفاظ على التفوق المطلق للعنصر اليهودي في الدولة اليهودية.

2. وإن ما تسمح به المؤسسة الإسرائيلية من الهامش الديموقراطي لفلسطينيي الداخل إنما هو لتبييض وجه دولة إسرائيل أمام العالم، ولكنها في حقيقة أمرها، تبدو بعيدة كل البعد عن مبادئ الديموقراطية، التي لا تخفى على كل ذي بصيرة، وقد وظهر ذلك جليا من خلال محاولة فرض قانون الخدمة الوطنية المدنية على فلسطينيي الداخل.

3. وإن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من خلال دراساتها المستفيضة بمكر ودهاء، توصلت إلى أن مشروع الخدمة الوطنية المدنية هو الذي سيحول عرب الداخل من أعداء لها، إلى موالين لها، ومدافعين عن وجودها لإطالة عمرها.

4. وقد تبين من خلال هذه الدراسة، أن قانون الخدمة الوطنية المدنية جاء ليرسخ تفوق الأغلبية العرقية اليهودية من خلال الحد من التكاثر السكاني الطبيعي لعرب الداخل، حيث إن التكاثر السكاني لعرب الداخل بات يشكل خطرا على التفوق السكاني اليهودي، ومن ثم على يهودية الدولة.

5. وقد ظهر في هذه الدراسة أخطر ما تقوم به المؤسسة الإسرائيلية، من خلال الخدمة المدنية، أنها تسعى وبكل قوة لتفكيك المجتمع الفلسطيني في الداخل، وتحويله إلى تجمع أفراد يرتبط كل فرد بالدولة بشكل مباشر، وذلك بربط مصلحته الضيقة بالدولة، وقطع صلته بقضايا مجتمعه، وشعبه، وأمته، ليصبح مدافعا عن دولة إسرائيل التي تضمن له مصالحه الشخصية في الظاهر؛ وبذلك تُحَوِّل المجتمع الفلسطيني في الداخل إلى تجمع أفراد لا وزن لها، ومغيب عن حقوقه، تحقيقا للشعار الصهيوني "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".

6. وقد تبين في هذه الدراسة أن الخدمة الوطنية المدنية، هي الطريق الممهد للخدمة العسكرية، والأمنية؛ من أجل تقوية الدولة عسكريا، ومعالجة تسرب الجنود من الخدمة العسكرية، بجنود من الداخل الفلسطيني، وهذا منتهى ما تصبو إليه المؤسسة الإسرائيلية.

7. لذلك فإن المؤسسة الإسرائيلية تبذل قصارى جهدها في إضعاف المكون الثقافي الإسلامي، والمكون الثقافي القومي، والمكون الثقافي الفلسطيني، الذي يقف عقبة في وجه المكون المدني، والثقافي

الإسرائيلي، الذي بات يعرف "بالأسرلة"؛ وذلك من خلال البرامج الثقافية الإجبارية للخدمة الوطنية المدنية التي يوقع الخادم على تنفيذها، تحت ذريعة الدمج الثقافي الإسرائيلي العام، الذي يهدف إلى تهويد الداخل الفلسطيني اجتماعيا، وتعليميا، واقتصاديا، لتَسْلُس للمؤسسة الإسرائيلية قيادته وتوجيهه.

8. وتبين أن فرض قانون الخدمة المدنية على الداخل الفلسطيني؛ بات مكشوف الأهداف، ومن هذه الأهداف سلخ الداخل الفلسطيني عن شعبه في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والمهجرين في الشتات، وهي مرحلة من مراحل تقطيع أوصال الشعب الفلسطيني وإلغاء حق عودة المهجرين، فالذي تأسرل ليس بمقدوره المطالبة بحق غيره بعد أن تنازل عن حقه.

9. ولقد تبين للباحث أن ما تقوم به لجنة المتابعة بكل مكوناتها الحزبية والحركية، بجهود ما زالت لا ترقى إلى المستوى المنشود في إيقاف التزايد السنوي للمجندين في الخدمة المدنية، ويبدو أنها تحتاج إلى خطط محكمة عملية طويلة الأمد مع تظافر كل الجهود، لإفشال مشروع الخدمة الوطنية المدنية في الداخل الفلسطيني.

10. وقد ظهرت الحركة الإسلامية بدورها البارز في مناهضة مشروع الخدمة الوطنية المدنية، من خلال وسائلها الإعلامية المختلفة، والندوات التي تُجرى في مركز الدراسات المعاصرة وإصداراته القيمة في تبيان خطورة مشروع الخدمة المدنية والتحذير منها.

11. وقد تبين في هذه الدراسة أيضا أن مناهضة الخدمة المدنية على الصعيد السياسي ستبقى ضعيفة، إذا ما فرِّغت من مضمونها العقدي والشرعي، إذ أن للعقيدة والشريعة الإسلامية مكانة مرموقة في قلوب المسلمين؛ فلذلك كان لزاما على علماء الأمة تبيان وجهة نظر الشريعة الإسلامية في الخدمة المدنية، وتبيان أثرها على عقيدة الولاء والبراء، ومن ثم حكم الشرع عليها، والتحذير من مخاطرها على عقيدة الأجيال المستهدفة في الداخل الفلسطيني.

12. وأخيرا: وبعد تحليل حيثيات الخدمة الوطنية المدنية في دولة إسرائيل، ووضعها في ميزان الإسلام، تم التأكد شرعا على أنها تدخل في موالاة غير المسلمين، ومعاداة المسلمين والشعب الفلسطيني، ومظاهرة أعدائه الذين طردوه من أرضه؛ لذلك أجمع علماء المسلمين على حرمة الخدمة الوطنية المدنية المُفضية إلى هذا النوع من الولاء.

13. وقد تبين في هذه الدراسة أن الولاء على ضربين، "ولاء مطلق وولاء غير مطلق"، وذلك كما بينه علماء المسلمين، حيث أجمعوا على أن الولاء المطلق يفضي إلى الردة والخروج عن الإسلام.

14. وقد اختلف العلماء في الولاء المطلق، ولكنهم أجمعوا على أن فاعله مرتكب كبيرة عظيمة، ولكنه لا يُخْرِج من الإسلام.

يوصي الباحث في خاتمة هذه الدراسة بعدة توصيات، أهمها:

1. يوصي الباحث بأن تجتمع لجنة المتابعة عدة اجتماعات مع متخصصين، لوضع خطة ذات مراحل بعيدة المدى ذات بعد استراتيجي، لمواجهة مشروع الخدمة المدنية بغية إفشاله، تشارك فيه جميع القوى السياسية والطلابية، مع تحديد فترة زمانية تتم فيها دراسة النتائج، وتصويب الجهود في مواجهة هذا المشروع.
2. يوصي الباحث بالقيام بحملات إعلامية مدروسة ترافق خطوات الخطة الموضوعة من قبل لجنة المتابعة، تبدأ بمقاطعة كل وسائل الإعلام في الداخل الفلسطيني للخدمة المدنية مقاطعة تامة، مع التركيز على الانتماء للهوية الفلسطينية بكل مكوناتها، الإسلامية والقومية والوطنية.
3. ويوصي الباحث أن تشمل هذه الخطة كل شرائح المجتمع الفلسطيني في الداخل، مع التركيز على الشريحة الطلابية المستهدفة بالبرامج التثقيفية المحذرة من مصيدة الخدمة المدنية، والتي تستهدف وحدة الشعب الفلسطيني، وحق عودة المهجرين إلى ديارهم.
4. ويوصي الباحث قيادات الداخل الفلسطيني بأن تتخذ لها شعارا على سبيل المثال "أنا فلسطيني ثابت في أرضي" تعمل من خلاله وفق الخطة.

5. يوصي الباحث أن يأخذ الدعاة والعلماء في الداخل الفلسطيني دورهم في مناهضة الخدمة المدنية، وأن ينشطوا في توعية المجتمع الفلسطيني في الداخل على خطورة الخدمة المدنية، التي تستأصل الوجود الفلسطيني في الداخل من جذوره، لو تمت لا سمح الله–تعالى–.

1-مسرد الآيات القرآنية الكريمة

السورة -رقمها	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة - 2	وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ	120	90
	وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ	143	97
	وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ	158	78،77
	وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ	165	85،81
	فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ	184	77
آل عمران - 3	وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ	28	92،91
	قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ	31	85
	وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ	104	79
	كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ	110	97
النساء - 4	وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِ وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا...	140	88،86
المائدة - 5	فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنْ الْخَاسِرِينَ	30	77
	مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَ النَّاسَ	32	103
	فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَ	48	79

	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ	51	91،90،89،92، 93،94 ، 97
	إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ ومن يتولى الله ورسوله والذين آمنوا	56،55	82،91 97 ،92،
	لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا	82	90
الأنفال – 8	وَالَّذِينَ آوَوا وَنَصَرُوا أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ	72	84
التوبة – 9	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الإِيمَانِ	23	89
	قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ	24	89
	وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ	71	87
	الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ	79	77
	وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ	105	80
إبراهيم – 14	وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلاَّ أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي	22	88
الإسراء – 17	وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ	70	102
مريم – 19	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمْ الرَّحْمَنُ وُدّاً	96	80
الأنبياء – 21	إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ	92	96
الحج – 22	وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ	40	83
	وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ	77	79
المؤمنون– 23	وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ	52	96
الأحزاب – 33	وَلا تُطِعْ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ	48	88

فصلت – 41	وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً	33	95،79
محمد – 47	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ	7	83
المجادلة – 58	لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ الله وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُم	22	85
الحشر – 59	لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ	8	83
	وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ...	9	79،84
	أَلَمْ تَرَى إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لإِخْوَانِهِمْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ	11	86
الممتحنة – 60	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ	1	86
الصف – 61	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ	2	80
الإنسان – 76	وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً	8	78

2-مسرد الأحاديث النبوية الشريفة

رقم	طرف الحديث	التخريج	الصفحة
1	أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟	مسلم ح 1/ 2001	97
2	أفضل دينار ينفقه الرجل: دينار ينفقه على عياله	مسلم ح/998	81
3	أنصر اخاك ظالماً أو مظلوماً، قالوا يا رسول الله البخاري	البخاري/ 2444	79
4	بشر هذه الأئمة، بالسنا والنّصر والتمكين	أحمد 367/4	97
5	فوالذي نفسي بيده لا يُؤمنُ أحدُكُم حتى أكونَ أحبَ إليهِ من والدِهِ	البخاري ح/14	83
6	لا يُؤْمِن أَحَدُكُمْ حتى يُحِبَ لأخيهِ ما يُحِبُ لِنَفْسِهِ	البخاري/ ح13 مسلم /ح45	118 84
	لو ماتت سخلة على شاطئ الفرات	عند البيهقي ف الشعب وأبي نعيم ف الحلية	81
7	ليدَخُلنَّ الجنة من أمتي سبعون ألفا-أو سبعمائة ألف...	البخاري/ 6543	97
8	ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني إنما الإيمان ما وقر بالقلب	ابن أبي شيبه/ ح39	80
9	لا يشكر الله من لا يشكر الناس	الترمذي ح/ 237	ت
10	كلا والله لا يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل	البخاري ح3	80
	كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو	صحيح البخاري 3\321،ح 1385،	16
11	ما من امرئ يخذل مرء مسلما في موضع تنتهك فيه حرمته	أبو داود ح/ 4884	84
12	المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يُسلمه...	البخاري/ 2442	79

13	من أخذ شبرا من الأرض ظلما، طوقه الله إياه في يوم القيامة	مسلم ح/ 1610	102
14	من أصبح اليوم فيكم صائما...	مسلم/1028	81
15	من تشبه بقوم فهو منهم	أحمد/190006	88
16	المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً...	البخاري/ 2446	79
17	وجبت محبتي للمتحابين فيّ...	مالك/1779	80
18	والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تحابوا...	مسلم/94	79
19	لا يشكر الله من لا يشكر الناس	الترمذي ح/ 237	ت

مسرد المصادرة المراجع

أولا: قائمة المصادر العربية:

1.القرآن الكريم.

2.أبو جابر إبراهيم، وأخرون: الخدمة المدنية، مركز الدراسات، أم الفحم، والفلسطينيون في إسرائيل، (د ط)، 2006م.

3.أبو جابر، إبراهيم: قانون برافر المشروع الإسرائيلي لتهويد النقب، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ط1، 2014م.

4.أبو جابر، إبراهيم، وآخرون: يهودية الدولة والداخل الفلسطيني، مركز الدراسات المعاصرة، الرسالة للنشر والإعلام، أم الفحم، ط1، 2010م.

5. أحمد، أبو عبد الله بن محمد بن حنبل الشيباني الذهلي، (164-241هـ): فقيه ومحدِّث، ورابع الأئمة الأربعة، وصاحب المذهب الحنبلي في الفقه الإسلامي، صاحب كتاب الحديث " المسند، الشهير.

6.أبو داود، سليمان بن أشعث السجستاني، (202-275هـ): سنن أبي داود، دار الفكر، ط، القاهرة، 2010م.

7. أسامة عبد الحق، أمة تقاوم حوارات في الفكر السياسي، مركز فلسطين للدراسات، ط1، القاهرة.

8.أمارة، محمد، وأخرون: اللغة في الصراع، "قرأة تحليلية في المفاهيم اللغوية حول الصراع العربي-الإسرائيلي، دار الفكر، عمان، ط1، 2008م.

9.البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل(ت256): صحيح البخاري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 2003م.

10.الترمذي، أبو عيسى بن عيسى بن سورة بن موسى (279هـ): في سنن الترمذي، البر والصلة، إشراف عبد العزيز محمد أل الشيخ، (ط3)، دار السلام للنشر والتوزيع، 2011م.

11.توما، إميل: الحركة القومية العربية والقضية الفلسطينية، الأسوار، عكا، ط2، 1984م.

12.تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية(728): مجموعة الفتاوى، تحقيق: خيري السعدي، المكتبة التوفيقية، القاهرة،2000م.

13.الجمل، أحمد محمد: العمل التطوعي في ميزان الإسلام، دار السلام، القاهرة، ط1، 2009م.

14.الجمعية العامة للأمم المتحدة، 135/47، حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية... إلى أقليات دينية ولغوية، 18 كانون أول 1992

15.الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الديباجة، في 10 كانون الأول 1948م.

16.جمعية إعمار: الفقر في المجتمع الفلسطيني في الداخل، قسم الأبحاث والإعلام، تقرير سنوي 2013 م.

17.حجيرات موسى: الهوية الجماعية لأبناء الأقلية العربية في إسرائيل، دار الهدى، ط أولى، كفر قرع، 2008م.

18- الحمد حمد وآخرون، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط7، 2004م.

19.حوى سعيد: الأساس في السنة، العقائد الإسلامية، دار السلام، ط4، القاهرة، 2007م.

20.حوى، سعيد: جند الله ثقافة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1971م.

21.حوى، سعيد: العقائد الإسلامية، دار السلام، القاهرة، ط4 ،2007م.

22.حميد، صالح ومجموعة من المختصين: موسوعة نضرة النعيم، ومكارم الأخلاق، دار الوسيلة ط4، جدة،2006م.

23.خطيب إبراهيم: جهاز التعليم العربي في إسرائيل، رسالة لقب ثالث، جامعة تل أبيب، د ط،1980م.

24.خليل، عبد الرحيم: الولاء في الإسلام، مركز الدراسات، أم الفحم، ط1، 2007م.

25.أبو داود، سليمان بن الأشعث،(202هـ- ت275هـ): سنن أي داود، دار الفكر،(دط) القاهرة،2010م.

26-دائرة الإحصاء المركزية، الدليل الاحصائي السنوي ٱسرائيلي، لعام 2014 رقم 65، لعام 2014م، ص129-129.

27.الدغمي، محمد: التجسس وأحكامه في الشريعة الإسلامية، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط3، 2006م.

24.الرازي، محمد الرازي فخر الدين، المولود سنة544هـ (ت سنة604هـ):تفسير الرازي، دار الفكر، بيروت،1981م.

28.روحانا نديم: (2004م)، "دستور بالوفاق! أي وفاق؟"، مجلة عدالة الإلكترونية، (2004م)، العدد (7)، تشرين الثاني، 2004م.

29.ريناوي خليل: جهاز التعليم العربي، سلسة مقالات وأبحاث، مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية، حيفا، بدون تاريخ.

30.الزحيلي، وهبة: التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر، دمشق، ط1، 1991م.

31.سعيد، همام، وآخرون: الوجيز في الثقافة الإسلامية، دار الفكر، ط3، عمان، 2008م.

32.شاكر محمود، التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، ط8 ، بيروت، 2000م.

33.شحادة، مطانس: الفلسطينيون في إسرائيل ومشروع الخدمة المدنية، مدى الكرمل، حيفا، 2014م.

34.الشوكاني، محمد: فتح القدير، ج1، الشركة العصرية للنشر، ط1، الرياض، 2007م.

35.طايل، فوزي: النظام السياسي في إسرائيل، دار الوفاء، المنصورة مصر، ط2، 1992م، دون تاريخ للطباعة.

36. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج6، تحقيق: أحمد شاكر، ومحمود شاكر، مؤسسة الرسالة، 2000م، ط 2009م.

37.طه، مجدي: الخدمة المدنية والتجنيد، مركز الدراسات المعاصرة، الرسالة للنشر والإعلام، أم الفحم، 2013م.

38.الطويل، فالح: اللآجؤون الفلسطينيون قضية تنتظر حلا، ابن خلدون، الأردن، اربد، ط1 1996م.

39.الصلابي، علي: السيرة النبوية دروس وعبر، ج1، مكتبة الإيمان، القاهرة، دون تاريخ للطباعة

40.صنبر إلياس، ترجمة كاظم جهاد، فلسطين 1948 التغييب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1987م.

41.عارف العارف: نكبة فلسطين والفردوس المفقود، ج5، دار الهدى، 1955م.

42.عبد الحي، أحمد: ونخبة من الكتاب: القضية الفلسطينية في نصف قرن، منشورات فلسطين المسلمة، ط1، لندن 1999م

43.عبد الغني، السيد سعيد: حقيقة الولاء والبراء في معتقد أهل السنة والجماعة، دار القمة، الإسكندرية،2006م.

44.عبد الهادي، يوسف: محض الصواب من فضائل امير المؤمنين عمر ابن الخطاب، ج2 الناشر: عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة، 2000م.

45. عمر، أحمد مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م.

46.العويسي، عبد الفتاح: ونخبة من الكتاب والباحثين: القضية الفلسطينية في نصف قرن، لندن، ط1، 1999م.

47.غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل تحدي الهيمنة الاشكنازية، مؤسسة الأيام، رام الله، (دط)، 2005م.

48.الغزالي، محمد: حقوق الانسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، دار الدعوة، الإسكندرية، ط5، 2002م.

49.الفيروز أبادي: مجد الدين بن يعقوب، (ت سنة 817هـ)، القاموس المحيط، دار الحديث، بالقاهرة، ط1، 2008م.

50.القاضي وائل، أمين: التربية في إسرائيل، مركز البحوث والدراسات التربوية، جامعة النجاح، نابلس 1977م.

51.القحطاني، محمد سعيد: الولاء والبراء في الإسلام، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2003م.

52.القرضاوي، يوسف: أصول العمل الخيري في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2007،

ص26-27.

53.القرطبي، أبو عبدا لله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت سنة 671): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: الطاهر حامد أحمد، دار الغد الجديد، ط1، القاهرة، 2010م.

54. قطب، محمد: لا إله إلا الله عقيدة وشريعة ومنهاج حياة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1968م.

55.ابن كثير، أبو الفدا إسماعيل بن عمر(ت774): مختصر تفسير القرآن العظيم،: اختصار وتحقيق محمد الصابوني، دار الفكر، بيروت.

56.الكيالي عبد الوهاب وآخرون: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط10، عمان، 1990م.

57.لافي، إحسان محمد: العمل التطوعي، دار النفائس، عمان، ط1، 2009م.

58.مالك، أبو عبد الله بن أنس الأصبحي: إمام دار الهجرة، المولود سنة 93هـ (ت سنة179هـ)، الموطأ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف: المكتبة العلمية جامعة الأزهر، القاهرة ط.2

59-محسن، صالح، وآخرون: إعداد عباس، إسماعيل، عنصرية إسرائيل، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ط1، 2008م.

60-.مركز الدراسات المعاصرة: المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، أم الفحم، 2013م.

61.مسلم، أبي الحسين الحجاج، القشيري النيسابوري، المولود 206هـ (ت سنة261هـ): مكتبة الإيمان، المنصورة (د،ت،ط).

62.مصالحه نورالدين: أرض أكثر وعرب أقل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، ط الأولى، 1996م.

63.مصالحه نورالدين: طرد الفلسطينيين، سلوى هديب قنّام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، ط الأولى، 1992م.

64.ابن منظور، محمد بن مكرم(ت711): لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1968م.

65.مؤسسة ميزان: ديمقراطية غارقة بالعنصرية، الرسالة للنشر، أم الفحم، 2011م.

66.النووي، أبو زكريا، محيي الدين يحي المتوفى (ت سنة 676): المجموع في شرح المهذب، ج21، دار الفكر، بيروت 2005م.

67.ابن هشام، السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق مصطفى السقى مطبعة مصطفى الباني الجبلي، مصر، 1936م.

ثانيا: قائمة المصادر العبرية:

1- بابيه إيلان: التطهير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 2007م.

2- تقرير اللجنة الوزارية لفحص توصيات لجنة "أور"، حزيران 2004م.

2- حسون شلومو: العلاقات بين اليهود العرب في إسرائيل، معهد جوزيف ولمة، للدراسات الإسرائيلية، جامعة مريلاند واشنطن، 2011م.

3- الدليل الإحصائي السنوي الإسرائيلي، لعام 2013م، عدد64.

4- دولة إسرائيل، اللجنة التأسيسية، مقدمة لرئيس الحكومة، وزير الأمن، وزير الرفاة الاجتماعي، 2005م.

5- رايطر، يتسحاك: معهد أورشليم القدس لدراسات إسرائيل، مطبعة، حمطال أبل، أورشليم، 2012م.

6- سموحة سامي:المركز اليهودي العربي، جامعة حيفا، استطلاع 2011م.

7- سموحة سامي: المركز اليهودي العربي، جامعة حيفا، استطلاع 2011م، ومديرية الخدمة المدنية، للصحافة، عام 2012م.

8- سوفير أرنون: إسرائيل ديمغرافيا 2000م- 2020م (مخاطر واحتمالات)،ترجمة غانم محمد، مؤسسة الأيام، د ط، رام الله، 2001م.

9-صندوق إبراهيم: كتاب المجتمع العربي المحرر، غرة رمسيس، الأحزاب العربية، 2013م.

10 صوت المذياع الإسرائيلي: "هاكُل ديبوريم"، أثناء الحرب على غزة رمضان، 2014 /1/7م.

11 - غروس أيال: "دستور بوفاق من وعلى حساب من". مجلة عدالة الإلكترونية(9) كانون ثاني (2005م).

12-فايطلسون: بحث – المعهد للأستراتيجية الصهيونية، الاتجاهات إلى التفوق السكاني في أرض إسرائيل، (1800م – 2007م)، د ط، إسرائيل، (ترجمة الباحث).

13-كريتشمر دافيد: المكانة القانونية للعرب في إسرائيل، ترجمة نسرين مغربي، مركز الدراسات المجتمع العربي، القدس، 2002م.

14-الكنيست، مركز البحوث والمعلومات، قانون الخدمة المدبية، كتاب القوانين، 2014/3/19م.

15- مئير شمغار (2005م): دستور بالوفاق. القدس: المعهد الإسرائيلي للديموقراطية.

16- مركز "أرييل": في القدس استطلاع عام 1999م.

17- مؤسسة فريدرش ناومان: نحو مواطنة إسرائيلية شمولية، فرع القدس، معهد أورشليم لدراسات إسرائيل القدس.

ثالثا: قائمة المصادر الإنجليزية:

Francesco Capotori(1979). Study on The right of Persons belonging to ethnic, religious and cultural Minorities. New York: U.N

رابعا: قائمة الشبكة العنكبوتية:

1- شبكة كتاب الرأي العربي .train ahmad shahen www. Facebook.com /pownpfo /posts 22.june

2- شبكة كتاب الرأي العربي. train ahmad shahen

4- مصطفي مهند، الفلسطينيون في إسرائيل والخدمة المدنية، موقع عرب 48 www.arab.com

5- m-research.org ada@mada

6- www.wavo.org/nv/?todo=news

7- www.raddar.co.il/print.

8- www.sharedlife.org.i

9- http:/www.aljabha.org/?i=34477

10- الموسوعة العربية ENCYCLOPEDIA

11- www.arab-ency.com العلوم الإنسانية.

12- الشبكة العنكبوتية www.aljazeera.net

13- جمعية شلوميت، دستور الخدمة، "شلوميت" www.shlomit.org.il

14-موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية Mfa.gov.il/mfaar/Israel

15- www.adalah.org/PressReleases_full_arb.asp?ID=2508&category_id -16
حقوق الجنود المُسرّحين ومتممي الخدمة المدنية.www.kolzchut.org.il

17- .http://derasat.ara-star.com/searc

18- http://www.nabulsi.com/blue/ar

19-بيان علماء الأمة في مظاهرة اليهود على المسلمين في غزة.

www.saaid.net/book/11/3764.doc

20- https://www.icrc.org

21- https://drabbass.wordpress.com

22- http://www.nabulsi.com/blue/a

خامسا: قائمة الصحف:

1- صحيفة صوت الحق والحرية، 14/6/2013، 13/6/2013.
2- صحيفة هآرتس، 1998/11/16م.

مقابلات الباحث:

1- مع الشيخ صلاح رئيس الحركة الإسلامية، في 2014/10/20.

وقد عرف بشيخ الأقصى، وهو من مؤسسي الحركة الإسلامية، ومن أبرز القياديين على صعيد الداخل الفلسطيني، وهو من أبرز قيادات لجنة المتابعة، وله حضوره العربي والإسلامي والعالمي.

2- ومع محمد كنعان رئيس لجنة مناهضة التجنيد والخدمة المدنية، الإثنين2/ 2014/11 ورئيس الحزب العربي القومي، وهومن القيادات الوطنية البارزة في الداخل الفلسطيني، وعضو لجنة المتابعة، وعضو كنيست سابق.

3- ومع صالح لطفي مدير مركز الدراسات المعاصرة، الثلاثاء، في 2014/11/4م.

يعد السيد صالح لطفي من الباحث المتميزين في الشؤون السياسية وخاصة في لقضية الفلسطينية، وهومن سكان مدينة أم الفحم.

4- ومع رئيس لجنة المتابعة السيد محمد زيدان في تاريخ 2014/11/5م.

والسبد محمد زيدان من أبرز القيادات الوطنية في الداخل الفلسطيني، تميز بثباته وخاصة في الظروف الصعبة أيام هبة الأقصى، من بلدة كفرمندا.

5-عاص أطرش، السبت في دبورية، في 2014/11/8م.

الدكتور عاص أطرش متخصص بالدراسات السكانية، يحاضر في جامعة النجاح الوطنية، ومدير معهد يافا للدراسات، من قرية دبوريه.

5 سميح خطيب 1997/9/15م.

هو مفتش في وزارة المعارف يشرف على المدارس الثانوية في الوسط العربي في الداخل لفلسطيني.

ملاحق الرسالة

1- ملحق رقم (1): بخصوص نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز "أرييل" في القدس في العام 1999م.

وفيه جدول واحد.

2- ملحق رقم (2): بخصوص استطلاع المركز اليهودي العربي جامعة حيفا، حول العلاقة بين اليهود والعرب: في الوسط العربي واليهودي، الاستطلاع لسامي سموحة وزوهر ليختمان(1)، وفيه ثلاثة جداول رقم(1-2-3).

3- ملحق (3):): يُظهر هذا الملحق نتائج استطلاع حول الخدمة المدنية في الوسط العربي واليهودي، لمعهد أورشليم القدس لدراسات إسرائيل - البروفيسور يتسحاك راطر لعام 2012م وفيه جدول(1).

4- ملحق رقم (4): يُظهر هذا الملحق استطلاع مدى الكرمل حول الخدمة المدنية في الوسط العربي، لجيل الشباب من سنة 16- 22، لعام 2012م، وفيه جدولان:(1-2).

5- ملحق رقم (5): يُظهر هذا الملحق استطلاع حول الخدمة المدنية، بمبادرة نساء ضد العنف، لمعهد يافا للاستطلاعات والبحوث وفيه جدول واحد(1).

6- ملحق رقم (6): للفصل الثاني: مجازر المنظمات الصهيونية والتفوق السكاني، عام 1948م.

7- ملحق رقم (7): تهديدات قادة إسرائيل بطرد الفلسطينيي الداخل.

8- ملحق رقم (8): هاجس التفوق السكاني.

9- ملحق رقم (9): حقوق اقتصادية، ومدنية وإلغاء مواطنة.

10-ملحق رقم (10): نماذج من قوانين مصادرة أراضي الفلسطينيين في إسرائيل.

11-ملحق رقم (11): قانون الخدمة المدنية كما ورد في جمعية شلوميت.

12- ملحق رقم (12): حقوق الجنود المُسرّحين ومتممي الخدمة المدنية-الوطنية.

ملحق رقم (1): بخصوص نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز "أرييل" في القدس في العام 1999م[1].

جدول رقم (1):

	رجال	نساء
مستعد لمنح العرب حقوق كاملة بشرط تقديم الخدمة العسكرية	88	89
مستعد لمنحهم حقوق كاملة بكل الأحوال	23	15
مستعد لمنح العرب حقوق كاملة بشرط تقديم الخدمة الوطنية	85	86
يجب فرض الخدمة العسكرية على العرب	39	49
يجب فرض الخدمة الوطنية على العرب	45	56

ملحق رقم (2): بخصوص استطلاع المركز اليهودي العربي جامعة حيفا، حول العلاقة بين اليهود والعرب: في الوسط العربي واليهودي، الاستطلاع لسامي سموحة وزوهر ليختمان[1]، وفيه ثلاثة جداول رقم(1-2-3).

جدول: رقم (1):

يعتقدون أنه يمكن أن يكون اندماجا كاملا	%53
يعتقدون أن العلاقات في توتر ولكن يمكن أن تتحسن	%34
يعتقدون أن العلاقة بين اليهود والعرب في طريقها إلى الصدام	%9
يعتقدون أن العلاقات ستتغير للأحسن خلال العامين القادمين	%47
يعتقدون أنه لن يطرأ تحسن خلال العامين القادمين	%26
يعتقدون أن الحالة تتجه للأسوأ	%23
نتائج الاستطلاع في الوسط اليهودي:	
يعتقدون أن العلاقات في حالة توتر ولكن ممكن التخفيف	%46
يعتقدون أنه ممكن أن يتقدم الاندماج الكامل بين اليهود والعرب	%28
يعتقدون أنه لن يطرأ تحسن على العلاقات في العامين القادمين	%47
يعتقدون أنه سيكون تغيير فقط للأسوأ	%33

[1] سموحة، سامي: المركز اليهودي العربي، جامعة حيفا، استطلاع 2011م.

ملحق رقم (2): بخصوص الموضوع ذاته يُظهر إحصائيات "سموحة" و"لختمان" حول التطورات والتغيرات في مشروع الخدمة المدنية من عام 2007م –عام 2011م[1].

جدول رقم (2):

العام	نسبة التأييد في القطاع العام (ما فوق 23 سنة)	نسبة التأييد في قطاع الشباب (18– 22)	عدد المتطوعين (الشباب)
2007	%78	%68	628
2009	%68	%54	1251
2011	%62	%40	2400

[1] سموحة، سامي: المركز اليهودي العربي، جامعة حيفا، استطلاع 2011م.

جدول رقم (3): يُظهر زيادة أعداد المتطوعين في الخدمة المدنية في السنوية من عام 2012م– 2000 م، وزيادة نسبتهم[1].

السنوات	عدد المتطوعين العرب	نسبة المتطوعين من جيل 18–22
2005 -1006	240	0 .008
2006 -2007	289	0 .010
2007 -2008	628	0 .022
2008 -2009	1051	0 .037
2009 -2010	12251	0.044
20010 -2011	1552	0 .055
2011 -2012	2399	0 .085

[1] المصدر السابق ذاته، ومديرية الخدمة المدنية، للصحافة، عام 2012م، بتصرف.

ملحق (3): يُظهر هذا الملحق نتائج استطلاع حول الخدمة المدنية في الوسط العربي واليهودي، لمعهد أورشليم القدس لدراسات إسرائيل – البروفيسور يتسحاك راطر لعام 2012م[1].

جدول رقم (1):

وكان عدد المُستَطلعين، 500 من الوسط اليهودي، و500 من الوسط العربي:

تحت عنوان من أجل مواطنة شاملة جاء الاستطلاع:	%		%	
	الوسط العربي		الوسط اليهودي	
	مع	ضد	مع	ضد
16 اقتراح عمل بالجملة	%80	%14	%48	%43
إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية	%73		%72	
الخدمة المدنية تكون 5 سنوات تطوع، ثم تتحول لخدمة اجبارية	%62		%61	
المساواة المدنية العرب	سؤال للوسط اليهودي		%68	
دمج الكامل للعرب في الوظائف العليا	"		%50	%45
دمج كامل للعرب في وظائف شبكات الاتصال	"		%57	%38
الاعتراف بالعرب كأقلية قومية	"		%45	%48
اللغة العربية اللغة الثانية الرسمية	"		%45	%48
هل ممكن تحسين العلاقات العربية اليهودية	%87		%74	%14
العلاقات اليهودية العربية تتجه إلى الصدام	%9		%22	

[1] رايطر، يتسحاك: معهد أورشليم القدس لدراسات إسرائيل، حمطال أبل، أورشليم، 2012م، بتصرف

ملحق رقم (4): يُظهر هذا الملحق استطلاع مدى الكرمل حول الخدمة المدنية في الوسط العربي، لجيل الشباب من سنة 16- 22، لعام 2012م، وفيه جدولان:(1-2)[1].

جدول رقم (1):

لم يسمعوا بمصطلح الخدمة المدنية	%34
سمعوا بمصطلح الخدمة المدنية	%66
المعارضين للخدمة المدنية من قطاع الشباب	%70
يعرفون أن الخدمة المدنية تساهم في نيل الحقوق المتساوية كباقي مواطني الدولة	%2 3.3
لا تساهم في نيل الحقوق	%68 .3
يعتقدون أن إسرائيل غير ديمقراطية	%36 .5
يعتقدون أن إسرائيل ديمقراطية بين بين	%33 .7
يعتقدون أن إسرائيل ديمقراطية	%25 .9
يعرفون أنفسهم إسرائيليين	%14 .3
يعرفون أنفسهم عربا فلسطينيين مواطنين في إسرائيل	%33 .3
يعرفون أنفسهم عربا فلسطينيين	%8 .3
يعرفون أنفسهم عربا إسرائيليين	%8
يعرفون أنفسهم عربا فلسطينيين إسرائيليين	%7 .4

[1] ada@mada .org m-research، بتصرف.

جدول رقم (2): بخصوص توزيع تعريف الخدمة المدنية في إستطلاع لمدى الكرمل، كانون أول عام 2012م.

التعريف	النسبة المئوية
بديل للخدمة العسكرية ويشمل تطوعا في المؤسسات الرسمية (المستشفيات والمدارس).	39.3
مكمل للخدمة العسكرية ويشمل تطوعا في المؤسسات الرسمية	9.8
طريقة أخرى لدمج العرب في المؤسسات الإسرائيلية وتنازلهم عن حقوقهم الوطنية	9.6
طريقة أخرى لدمج العرب في مساواتهم مع باقي مواطني الدولة	4.2
طريقة للتطوع لتطوير وإفادة المجتمع العربي	16.1
لا أذكر لا إجابة لي – لا شيء	10.5
آخر	10.5
المجموع	100
N	328

ظهر في إجابات المُستطلَعين أن 39.3% يعرّفون الخدمة المدنية هي البديل للخدمة العسكرية، كعمل تطوعي في المؤسسات الرسمية.

و9.8% يعرفون الخدمة المدنية، أنها مكملة للخدمة العسكرية، في المؤسسات الرسمية.

9.6% يربطون الخدمة المدنية بالأهداف السياسية الإسرائيلية.

4.2% يربطون الخدمة المدنية بالأبعاد الاقتصادية، من أجل دمج العرب ومساواتهم مع باقي مواطني دولة إسرائيل. ويظهر من هذا الاستطلاع أن 58.7% ممن استُطلعوا قد عرفوا خطورة الخدمة المدنية

على الداخل الفلسطيني، ومدى ارتباطها بالأهداف العسكرية والسياسية التي تهدف للحفاظ على الدولة اليهودية وهذه النسبة تمثل الأغلبية ولكن ليست المطلقة، رغم أن هناك 21% إ بعضهم لم يجيب والبعض الأخر يبدو أنه لا يعلم عن الخدمة المدنية.[1]

[1] تحرير، شحادة، مطانس: الفلسطينيون في إسرائيل ومشروع الخدمة المدنية قراءات أولية، مدى الكرمل، حيفا، 2014م، ص، 42، بتصرف.

ملحق رقم (5): يُظهر هذا الملحق استطلاع حول الخدمة المدنية، بمبادرة نساء ضد العنف، لمعهد يافا للاستطلاعات والبحوث.[1]

جدول رقم (1):

ويشمل هذا الاستطلاع 59.8% إناث و42.2% ذكور، أعمارهم من 17 – 20 سنة، لعام 2008م.

يعتقدون أن الخدمة المدنية لا تساهم في نيل الحقوق المساوية بين سكان الدولة	%59.3
قالوا نعم للخدمة المدنية	%21
يعارضون الخدمة المدنية	%78
يرون أن الخدمة المدنية بديلة للخدمة العسكرية	%33.5
يرون أنها مرتبطة بالخدمة العسكرية	%25.4
أجابوا ليس على المواطنين العرب الالتحاق بالخدمة المدنية	%74.7
سمعوا بالخدمة المدنية من المدارس	%35
سمعوا بالخدمة المدنية من الاصدقاء	%29
لم يسمعوا بالخدمة المدنية	%27
يقولون ضد الالتحاق بالخدمة المدنية	%80.9

[1] -www.wavo.org/nv/?todo=news- بتصرف

ملحق رقم (6): للفصل الثاني: مجازر المنظمات الصهيونية والتفوق السكاني، عام 1948م:

قام قادة الهاجاناة بتنفيذ خطة دالت " القرى العربية المعادية من القرى الصديقة" وقرروا في نيسان عام 1948م ألا يبقى أي عربي في منطقة الخضيرة، وقد تم طرد سكان القرى التي كانت لا تزال تعد قرى صديقة كخربة " السركس" و " وادي الحوارث" وهكذا اتبعت خطة دالت سياسة الأرض المحروقة والطرد.

وبموجب الخطوط العريضة للخطة فقد تم تنفيذ سياسة تقضي بإجلاء التجمعات العربية الواقعة على جوانب الطرق الحيوية، وفي الفترة الواقعة ما بين " 8 و 10 نيسان" 1948م صدرت أوامر عن القيادة العامة الى وحدات الهاجاناة المعنية بترحيل ما تبقى من القرى العربية على محور تل أبيب– الخضيرة وطريق جنين– حيفا وعلى امتداد طريق القدس– تل أبيب .

وخلال اجتماع لجهاز الاستخبارات المحلي التابع للهاجاناة وخبراء " الشؤون العربية" ومنهم " عزرا دانين" – عضو لجنة الترحيل – فقد تقرر أن يُنصح للهاجاناة طرد واخضاع قرى كفر سابا، والطيرة، وقاقون، والطنطورة، وفجة في السهل الساحلي .

وقد تم طرد آخر سكان فجة بسبب الضغط الذي مورس وسمي " بعملية الهمس"، فقرية الشيخ مؤنس وهي قرية صديقة شمال تل أبيب لم تكن تمثل أية مشكلة عسكرية–استراتيجية، فقد عارضت دخول القوات العربية غير النظامية، وطلب مختارها أن تقوم الهاجاناة بالحماية من هجمات الإرغون وليحى المتتالية ولكن دون أي جدوى، وقد وتم اجلاء سكانها بالكامل.

أما دير ياسين فقد قام الإرغون وليحي بارتكاب مجزرة دير ياسين التي أدت إلى هجرة 15% بالتخويف بالهمس، و 84% غادر بسبب الهجمات والأعمال الصهيونية المباشرة.

لقد كانت هذه المجزرة الرهيبة موثّقة على نطاق واسع التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في قرية دير ياسين غربي القدس في 9/ نيسان/1948م، فقد كانت نقطة تحول في تاريخ حرب 1948م، وأحد العوامل الأكثر حسماً في التسبب بهجرة جزء كبير من سكان فلسطين، فهجوم الإرغون – ليحي المنسّق على هذه القرية والذي نفّذ بالتعاون مع قائد الهاجاناة في القدس دافيد شلتيئيل الذي زوّد المهاجمين بالذخيرة ،وتغطية المدفعية من إحدى سرايا البلماح، كان يرتبط بأهداف خطة دالت، وعملية نحشون للاستيلاء على المداخل الغربية للقدس، ولتدمير عشرات القرى العربية في مناطق ذات أغلبية عربية ساحقة.

1- يهودا لبيدوت ومجزرة دير ياسين:

يهودا لبيدوت وهو من أبرز قادة الهجوم التابعين للإرغون هو من قدّم اقتراحاً للإرغون ليقوم بتصفية سكان قرية دير ياسين بعد احتلالها " لإفهام العرب ما قد يحدث حين يشترك الإرغون وليحي في عملية ما.

و قد تم اعتقال 250 شخصاً من غير المقاتلين معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ وقتلوهم عمداً، وقد انتزعت المجوهرات من بعض الضحايا واغتصبت بنات المدارس مراراً وتم تشويههن، وبعد مرور عدة أيام على المجزرة كانت جثث بعض الأطفال والرّضع غير المدفونة وغيرها من الجثث المقطوعة الرؤوس، و جثث العجائز بطونها مبقورة بالحراب و كانت تشاهد في جميع أنحاء القرية، و كان هذا بتقرير الصحافي الإسرائيلي عاموس بن فيرد.

تقرير المسؤولين البريطانيين من الناجين من المجزرة: فقد نُهب الضحايا و ارتُكبت أعمال " جنسية مشينة " ، و يضم التقرير شهادات نسوة ساقهن الأرغون نحو باب العمود وأن عدداً كبيراً من طالبات المدارس الصغيرات قد اغتصبن ثم ذبحن، و بعدها عثر على نحو 150 جثة في كهف واحد و على 50 جثة في بئر لرجال و نساء و أطفال .. و هكذا فقد اقترفت هذه المجازر المعتمدة بهدف إرهاب المدنيين و حملهم على الفرار.

مناحم بيجن يرسل رسالة تهنئة:

وقد أرسل الإرغون مناحيم بيغن وهو وارث مقولة جابوتنسكي بشأن الحائط الحديدي من "الجراب اليهودية " رسالة داخلية للتهنئة

على عملية الأنتصار الرائعة وتأثيراتها الإيجابية بالإستيلاء فيما بعد على طبريا و حيفا... وبموجب هذه الاستراتيجية شنت في تلك الأيام عشرات الهجمات من قبل قوات الهاجاناة والبلماح وجرى تدمير البيوت بالديناميت على رؤوس العجائز والنساء والأطفال، ومن الأمثلة على ذلك قرية فجة وعائلة أبو لبن وبلد الشيخ والخصاص وقزازة والمواصة وفندق سميرا ميس في القدس وسعسع والحسينية.

2- التغيير الديمغرافي في مرج بن عامر:

وفي 9 نيسان 1948م جاء وفد من كيبوتس مشمار هعيمك الواقع في مرج بن عامر التابع لحزب مبام لمقابلة بن غويون، وكان هذا الكيبوتس قد تورط في معارك مع قوات عربية غير نظامية، وطالب الوفد بطرد العرب من المنطقة وحرق القرى.

ويشير موريس إلى أن قائد السرية المحلية للهاجاناة " مئير عميت" قد أصدر أوامر الى سريته بطرد سكان القرى العربية في المنطقة وهي الغبية التحتا، والغبية الفوقا، وخربة بيت راس، وأبو شوشة، والكفرين، وأبو زريق، والبطيمات، والنغنغية، وصبّارين، والسنديانة، والبركيه، وخبيزة وأم الشوف. [1]

أراد بن غوريون ومن خلال تنفيذه لخطة دالت أن يخلي قرى الجليل العربية من سكانها، بهدف تغيير التركيبة السكانية لفلسطين، والعمل على حل "مشكلة الارض" من خلال نزع ملكية فلاحي فلسطين وتهجيرهم .

وفي أيلول 1948م أصدر بن غوريون لوزرائه بتنظيف جيب الجليل الشرقي العربي الذي كان لا يزال في يد جيش الإنقاذ، والإسراع في إجلاء سكانه، ومن ضمنه صفد برئاسة قائد عمليات الهاجاناة يغئيل يادين وجاليلي.

3- التغيير الديمغرافي في الجليل:

وفي تقرير لآلون فإن التهجير، أو الترحيل من الجليل الشرقي كانت بصورة أساسية تهدف إلى إنشاء على الأرض تماسكاً وتواصلا للقرى اليهودية في الجليل الأعلى بأسره، وقد قام المخاتير اليهود باتباع أسلوب الترهيب الخفي بمعنى" الهمس في الآذان" وتخويف المخاتير العرب، بأن تعزيزات يهودية هائلة قد وصلت إلى الجليل وأنها ستخلي القرى إما بالقتل والتدمير، وقد أدت هذه السياسة الى فرار عشرات الآلاف، وقد حققت هذه الحيلة أهدافها بالكامل [(1)].

وتم الإجلاء القسري وبالحيلة معا: للجاعونة، والظاهرية التحتا، وإبل القمح، وقديثا، والزوق التحتاني، والخالصة، والسموعي، والناعمة، والعمانية، والحسينية، وكراد البقّارة، وكراد الغنّامة، والحمرا، وخربة خيام الوليد، وخربة العزيزيات، وغرابه، وهونين، والمفتخرة، وماروس، وفرعم، وعمّوقة، والروية، والخصاص، والزوق الفوقاني، ولزازه، وقبطية، والمنشية، والدواره، والمنصورة، والملاحة والصالحية، والعبّاسية، والقسطينة، والبويزيه، والبيسمون. وحتى القرى الصديقة لكونها قريبة من المستوطنات فقد تم إجلاءها.

التفوق السكاني في واد الأردن من خلال عملية المكنسة" مفتساع مطاطيه:"

ففي أوائل أيار عام 1948م نفذت الهاجاناة عملية المكنسة الهادفة إلى طرد سكان القرى العربية في وادي الأردن وتنظيفها بالكامل ومن هذه القرى: الطابغة، والزنغرية، والقديرية، وعرب الشمالية، وعرب السيّاد، وإضافة لذلك فقد صدرت الأوامر بمهاجمة القرى العربية وطرد سكانها وتدمير منازلهم، ودمروا البيوت تدميراً منتظماً بنفس الطريقة التي تم بها إخلاء الجليل الغربي واتبعوا سياسة " أن يهاجموا من أجل النصر، وأن يقتلوا الرجال، ويدمروا ويحرقوا القرى كما حدث في الكابري وأم الفرج.[2]

[1] مصالحه، نورالدين،: طرد الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، ط الأولى، 1992م، ص168-170 ، بتصرف.

[2] مصالحه، نورالدين: طرد الفلسطينيين، اعداد سلوى هديب قنام: 1992م، ص 170-171 ، بتصرف.

التفوق السكاني على الطريق المؤدية إلى القدس من خلال عملية نحشون:

وكانت هذه العملية إحدى أكبر عمليات خطة دالت وكانت تهدف إلى شق " ممر" يهودي طوله حوالي 25 كيلوا متراً داخل منطقة آهلة بالسكان العرب وكانت ضمن الدولة العربية وفق قرار التقسيم على الطريق الممتدة بين اللطرون والقدس، وفي عام 1948م كان اسم ممر القدس قد أطلق على هذه المنطقة بعد إخلاء العشرات من القرى العربية وتدميرها بانتظام فهذه قرية سيريس التي دمرت بالكامل في 16 نيسان 1948م، وهدم 25 منزلاً وجامعاً ومدرسة وقتل بطرق بشعة نساء مسنات تتراوح أعمارهم بين 75–80 عاماً، وإضافة لذلك تدمير 35 قرية عربية بما فيها دير محيسن، وبيت جيز، وبيت سوسين، وعسلين وأشوع وصرعه وعرطوف، وبيت محسير، ودير أيوب، ودير بان، وكسلا و دير الهوى، وسفبى، وجراش، وبيت نتين، وبيت عطاب، وبيت أم الميس، وساريس، وعلار، ورأس أبو عمار، ولفتا، ودير ياسين، والمالحة، وقالونيا، وعين كارم، وبيت تول، والقسطل، والجوره، وصطّاف، وصوبا، والعقور، ودير الشيخ، وخربة العمور، والولجة، والقبو .

واعتبرت أبو غوش قرية " صديقة" متعاونة كانت تزود الهاجاناة والبلماح بانتظام بمعلومات عن تحركات المجاهدين العرب في المنطقة، كما عقدت اتفاقية بهذا الشأن، وقد احترم اليهود هذه الاتفاقية، لذا تم إبقاء هذه القرية ولم تهجر. وبموجب خطة دالت أيضاً طرد لواء جفعاتي وكان بإمرة شمعون أفيدان سكان العشرات من القرى العربية في مناطق جنوب فلسطين بإصدار الأوامر إلى السكان بالمغادرة، وإما بترهيبهم لحملهم على الفرار، وإما بطردهم بقوة السلاح، ومن تلك القرى عاقر، وقطرة، وأسدود، وبينه، وبيت دراس، وبشيت، وبطاني الشرقي، وبرقة، وأبو شوشة، و تعاني، والمغاز، و السواطر، والشرقية، وبطاني الغربي، والقبيبة، وبربر، وحرقة، والكوفخة، وزرنوقة.[1]

"وفي 22/ أيار/ 1948م هوجمت ليلا قرية الطنطورة الساحلية والبالغ عدد سكانها 1500 نسمة، من أربع جهات حيث أجبر سكان الطنطورة الأسرى على التجمع على الشاطئ، وتم فصل الرجال عن النساء والأطفال، وحسب أقوال الضابط اليهودي اقتيد الأسرى حسب مجموعات، وكان كل جندي يأتي إلى القائد ويقول له ابن عمي قتل في الحرب، فيأمر الجنود بأخذ مجموعة جانبا ويتم اعدامها وهكذا حتي أعدم كل الأسرى".[2]

التفوق السكاني في مدينة حيفا: فقد شنت الهاجاناة والأرغون هجومهما في 21–22 نيسان 1948م، وعلى خلفية مجزرة دير ياسين في 9 نيسان 1948م ، وقد انتهجت كتيبة لواء كرملي قتل جميع من تصادفهم من الذكور أطفال وشبان وشيوخ وتحرق كل ما يمكن أن يحرق، وقد تم جلاء السكان العرب عن مناطق وادي رشيما، ومليسه، ووسط حيفا، وفي وادي النسناس ووادي الصليب تركز الكثير من السكان .

وفي 22 /نيسان/1948م شنت كتيبة كرملي هجومها الوحشي على حشود المدنيين العرب بالقصف العشوائي باستخدام مدافع الهاون من عيار 3 بوصات، وذلك لدفعهم السكان على الهجرة القسرية عن المدينة، وقد قُتل المئات من الرجال وتم قنص النساء والأطفال والشيوخ، فضلا عن استخدام الحرب النفسية عبر مكبرات الصوت كأسوب لزيادة الذعر والخوف وفي أيار 1948م لم يبقى في حيفا سوى 4000 عربي من مجموع 70,000 ، وفق القانون العرقي الذي أنشأه يوسف فايتس وشجعه يسرائيل غاليلي وافق عليه وأيده كل من يغئال الون ويغئيل يادين.[3]

[1] مصالحه، نورالدين: طرد الفلسطينيين، 1992م، ص 172، بتصرف.

[2] مصالحه، نورالدين: طرد الفلسطينيين، 1992م، ص 172، بتصرف.

[3] مصالحه، نورالدين: طرد الفلسطينيين، اعداد سلوى هديب قنام: 1992م، 173–176 ، بتصرف.

4- التفوق السكاني في مدينة يافا: فقد تم مهاجمتها من قبل الإرغون والهاجاناة بنفس الطريقة التي هوجمت مدينة حيفا، وحسب التقديرات التحليلية الصادرة عن قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، وبعد سقوط الكثير من المراكز الرئيسية في مدينة يافا قرب مكتب البريد والبلدية والمرفأ، وشلّ كلياً إمدادات الغذاء إلى داخل المدينة، وسبّب القتل والقصف العشوائي والتدمير هلعا كبيراً في صفوف المواطنين العرب .

وعقب تنفيذ خطة دالت ولدى حلول حزيران 1948م كان 370,000 فلسطيني قد غادروا تلك الأجزاء من البلد التي استولت القوات الصهيونية عليها، فعلى الأقل ثمة 55% من أجمالي الهجرة قد سببتها " الهاجاناة/ جيش الدفاع الاسرائيلي " .

موشية ديان يقود مجزرة:

ومن أكثر المجازر بشاعةً ما حدث في قرية الدوايمة في 30 /1948/10م وقد نفذت المجزرة على يد الكتيبة 89 من الجيش الإسرائيلي قادها موشيه ديان، ووصف أحد الجنود الشهود هذه المجزرة على النحو التالي:

-قتل في بداية المجزرة 80-100 عربي من الذكور والنساء والأطفال وقتل الأطفال بتكسير وتهميش رؤوسهم بالعصي، ولم يسلم منزل القتلى، وقد تباهى أحد الجنود بأنه اغتصب امرأة ثم أطلق النار عليها .

وقد استخدمت إحدى النساء وعلى يديها طفل رضيع في تنظيف الباحة حيث كان الجنود يأكلون، وعملت يوماً أو يومين وفي نهاية الأمر أطلقوا النار عليها وعلى طفلها.[1]

4 التفوق السكاني بالمجازر في الجليل وقضاء اللد:

ومن القرى التي ارتُكبت بها مجازر عديدة قرية ناصر الدين في ضواحي طبريا واللد، وقرى عين الزيتون والجش، وصفصف، والصالحة، وعيلبون، وهذه القرى الخمس جميعها في الجليل، وكذلك قرية أم الشوف قضاء حيفا وعيون قارة أو " ريشون ليتسيون" قضاء اللد وكابري وغيرها.[2]

- التفوق السكاني في النقب:

أما التطهير العرقي للسكان العرب في النقب، وفق الأيديولوجية الإحلالية الصهيونية ما زال مستمراً وقد بلغ عددهم قبل النكبة (1947م) حوالى 9500 نسمة، وقد هجرت المؤسسة الإسرائيلية 88% منهم إلى الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يبقى منهم إلا 11000 نسمة، وهم يشكلون اليوم 200000 نسمة منهم 70000 عربي فلسطيني يعيشون في 35 قرية غير معترف بها حسب القانون الإسرائيلي.[3]

المرحلة الأولى: وتم تركيز فلسطينيي النقب في منطقة عرفت بالسياج تقع جنوب شرقي مدينة بئر السبع منطقة مقفرة تبلغ مساحتها 1.5 مليون دنم من مجمل مساحة النقب البالغ 13 مليون دنم.

[1] المصدر السابق ذاته، ص، 177بتصرف.

[2] المصدر السابق ذاته، ص، ب182-183بتصرف.

[3] أبو جابر، إبراهيم: قانون برافر المشروع الإسرائيلي لتهويد النقب، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، ط 2014م، ،ص11-19 ، بتصرف.

المرحلة الثانية: كان تجميع فلسطينيي النقب في قرى محددة للاستيلاء على حيزهم الجغرافي، وفي عام 1969م أقيمت بلدة تل السبع، وفي عام 1972م أقيمت بلدة راهط، وفي عام 1982م تم مصدرة 60000 دنم لإقامة مطار وقواعد عسكرية ضمن اتفاقية كمب ديفد، وفي عام 1985م أقيمت شقيب السلام، وفي عام 1990م أقيمتا للقية وحورة .[1]

–أرنون، سوفير: المحاضر والمفكر والباحث في الجغرافية السياسية الصهيونية في جامعة حيفا، والمخطط وصاحب النظرية المستقبلية للدولة اليهودية.

ملحق رقم (7): تهديدات قادة إسرائيل بطرد فلسطينيي الداخل:

بنيامين نتنياهو: في كانون أول 2003م، استحضر نتنياهو إحصائيات بن غوريون المزعجة قائلا:" إذا صار العرب يشكلون 40% من السكان، فإن هذا سيكون نهاية الدولة اليهودية." أضاف: " لكن نسبة 20% هي أيضا مشكلة، وإذا صارت العلاقة بهؤلاء ال 20% إشكالية، فإن للدولة الحق في إجراءات متطرفة".[2]

موشية ديان: وجه ديان تهديداته إلى مؤتمر لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، والبيان الذي أصدروه مؤيدا لدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة قال" إذا لم يكونوا راضين وإذا لم يريدون العيش معنا، وإذا حاولوا تجسيد ما يتحدثون عنه الآن. وإذا حملتهم موجة المزاجية الإسلامية المتعصبة السائدة حولنا، عندئذ يكون لهم أن يتذكروا وألا ينسوا ما حدث للعرب سنة 1948م ممن كان لهم الفرصة للعيش معنا ...حيث وجد البعض منهم أنفسهم لاجئين في لبنان...".[3]
شارون وزير الزراعة: والمشرف أنذك عن ملف تطوير الجليل (تهويد الجليل) تأتي بعد أقل من تهديدات ديان، وفي مؤتمر في كريات شمونة لحزب الليكود قال: "لا يوجد لدينا أي نية لتجريد العرب من ممتلكاتهم في الجليل...

ولكن أنصح المواطنين العرب في هذا الإقليم بأن لا يجعلوا مواقفهم متطرفة، حتي لا يتسببوا في مأساة أخرى كالتي نزلت بالشعب الفلسطيني سنة 1948م.[4]
رئيس الدولة حاييم هير تسوغ: وتلويحه بطرد عرب إسرائيل، "وذلك عندما عبر فلسطينيو الداخل عن تضامنهم مع إخوانهم في الضفة الغربية وغزة في بداية الانتفاضة قال:" حذر من فصل آخر في المأساة الفلسطينية...

يتسحاك رابين وزيرا للدفاع: كان حينئذ زميل هير تسوغ، وقد وجه خطابه للعرب الإسرائيليين:" يجب أن تظلوا كما كنتم حتى الآن مخلصين...لقد عرفتم المأساة في الماضي البعيد، وسيكون لكم من الأفضل عدم العودة الى تلك المأساة...

إن كل فلسطيني يدرك ما تنطوي عليه تحذيرات رابين ...وقد اشترك رابين بتنفيذ أوامر بن غوريون بطرد 70000 الف عربي من اللد والرملة سنة1948م".[5]

[1] مصالحة نورالدين، أرص أكثر وعرب أقل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لا يوجد ط، ص 183 ، بتصرف
[2] مصالحة، نورالدين:أرص أكثر وعرب أقل، لا يوجد ط، ص67.
[3] بابيه،إيلان: التهجير العرقي في فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط الأولى، بيروت، 2007م، ص279.
[4] مصالحة، نورالدين: أرص أكثر وعرب أقل، ص 183.
[5] المصدر السابق، ص184.

يتسحاك نافون، رئيس إسرائيل السابق، المعتدل نسبيا، وأحد الساسة القياديين في حزب العمل، وفي اثناء الحملة الانتخابية العامة، قال:" إن النقطة الأساسية في البرنامج الصهيوني لحزب العمل هي الحصول على أكبر قدر من الأرض وأقل عدد ممكن من العرب"[1].

يتسحاك نافون جاء ليؤكد في تصريحاته السياسة الصهيونية من خلال أيديولوجيتها في الاستيلاء على أراضي العرب الفلسطينيين بعد طردهم من الأراضي المحتلة، وهكذا فعل

الجنرال حاييم هير تسوغ، والقائد شلومو لاهط: قاما مباشرة بعد احتلال الضفة العربية، بعملية طرد 200الف فلسطيني قسرا بالحافلات الى الأردن، خلال شهرين.

إن سياسة حزب العمل في معالجة المشكلة الديموغرافية أكثر حساسية لردود الفعل الغربية، فتعتمد عادة على تخفيف من الردود الغربية وطويلة النفس، في حين أنها تؤدي نفس الدور، أما الليكود الذي يسعى لتوسيع السيادة على ما يسميه يهودا والسامرة بالدمج الفعلي السريع للأرض، وتوسيع الاستيطان، ومضاعفة عدد المستوطنات وتوسيعها في عملية تطبيق الأيديولوجية الصهيونية في التغيير الديموغرافي.[2]

– حايم هرتسوغ، قائد في المنطقة الوسطى في حرب 1967م أشرف على طرد 200 ألف فلسطينيي شهرين من الضفة الغربية، وعين رئيسا للدولة.

–شارون: أحد أبرز قادة حرب 1967م، وحرب 1973م ،شغل وزيرا للزراعة، ثم رئيسا للحكومة .

أفنير إرلخ (الذي كان أوائل السبعينات عضوا في اللجنة التنفيذية لحركة أرض إسرائيل كاملة مقالا في صحيفة "هآرتس"26 تشرين 1988م داعيا الى ترحيل جميع المسلمين أرض إسرائيل إلى البلدان العربية)...مقالا باسم أدارة عموتاه هذه الداعية إلى الترحيل، جاء فيها: "إن هدفها الرئيسي واضح في شهادة التسجيل:

إنشاء جماعة ضغط (لوبي) لتوضيح ضرورة ترحيل العرب المسلمين من أرض اسرائيل لأن ذلك أكثر إنسانية وعدلا لتحقيق السلام في الشرق الأوسط"[3].

شلومو غزيت الذي كان يشغل منصب قيادة المخبرات الحربية... يتسأل فيما يتعلق بموضوع (الترانسفير) الترحيل، "هل يشكل ذلك حلا لمشكلتنا؟...ثم كيف أن هذا الحل (الترانسفير القسري) يرتكز على طرد الغلبية العظمى من السكان العرب القطنين اليوم إلى جوارنا: أي ما يربو على مليوني عربي من أرض إسرائيل"، هذه هي الحقية في الوقع، لكن شلومو غزيت يقصر تعليقه بعد ذلك القول بأنه" من غير الممكن تحقيق ذلك"، هآرتس 2 مارس 1988م.[4]

ويتوقع بعض الباحثين اليهود "أمثال أرنون سوفر مثلا، أنه بعد فترة ليست ببعيدة ستصل الأقلية العربية في دولة إسرائيل إلى أعداد مساوية لأبناء الأغلبية اليهودية إذا استمر الوضع بهذا الشكل. وبذلك تفقد دولة إسرائيل يهوديتها وطابعها اليهودي الذي يستند على الأقل على التفوق العددي"[5].

---

[1] مصالحة، نورالدين: أرص أكثر ، ص 196– 199.

[2] المصدر السابق ص 207–208، بتصرف.

[3] توما، أميل: طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، مطبعة أبو رحمون، عكا، 1982م، ص45.

[4] شتاين، جورج: th plastinians، مراجعة إبراهيم عبد المجيد،ا لترانسفير الإبعاد الجماعي العقيدة الصهيونية، البيادر للنشر والتوزيع، ط أولى، القاهرة، ص247 .

[5] توما، أميل: طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، مطبعة أبو رحمون، عكا، 1982م، ص45.

.وسوفير عندما يتحدث عن الترحيل يسهب في تفاصيل عملية الإبعاد ، كم سيكلف ذلك، كم سيحتاج إلى شاحنات، وأين ستقام معسكرات العبور؟ المعسكرات المسيّجة؟ وبصفة خاصة ما هو عدد الأشخاص الذين سيمكننا إبعادهم قبل تدخل القى العظمى؟ " إن إنصار الترانسفسر أنفسهم يفهمون إن المشروع غير قابل للتحقيق" عنوان رئيسي صحيفة هآرتس 3 فبراير 1988م"[1].

رئيس وزراء بن غوريون هومن دعاة إلى سياسة طرد العرب المنظمة كما تصور ذلك دوكمان. كاتب الأديب العبري حاييم غوري، في صحيفة دفار بتاريخ 7 حزيران عام 1981م أنه رأى في مكتب رئيس الوزراء بن غوريون في وزارة الدفاع ايام النكبة لافتة كتب عليها : "أطردهم من أمامك في سنة واحدة لئلا تصير الأرض خربة فتكثر عليك (يا شعب إسرائيل- ا.ت.) وحوش البرية. رويدا رويدا أطردهم من أمامك إلى أن تزداد عددا وتملك الأرض" (سفر الخروج، الإصحاح22، الآيتين 29و30).[2]

تهديدات ديان: جاءت لترد على مؤتمر رؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، وما صدر عنهم من البيان الذي المؤيد لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة ...قال" إذا لم يكونوا راضين، وإذا لم يريدون العيش معنا، وإذا حاولوا تجسيد ما يتحدثون عنه الآن. وإذا حملتهم موجة المزاجية الإسلامية المتعصبة السائدة حولنا، عندئذ يكون لهم أن يتذكروا وألا ينسوا ما حدث للعرب سنة 1948م ممن كان لهم الفرصة للعيش معنا ...حيث وجد البعض منهم أنفسهم لاجئين في لبنان..."[3].

"في 29 أيلول 1967م، كتب شموئيل شنيتزر الذي كان يحبذ ضم الأراضي إلى إسرائيل، افتتاحية في "معاريف"، وهي الجريدة الأكثر توزيعا في إسرائيل، يقول فيها "إن المعدل المرتفع للمواليد [العرب الفلسطينيين] ليس قرارا من السماء. إنه خطر يجب أن يحمي المجتمعات منه[بأي وسيلة] ... يجب أن تحارب إسرائيل الانفجار السكاني الفلسطيني في إسرائيل والضفة وغزة بجميع الوسائل التشريعية والوقائية والإعلامية"[4].

- يتحاك نافون: وزيرا للمعارف، ثم انتخب رئيسا للدولة.
- شلومو غازيت: شغل قائد للمخابرات الحربية، من أكبر دعاة الترحيل.

[1] شتاين، جورج: th plastinians، مراجعة إبراهيم عبد المجيد، لترانسفير الإبعاد الجماعي العقيدة الصهيونية، البيادر للنشر والتوزيع، ط

[2] توما، أميل: طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، مطبعة أبو رحمون، عكا، 1982م، ص45.

[3] مصالحة نورالدين، أرص أكثر وعرب أقل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لا يوجد ط، ص166-167.

[4] المصدر السابق ذاته، ص166-167.

ملحق رقم (8): هاجس التفوق السكاني:

نتنياهو والتفوق السكاني: له وجهة نظر مغايرة في رده على أصحاب النظرة السوداوية في عرضهم للخطر الديمغرافي للداخل الفلسطيني فيعزو ذلك إلى لغة الأرقام، في عرضه لوجهة نظره من خلال تبيان انخفاض نسبة زيادة السكان لدى المسلمين ليصل معدل الأسرة في عام 1987م إلى معدل 6،4 فرد في حين كانت قبل عام 1967م 9 .2 فرد في الأسرة. وانخفضت نسبة الوردة في أوساط العرب المسيحيين أقل من نسبة الولادة الوسط اليهودي. ويعزو سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع نسبة مستوى المعيشة، والمستوى الثقافي في الوسط العربي وخاصة بي ويعزز نتنياهو قوة هذه الأيديولوجية بزيادة الولادة لدى الوسط اليهودي المتدين مع سياسة الحكومة المشجعة لذلك، وكما يرتكز على الهجرة اليهودية بتساؤله، وهل سيبقى الاتحاد السوفييتي على حاله؟

وبقي هاجس التفوق السكاني على حد تعبير المفكرين والقادة الإسرائيليين، وهو التنامي الطبيعي للعرب الفلسطينيين ممن ثبت على أرضه في فلسطين– (دولة إسرائيل) منذ حرب 1948م ،والبالغ تعدادهم 156 ألف نسمة، فإن حجم الكبير للتصريحات والتهديدات بالترحيل، وما التضييق، والتهميش، وتدمير قوة فلسطينيي الداخل الزراعية بمصادرة أراضيهم ليتحولوا من مزارعين الى عمال عندهم، وخاصة طوال ثمانية عشرة عاما بعد عام 1948م من الحكم العسكري الظالم، إلا ويصب في سياسات الترحيل غير المعلنة.[1]
فهذا "ارنون سوفير أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة حيفا البارز، والمعروف على نطاق واسع بعلاقته الوثيقة بالمؤسسة الإسرائيلية، وبصلته بخطط رسمية متعدد في إطار "تهويد الجليل" وفي مقال سنة 1991م كتب سوفير: في نظري تشكل التفوق السكاني الخطر الطاغي على أسس الدولة اليهودية الصهيونية الأمر الذي يتطلب قرارات جريئة وصعبة لمواجهة الخطر قبل فوات الأوان ... وكتب يقول إن عرب إسرائيل يشكلون مشكلة حقيقية ليهود إسرائيل ...يقول الكاتب حتى الستينات كان السكان المسلمون في إسرائيل يتمتعون بخصوبة مرتفعة بصورة استثنائية (اكثر من 9 أطفال للمرأة الواحدة)"[2]

و4 قرًى عربية صغيرة، فقط مصنفة كمنطقة "أ" في مجال التعليم، هو قرار غير دستوري. في 12 حزيران 2010م، وبعد مرور أربع سنوات من عدم امتثال الحكومة وتقديم دعوى قضائية أخرى، قدّم "[3].

قانون حقوق لمن يخدم في الخدمة العسكرية أو المدنية:
"تحت عنوان "حقوق الأفراد الذين أدوا واجباتهم العسكرية او الخدمة المدنية" يقدم القانون المزيد من الامتيازات لأفراد الذين أدوا الخدمة العسكرية أو الخدمة الوطنية بالمقارنة مع من لم يؤديها. هذه الفوائد هي ذات نطاق أوسع مما نص عليه التعديل رقم 12 على استيعاب الجنود المسرحين من قانون 2010م المذكور أعلاه. من ضمن الفوائد التي يوفرها القانون: دفع رسوم التعليم العالي، الحق في العمل والحق في شراء عقار أو أرض. وعلى سبيل المثال,بموجب القانون الشخص الذي أدى الخدمة العسكرية سيكون له الحق بدعم مالي لدفع رسوم التعليم في معهد تعليم عالي, وهو معفى من دفع ضرائب للدولة لمدة عام بعد انتهاء خدمته. اما الجنود المعفيين والذين أدوا الخدمة المدنية أيضًا يحصلون على المساعدة في شراء منزل. وعلاوة على ذلك,في حال إقرار مشروع القانون، فهو يمكن من تخصيص قطع أراض ووحدات سكنية للجنود المسرحين. وبموجب هذا التشريع تمنح الامتيازات المذكورة لمن أدى الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية بإعتبار هذه الخدمات دليل على ولاء الشخص للدولة"[4].

---

[1] نتنياهو بنيامين، مكان بين الأمم إسرائيل والعالم، ترجمة محمد الدويري، الأهلية للنشر، ط1، عمان، 1997م، ص317م.
[2] مصالحة نورالدين: أرض أكثر وعرب أقل، ص 166– بتصرف167.
[3] www.adalah.org/PressReleases_full_arb.asp?ID=2508&category_id=151
[4] المصدر السابق نفسه.

قسم الولاء للدولة اليهودية (مقترح)

"طرحت الحكومة الإسرائيلية يوم 2010/10/10م، في جلسة المجلس الحكومي، مشروع تعديل بند رقم 5 لقانون المواطنة سنة 1952م، وقد صادقت الحكومة على المشروع بأغلبية 22 وزيرا واعترض 8 وزراء. وحسب التعديل المقترح للقانون، أقرت الحكومة أن يضاف لبند 5للقانون" اعتراف بالدولة كدولة يهودية ديموقراطية، والإلتزام باحترام قوانين الدولة" كسرط للحصول على الجنسي. وحسب التعديل المقترح أن يصرح:

أنا أصرح أنني مواطن مخلص لدولة إسرائيل، بصفتها دولة يهودية ديموقراطية، وأتعهد باحترام قوانينها... يذكر بأن هذا المقترح لتعديل قانون المواطنة من فكرة وزير الخارجية لبرمان ...الذي رفع شعار في دعايته الانتخابية "لا مواطنة بدون ولاء"[1].

ملحق رقم (9): حقوق اقتصادية، ومدنية وإلغاء مواطنة:

قانون الفعلية الاقتصادية (تعديلات تشريعية لتطبيق الخطّة الاقتصادية (2009م–2010م)، (2009م).

"يتعلق أحد فصول هذا القانون بـ "مناطق الأفضلية القومية". وهو ويمنح الحكومة مجالاً فضفاضًا لتصنيف مدن وقرًى ومناطق كذات أفضلية قومية، وأن تخصص لها موارد كثيرة من ميزانية الدولة، من دون معايير، وذلك خلافًا لقرار المحكمة العليا الإسرائيلية المفصلي الص و4 قرًى عربية صغيرة، فقط مصنفة كمنطقة "أ" في مجال التعليم، هو قرار غير دستوري. في 12 حزيران 2010م، وبعد مرور أربع سنوات من عدم امتثال الحكومة وتقديم دعوى قضائية أخرى، قدّم "[2].

قانون حقوق لمن يخدم في الخدمة العسكرية أو المدنية:

"تحت عنوان "حقوق الأفراد الذين أدوا واجباتهم العسكرية او الخدمة المدنية" يقدم القانون المزيد من الامتيازات لأفراد الذين أدوا الخدمة العسكرية أو الخدمة الوطنية بالمقارنة مع من لم يؤديها. هذه الفوائد هي ذات نطاق أوسع مما نص عليه التعديل رقم 12 على استيعاب الجنود المسرحين من قانون 2010م المذكور أعلاه. من ضمن الفوائد التي يوفرها القانون: دفع رسوم التعليم العالي، الحق في العمل والحق في شراء عقار أو أرض. وعلى سبيل المثال ,بموجب القانون الشخص الذي أدى الخدمة العسكرية سيكون له الحق بدعم مالي لدفع رسوم التعليم في معهد تعليم عالي, وهو معفى من دفع ضرائب للدولة لمدة عام بعد انتهاء خدمته. اما الجنود المعفيين والذين أدوا الخدمة المدنية أيضًا يحصلون على المساعدة في شراء منزل. وعلاوة على ذلك في حال إقرار مشروع القانون، فهو يمكن من تخصيص قطع أراض ووحدات سكنية للجنود المسرحين. وبموجب هذا التشريع تمنح الامتيازات المذكورة لمن أدى الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية بإعتبار هذه الخدمات دليل على ولاء الشخص للدولة"[3].

---

[1] مؤسسة ميزان. ديمقراطية غارقة بالعنصرية، الرسالة للنشر الإعلام، أم الفحم، 2011م، ص9– 10.

[2] ww.adalah.org/PressReleases_full_arb.asp?ID=2508&category_id=151

[3] المصدر السابق نفسه.

حقوق مدنية وسياسية

قانون إلغاء المواطنة في أعقاب نشاطات مُعرّفة كتجسس أو إرهاب

"أقر هذا القانون الذي كان يعرف في السابق باسم قانون سحب الجنسية الذي اقر في الكنيست في 28 آذار 2011م. ويتيح القانون للمحكمة سحب جنسية من أشخاص أدينوا تتعلق بالخيانة والتجسس والاهاب:

ا- بند 97- المساس بسيادة الدولة. ج- 101- العمل مع قوات العدو.

ب- 98- التسبب بحرب. ح- 112- التجسس.

ت- مساعدة عدو خلال الحرب. خ- 113- التجسس الخطير.

يمكن إلغاء جنسية إنسان فقط في حال كون الإنسان صاحب جنسية مزدوجة أو في حال كان يسكن خارج إسرائيل (في هذه الحالة يفترض القانون أن الشخص هو صاحب جنسية مزدوجة). في حال لم يكن الشخص هو صاحب جنسية مزدوجة، ولا يسكن خارج إسرائيل، يمنح إقامة دائمة في إسرائيل بدل المواطنة. الإقامة تعتبر مكانة أقل من الجنسية حيث أن حق حاملها في المشاركة السياسية محدود جدًا.[1]

في 26 تشرين الأول 2010م بعث مركز "عدالة" برسالة إلى رئيس لجنة الداخلية وشؤون البيئة التابعة للكنيست مطالبًا إياه بعدم دعم مشروع القانون هذا. وادعى "عدالة" أنّ المسار الشرعيّ للتعامل مع مثل هذه الاتهامات والجنايات هو القانون الجنائي. ويأتي هذا التعديل في أعقاب تعديل سابق أُدخل على قانون المواطنة في العام 2008م"[2].

وأنّ مشروع القانون يأتي كجزء من سلسلة قوانين ومشاريع قوانين تستهدف المواطنين العرب بحيث يسعى إلى جعل مواطنتهم مشروطة وذلك تماشيًا مع الشعار السياسي اليميني "لا مواطنة من دون ولاء".

مشروع قانون (2009م) لتعديل قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، وتقييد صلاحيات المحكمة العليا الرقابية للبتّ في شؤون تتعلق بالمواطنة

طُرح مشروع القانون هذا في كانون الأول 2009م، ويسعى إلى تقييد صلاحيات المحكمة العليا الإسرائيلية الرقابية للبت في الشؤون المتعلقة بالمواطنة. وقد أُقترح المشروع في سياق مداولات المحكمة العليا حول التماسات قُدمت ضد بنود قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل

(أمر الساعة)- 2003م، والتي تمنع فلسطينيين من المناطق المحتلة ومن "دول عدو" أخرى كما تعرفها إسرائيل (مثل سورية، لبنان، إيران والعراق) من الدخول إلى إسرائيل لغرض "لم الشمل العائلي" مع مواطنين إسرائيليين، غالبيتهم الساحقة من مواطني إسرائيل العرب.

[1] مؤسسة ميزان: ديمقراطية غارقة بالعنصرية، ، ص9- 10.

[2] www.adalah.org/PressReleases_full_arb.asp?ID=2508&category_id=151

كانون الأول 2009م، تطالبهما برفض مشروع القانون لكونه ينتهك حق جميع الناس في التوجه إلى المحكمة، إلى جانب مبدأ فصل السلطات وسلطة القانون.1 وحتى اليوم ليس هناك اتفاق ائتلافيّ لدفع وتمرير هذا المشروع"[2].

مشروع قانون حماية قيم دولة إسرائيل (تعديل تشريعي)(2009م)("مشروع قانون دولية يهودية وديمقراطية")

"يمكن لمشروع القانون الخاص هذا أن يخوّل مسجل الجمعيات ومسجل الأحزاب صلاحية إغلاق جمعيات أو أحزاب إذا كانت أهدافها أو نشاطاتها مناهضة للدولة بكونها "دولة يهودية وديمقراطية"3. طُرح مشروع القانون في العام 2009م، وهو يناقض الحق في حرية التنظم وحرية التعبير الخاصتين بجميع المؤسسات العربية في البلاد، والتي تسعى عبر وسائل ديمقراطية لتحدي التمييز وتحسين المكانة السياسية والقانونية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل، ولدعم وتعزيز مبدأ كون إسرائيل دولة ديمقراطية لجميع مواطنيها. فهذا المشروع يطلب منهم التعبير عن ولائهم للدولة اليهودية وبالتالي يسعى لتقليص حقوق الأقلية العربية. ويشابه مشروع القانون البند رقم 7أ من قانون أساس: الكنيست– 1958م الذي يطالب كل قائمة عربية سياسية بعدم إنكار وجود إسرائيل كـ "دولة يهودية وديمقراطية"...

وهو شرط غير ديمقراطي جرى استغلاله في كل انتخابات لمحاولة شطب مشاركة الأحزاب العربية السياسية في الانتخابات. ويسعى مشروع القانون إلى تقويض الأداء اليومي للجمعيات العربية ووضعها تحت طائلة تحقيقات قومية وإيديولوجية، مع تهديد نشاطاتها الشرعية. وقد أقرت اللجنة الوزارية للتشريع في مطلع تشرين الثاني 2010م بوجوب تعديل النصّ بالتنسيق مع وزير القضاء وإعادة طرحه ثانية بعد30 "[4].

[2] المصدر السابق ذاته.

[4] المصدر السابق ذاته.

ملحق رقم (10): نماذج من قوانين مصادرة أراضي الفلسطينيين في إسرائيل:

1- قانون دائرة أراضي إسرائيل (2009م):

شرعت الكنيست هذا القانون في 3 آب 2009م، وهو يؤسّس لخصخصة واسعة للأراضي. معظم هذه الأراضي بملكية اللاجئين الفلسطينيين وعلى مهجّري الداخل (التي تديرها الدولة تحت تعريف "أملاك الغائبين")، فيما تتبع ملكية بعضها إلى قرى عربية هُدمت وهُجرت، وأراضٍ صودرت من المواطنين الفلسطينيين، ويمكن بيع هذه الأراضي وفقًا للقانون لمستثمرين من القطاع الخاص كما يُمكن استثناؤها من أية مطالب مستقبلية باستردادها. هذه الأراضي التي تبلغ مساحتها حوالي 800 ألف دونم,وتشمل أملاك للاجئين تقع في المدن المختلطة والأراضي التي مرت مراحل التطوير أو الأراضي المعدة للتطوير بحسب الخرائط الهيكلية. ويمنح القانون وزنًا حاسمًا لممثّلي الصندوق القومي اليهودي (6 أعضاء من أصل 13 عضو) في مجلس سلطة الأراضي الجديد، والذي سيستبدل مديرية أراضي إسرائيل، التي تدير 93% من أراضي دولة إسرائيل"[1].

يمنح قانون "لجان القبول" شرعية قانونية لسياسة "للجان القبول" في البلدات الجماهيرية القائمة على "أراضي دولة" والتي يقارب عددها 700 قرية في النقب والجليل ويبلور القانون عمل "لجان القبول" قانونيًا، وهي جهات تقوم باختيار المرشحين للسكن في وحدات سكنية، أو شراء قطع أراضٍ في "البلدات التعاونية" وفي أحياء أهلية في بلدات زراعية في إسرائيل، والمقامة على "أراضي دولة". وتشمل اللجان "ممثلا عن الوكالة اليهودية أو الكونغرس الصهيوني العالمي"، وهي أجسام شبه حكومية، وتُستخدم في هدف من أهدافها لغربلة المتقدمين العرب، إلى جانب مجموعات مهمشة أخرى. على الرغم من أن القانون يشير في أحد بنوده إلى واجب احترام الحق في المساواة ومنع التمييز ضد أي فرد من فئة اجتماعية مختلفة، إلا أنه يتيح للجان القبول، رفض متقدمين للسكن في هذه البلدات لكونهم "غير ملائمين للحياة الاجتماعية في المجتمع والنسيج الاجتماعي والثقافي في البلدة"[(2)]. -www.old-(2)adalah.org/newsletter/eng/jun10/docs/decision2817_06.pdf-

وبالتالي يشرعن القانون إقصاء فئات اجتماعية من السكن في هذه القرى. وقد اختلقت دائرة أراضي إسرائيل معيار "الملائمة الاجتماعية" بغية الالتفاف على قرار المحكمة العليا المفصليّ في قضية قعدان العام 2000م، حيث قضت المحكمة بأنّ استعانة الدولة بالوكالة اليهودية من أجل إقصاء العرب عن أراضي الدولة أسّس التمييز على أسس قومية. علاوة على ذلك، فإن القانون يسمح للجان القبول بتبني معايير خاصة تحددها البلدات الجماهيرية في أنظمتها الخاصة بناء على "مميزات" كل بلدة وبلدة. ويجيء ذلك عقب قيام عدداً من البلدات الجماهيرية، وخصوصا تلك المجاورة للبلدات العربية، بتعريف نفسها في أنظمتها الداخلية، كبلدة ذات تصور "صهيوني"(3)- المصدر السابق ذاته.

ويرى الباحث أن هذه القوامين التي مازالت تغتصب الأراضي الفلسطينية، والتي استولت عليها في الماضي ومنحها للاستيطان الفردي اليهودي كما هو حاصل في النقب.

[1] www.adalah.org/PressReleases_full_arb.asp?ID=2508&category_id=151

2- **قانون أراضي إسرائيل (تعديل رقم 3) 2011م.**

"سن هذا القانون في شهر آذار 2011م، الذي يحظر على أيّ جهة (عامة أو خاصة) بيع أراضٍ أو تأجير عقارات لمدّة تزيد عن خمس سنوات، أو توريث أو إهداء حقوق في ملكيّات خاصة مسجّلة في إسرائيل، لـ"غرباء"؛ أيّ كل مَن هو ليس مقيمًا أو ومواطنًا في إسرائيل أو يهوديًّا تحقّ له "الهجرة" إلى إسرائيل وفقًا لقانون "العودة" الإسرائيلي (1950م). وبموجب قانون فإن اللاجئين الفلسطينيين- أصحاب الأرض الأصليين الذين يحق لهم العودة واستعادة أملاكهم وفقاً للقانون الدولي-أصبحوا "أجانب", كبقية الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية أو الإقامة باستثناء اليهود. في الماضي، اعتبر القانون الإسرائيلي اللاجئين الفلسطينيين "كغائبين" [4]،

(4)- المصدر السابق ذاته.

وبالتالي تعهدت إسرائيل أمام المجتمع الدولي بالحفاظ على حقّ اللاجئين الفلسطينيين وعلى بيوتهم وممتلكاتهم إلى حين التوصّل إلى حلّ سياسيّ مستقبليّ لقضيّتهم"

ملحق رقم (11): قانون الخدمة المدنية كما ورد في جمعية شلوميت:

ملحق رقم (12): حقوق الجنود المُسرّحين ومتممي الخدمة المدنية–الوطنية[1]

"حقوق الجنود وعاملي جهاز الأمن " حقوق الجنود المُسرّحين ومتممي الخدمة المدنية–الوطنية:

أُعدّ قانون استيعاب الجنود المُسرّحين من أجل مساعدة الجنود المُسرّحين من الخدمة المنتظمة ولمتممي الخدمة المدنية–الوطنية في بداية طريق حياتهم المدنية. ينص القانون على عدد من المكافآت لمن أنهى، اعتبارا من 1 كانون الثاني، 12 شهر خدمة إلزامية على الأقل (أو أقل من هذا في حال حُرر لدواعٍ صحية) في الجيش، حرس الحدود، شرطة إسرائيل أو الخدمة المدنية–الوطنية.

من أجل تحصيل الحق، أقيم صندوق ووحدة توجيه الجنود المُسرّحين المسؤولة عن إعطاء منحة لستريح الجنود المُسرّحين ومتممي الخدمة المدنية –الوطنية، توفير شخصي للجنود المُسرّحين ومتميي الخدمة المدنية–الوطنية والمساعدات المالية الإضافية في التعليم.

تفصَّل هذه الحقوق في هذه البوابة إضافة إلى المكافآت الأخرى التي يحق للجنود المُسرّحين ومتممي الخدمة المدنية–الوطنية الحصول عليها.

"**جج**" **للجندي المُسرّح** (من موقع "التطوع في إسرائيل") – السكن للجنود المُسرّحي منطقةحيفا

صندوق "جروس" لتطوير الجنود المُسرّحين.

صندوق "هيس" – الصندوق المقدم للمنح التدريسية لـ "الجنود الوحيدون" المُسرّحون.

صناديق دعم ومؤسسات تقدم المنح للجنود المُسرّحين من بوابة الخدمات والمعلومات الحكومية جهات حكوميّة.

وزارة الأمن.

صندوق وحدة التوجيه للجنود المُسرّحين.

مديرية الخدمة المدنية– الوطنية.

مؤسسة التأمين الوطني.

سلطة الضرائب.

تشريعات وإجراءات.

قانون استيعاب الجنود المُسرّحين.

[1] حقوق الجنود المُسرّحين ومتممي الخدمة المدنية..www.kolzchut.org.il/

قانون الجنود المُسرّحين (الرجوع للعمل).

مرسومات استيعاب الجنود المُسرّحين (صندوق دعم التعليم العالي)، 2011م.

توسُّع ونشرات

مؤسسة التأمين الوطني :كتيب معلومات للمُسرّحين في موضوع التأمين الوطني.

مومونطوم موقعك الأول في المواطنة.

الملحق رقم: (13): اتفاقية جنيف الرابعة، 1949 م.

-08-12م 1949معاهدات

اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12آب/أغسطس 1949

إن الموقعين أدناه، المفوضين من قبل الحكومات الممثلة في المؤتمر الدبلوماسي، المعقود في جنيف من 21 نيسان/ أبريل إلى 12 آب/أغسطس 1949، بقصد وضع اتفاقية لحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، قد اتفقوا على ما يلي:

الباب الأول

أحكام عامة

المادة (1)

تتعهد الأطراف السامية بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال.

المادة(2)

علاوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب.

تنطبق الاتفاقية أيضاً في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة.

وإذا لم تكن إحدى دول النزاع طرفاً في هذه الاتفاقية، فإن دول النزاع الأطراف فيها تبقى مع ذلك ملتزمة بها في علاقاتها المتبادلة. كما أنها تلتزم بالاتفاقية إزاء الدولة المذكورة إذا قبلت هذه الأخيرة أحكام الاتفاقية وطبقتها.

المادة(3)

في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:

الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر

ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن

(أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب،

(ب) أخذ الرهائن،

(ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة،

(د) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

يجمع الجرحى والمرضى ويعتني بهم.

ويجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع.

وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك، عن طريق اتفاقات خاصة، على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها.

وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع.

https://www.icrc.org

ملحق رقم: (14) : علماء الأمة في مظاهرة اليهود على المسلمين في غزة

قال العلامة عبدالعزيز بن باز رحمه الله)مجموع فتاويه 274/1" :(وقد أجمع علماء الإسلام على أن من ظاهر الكفار على المسلمين وساعدهم عليهم بأي نوع من المساعدة فهو كافر مثلهم" اهـ. وقال العلامة أحمد شاكر)كلمة حق 126-137 (في فتوى له طويلة بعنوان)بيان إلى الأمة المصرية خاصة وإلى الأمة العربية والإسلامية عامة (في بيان حكم التعاون مع الإنجليز والفرنسيين أثناء عدوانهم على المسلمين: " أما التعاون مع الإنجليز، بأي نوع من أنواع التعاون، قلّ أو كثر، فهو الردّة الجامحة، والكفر الصّراح، لا يقبل فيه اعتذار، ولا ينفع معه تأول، ولا ينجي من حكمه عصبية حمقاء، ولا سياسة خرقاء، ولا مجاملة هي النفاق، سواء أكان ذلك من أفراد أو حكومات أو زعماء، كلهم في الكفر والردة سواء، إلا من جهل وأخطأ، ثم استدرك أمره فتاب وأخذ سبيل المؤمنين، فأولئك عسى الله أن يتوب عليهم، إن أخلصوا لله، لا للسياسة ولا للناس" ا.هـ.

وقال العلامة عبد الله بن حميد رئيس مجلس القضاء الأعلى بالمملكة العربية السعودية ورئيس المجمع الفقهي رحمه الله تعالى (الدرر السنية 15 / 479..)وأما التولي: فهو إكرامهم، والثناء عليهم، والنصرة لهم والمعاونة على المسلمين، والمعاشرة، وعدم البراءة منهم ظاهراً، فهذا ردة من فاعله، يجب أن تجرى عليه أحكام المرتدين، كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأئمة المقتدى بهم" ا.هـ. وهذه فتوى لجنة الفتوى بالجامع الأزهر وقد نشرت (بمجلة الفتح العدد 846، العام السابع عشر، الصفحة العاشرة). وجاء فيها: ".. لا شك أن بذل المعونة لهؤلاء؛ وتيسير الوسائل التي تساعدهم على تحقيق غاياتهم التي فيها إذلال المسلمين، وتبديد شملهم، ومحو دولتهم؛ أعظم إثما؛ وأكبر ضررا من مجرد موالاتهم.. وأشد عداوة من المتظاهرين بالعداوة للإسلام والمسلمين.. والذي يستبيح شيئا من هذا بعد أن استبان له حكم الله فيه يكون مرتدا عن دين الإسلام، فيفرق بينه وبين زوجه، ويحرم عليها الاتصال به، ولا يُصلَّى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين.." ا.هـ.

وفي ربيع الأول عام 1380هـ أصدر الأزهر بيانا نشر (بمجلة الأزهر بالمجلد الثاني والثلاثين الجزآن الثالث والرابع (ص263) (بتوقيع شيخ الأزهر العلامة محمود شلتوت: "فلئن حاول إنسان أن يمد يده لفئة باغية يضعها الاستعمار لتكون جسرا له؛ يعبر عليه إلى غاياته، ويلج منه إلى أهدافه، لو حاول إنسان ذلك لكان عملُه هو الخروج على الدين بعينه" ا.هـ.

ونقصد بهذا البيان التحذير من جريمة غلق المعبر وجريمة التعاون مع اليهود ضد المسلمين. وندعوا كل من وقف ضد الجهاد في سبيل الله تعالى سياسياً أو إعلامياً أو عملياً، أو منع دخول الإمداد والسلاح للمجاهدين بغزة، ندعوهم جميعاً إلى إعلان التوبة إلى الله تعالى، ونخص الرئيس المصري بفتح معبر رفح عاجلا بلا شرط أو قيد، ونطالبه بترك الأنفاق الأهلية وعدم تتبعها. ونذكر الذين تأثروا بكلام المنافقين في تحميل المجاهدين في سبيل الله بغزة تبعة ما يحدث من قتل وهدم بقول الله تعالى} :الَّذِينَ قَالُواْ لإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَؤُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ] {سورة آل عمران: 168.[

نسأل الله تعالى أن يحفظ إخواننا المسلمين في غزة وأن يُفرغ عليهم صبرا، ويثبت أقدامهم، وينصرهم على اليهود والمنافقين.

الموقعون:

وقد وقع على هذه الفتوي 102 من كبار العلماء في العالم الربي والإسلامي.

www.saaid.net/book/11/3764.doc